أُصُولٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ

لأبي البقاء العُكْبَرِي

عُنِيَ بدراسته وتحقيقه والتعليق عليه
د. / محمود محمود السَّيِّدْ الدُّرِينِي
أستاذ اللغويات المساعد في جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالمنصورة
والأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرست الدراسة

المقدمة

الحمدُ لله رَبِّ العالمين والصلاة والسلام على الرسول الأمين وقائد الغُرّ المحجلين سيد الأوَّلين والآخرين سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

فليس ثَمّة شك في أنَّ تحقيق التراث أمر من الأهمية بمكان لأنَّه يربط حاضر الأمة بماضيها ، ويساهم في بعث كنوزها الدفينة من العلوم والآداب، فيتعرف الأحفاد على ماخلفه لهم الآباء والأجداد من تراث تليد وفكر سديد، ويَسْتَفيدُون منه ويعزون به ويتخذونه منطلقًا لهم في متابعة المدّ الحضاري والثقافي ويعتمدون عليه في انطلاقهم، لأنّ أي محاولة للتجديد، من دون الاعتماد على تلك المعارف والأسس لاتعدو أن تكون توهمًا ، أوْ ضَرْبًا من التخبط والخيال.

وتحقيق تراثنا النحوي يأتي في مُقَدّمة بقية المعارف من حيث الأهمية ، لأن الحفاظ على المعارف - على تنوعها واختلافها - مرهون بالمحافظة وسلامة اللغة التي كتبت بها ، علْمًا أنَّ اللغة سجل حضارة الأمم ومبعث فخرها واعتزازها، وسلامتها واستمرارها شامخة تتأبّى على الزوال لايتأتى إلاّ بالمحافظة على أصول قواعدها وعلوم نحوها وصرفها ، وعلوم بلاغتها وآدابها.

وكان كتاب«أصول في العربية» لأبي البقاء العكبري أحد كتب التراث التي وقفت عليها ونظرت فيها فوجدت خيرًا فشرعت في تحقيقه بعون الله وتوفيقه لسببين:

الأول: أن صاحبه أبا البقاء العكبري من الأعلام الذين كانت لهم ثقافات متنوعة ، وكان في علم النحو سبَّاقًا حتّى لم يُعْرَف في عصره من يدانيه فيه ، وكان وَلِعًا بذكر العلة مهتمًا بها ، حافظًا للأصول البصرية ذا قدرة عالية ومهارة فردية على ربط الفروع بالأصول.

الثاني: أن كتابه « أصول في العربية » على الرغم من قلة حجمه إلا أنَّه كبير نفعه ففيه من الفرائد مالايُؤخذ إلاّ عنه ومن الفوائد مالا تؤخذ إلاّ

منه ففيه ذكر لحروف المعاني وجملة من الحدود، والتعليلات ، والعوامل، والمسائل المتنوعة .

ولهذين السببين ، وأسباب أخرى قمت بدراسته وتحقيقه والتعليق عليه قاصداً المشاركة في هذا الميدان ودافعًا به إلى المكتبة العربية ليكون إضافة جديدة إليها .

والله أسأل أنْ يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه ، وأن يكتب له القبول والرضى ، فهو ولي ذلك والقادر عليه .

المحقق

د. محمود الدريني

أبو البقاء العكبري[1]

اسمه ونسبه:

اسمه مُحِبّ الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، وكنيته أبو البقاء، وكُلُّ مَنْ ترجموا له اتفقوا على هذه التسمية . ماعدا المُنْذرِيّ فقد تَفَرّد بتسمية أبيه (الْحَسَن)[2] والجميع مُجْمِع على أنَّ أباه «الحُسَيْن» مُصَغَرًا.

نِسْبَتُه :

تَعَدّدت نسْبة أبي البقاء ، فتارةً يُنْسَبُ إلى بَغْدَاد ، وتارةً يُنْسَبُ إلى مَذْهَبه الفقهي، وتارة يُنْسَبُ إلى قرية قُرْب بَغْدَاد فقيل: البغدادي، والحنبلي، والعكبري، والنسبة الأخيرة أشهر ، وهو بها أكثر ذكرًا .

و«عُكْبَرَى» بلدة تقوم على نَهْر دجلة ، بين بَغْدَاد وسامراء، لاتبعد عن بغداد سوى عشرة فراسخ، والنسبة إليه عَكْبَرِيّ ، وعُكْبَرَاوِي، والبلدة قديمة جدًا، عُرِفت بكثرة الفاكهة ، وجودة الأعناب، ووفرة الخمور[3].

مَوْلِدُه وأسرته:

لَمْ يُفْصِحُ مَنْ ترجموا له عن أصله ، ولم يَعْزُوه إلى قوم من أقوام العرب أو العجم، ولا إلى قوم بينهم وبين العرب ولاء، وقد ذكر تلميذه ابن

---

(١) انظر: وفيات الأعيان ٢/٨٦٢، الكامل لابن الأثير ١٢/٣٥٧، هَدِيّة العارفين ١/٤٥٩، التكملة لوفيات النقلة ١/٣٧٨. والأعلام للزركلي ٤/٨٠.

(٢) التكملة لوفيات النقلة ١/٣٧٨.

(٣) وفيات الأعيان ٣/١٠٠، ومعجم البلدان ٣/١٤٢.

الدُّبَيْثي أنَّه وُلِدَ في بَغْدَادِ سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة[1]، وأجمع على هذا كُلّ من ترجموا له ، بَيْدَ أنَّ تلميذه القُطيعيّ ، ذكر أنه وُلِدَ في حدود سنة تسع وثلاثين وخمسمائة[2]، ولم تحدثنا المصادر التي وقفنا عليها إلاّ عن القليل من أحْوَال أسرته ، فَلَمْ نجد فيها حديثًا عن أبيه ولا عن أُمّه، وإنْ ذكرت أنَّه تزوج ، وأنَّ زوجه كانت تقرأ له[3]، وأنَّه كان له أولاد ذكرت المصادرُ أسماء ثلاثة منهم هم: زين الدين أبو محمد عبد الرحمن، وأبو عَبْدُ الله محمد، وأبو نصر عبد العزيز [4]، وكُلُّهُم قرأ عليه ، وقرأ له، فقد ألَمّ به جَدْرِيّ مُذْ طفولته فكُفَّ بَصَرُه، فكان يَقْرأ بعيون الناس.

شيوخه:

تذكر المصادرُ أنَّ جَدْرِيًا أَلَمَّ به مُذْ طفولته فَكُفَّ بَصَرُه ، إلاّ أنَّ ذلك لم يمنعه عن طلب العلم وتحصيله فأقبل العكبري على العلم بشغف ونَهَم، وكان السَّمَاعُ عُمْدَته في التحصيل فلازم حلقات العلم وأخذ عن نفر كثير من علماء عَصْرِه منهم: عبد الله بن أحمد أبو محمد بن الخشاب[5] المتوفى سنة ٥٦٧هـ وهو أكبر شيوخه في النحو، وعنه أخذ الفرائض، والحساب واللغة،وعلي بن عبد الرحيم بن العصار، ويحيى بن نجاح الحنبلي[6] أخذ النحو واللغة والأدب، وأبو الفتح محمد بن

(١) وفيات الأعيان ٢/٢٨٦ ومُقَدّمة محقق «اللباب» ص ١٠.
(٢) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/١١٠.
(٣) شذرات الذهب ٥/٦٨.
(٤) مقدمة اللباب ص ١٠(نقلاً عن مُقَدّمة التبيين١٦).
(٥) إنباه الرواه ٢/٩٩.
(٦) نكت الهيمان ص ١٧٨، والبغية ص ٢٨١.

عبدالباقي بن أحمد المعروف بابن البطي وأبو زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي[1] ، وعنهما أخذ الحديث وعبد الرحمن بن علي أبو الفرج بن الجوزي[2]، وعنه أخذ الحديث وفقه ابن حنبل، وعلي بن الحسن بن عساكر البطائحي الضرير المقري[3] المتوفى سنة ٥٧٢هـ، وعنه أخذ القراءات وسمع الحديث، ويحيى بن هبيرة بن محمد أبو المظفَّر الذهلي الشيباني المتوفى سنة ٥٦٠هـ[4]، وهو أحد شيوخه في الحديث، وغيرهم كثير.

ذكر أبو حيان النحوي الأندلسي أنَّ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله أبا البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ أحَدُ مشايخ العكبري[5]، وقَدْ ارتاب في ذلك محقق كتاب« التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين» معلِّلاً ارتيابه بثلاث علَل ، أولاهما التنافس« فكُلّ واحد منهما يَرَى أنَّه ندٌّ لصاحبه»[6]، والثانية : اختلافهما في المذهب:ابن الأنباري شافعي، والعكبري حنبلي»[7]، والثالثة : اختلافهما في الخُلُق، ويتمثل ذلك في « صَدَاقة أبي البقاء للوزراء والخلفاء" وابن الأنباري زاهد متقشف»[8].

---

(١) شذرات الذهب ٤/٢١٣، وفيات الأعيان ٢/٢٨٦.
(٢) شذرات الذهب ٤/٢٢٢، وفيات الأعيان ، ٢٨٨.
(٣) شذرات الذهب ٤/٢١٣.
(٤) النجوم الزاهرة ٥/٣٦٩.
(٥) تذكرة النحاة ص ٧١٥.
(٦) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ٨٩.
(٧) التبيين ص ٩٠.
(٨) التبيين ص ٩٠.

وقال محقق كتاب« اللباب» وفي هذه العلل نظر ، فَهِيَ لاتقوم دليلاً على الإنكار ، لأنَّ التنافس بينهما لايلغي دراسة أحدهما على الآخر والقول بأنَّهُما ندّان يَصْدُق على العكبري بَعْدَ أنْ حصف عقله ، واكتمل علمه ، ولا يَصْدُق عليه وهو تلميذ ، فما الذي يمنعه من الأخذ عن أبي البركات في سَنّ الطلب، وأبو البركات أكبر منه بأربعين سنة والخلاف المذهبي لم يمنع حنفيًا من دِراسة الفقه على شافعي، ولا حنبليًا من دراسته على مالكي، فكيف يمنعهما مِنْ دراسة النحو؟ وإذا كان في أبي البقاء مَيْلٌ إلى أُولي الأمر ، فإنَّ هذا الميل لايَظْهَرُ في سن التحصيل، وإنَّما يظهر بَعْدَ اكتمال العلم ونضجِ الشخصية ، فما الذي يمنع الأنباري من إقراء العكبري قَبْلَ أنْ يَتَوَدَّد إلى الساسة، ويتخلق بخلق يبغضه إلى شيخه؟»

إنَّ هذه العلل – ولا يزال الكلام لمحقق« اللباب» – التي تَدْفع إلى إنكار تلمذة العكبري للأنباري لاتعدل قوة الدّلالة على صحتها ، وممَّا يرجحها أنَّ الرجلين عاشا في بَغْدَاد ولم يَبْرَحاها ، وأنَّ الفارق بينهما في السنّ هو الفارق الّذي يقتضيه دَرْسُ أصغرهما على الأكبر، فنحن لى إثبات مافي تذكرة أبي حَيّان أميل، وليس لنا أن ننكره إلاّ بدليل، بدحض دلالة النَّصِ الصريح»[1].

ومِمّا يُؤكّد ماذهب إليه محقق« اللباب» أنَّ العكبري في كتابه «التبيين» يَنْهَج نهج أبي البركات ويحذو على منواله .قال أبو حَيّان « هذه المسائل المنقولةعن أبي البقاء هي التي زادها ففي كتابه على كتاب شيخه

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١٢-١٤.

أبي البركات الأنباري المسمى بكتاب« الإنصاف» ، وذكر أبو البقاء في كتابه جميع المسائل التي ذكرها شيخه في كتاب الإنصاف مسألة مسألة، وزاد هذه».

ولكن يُؤخذ على محقق كتاب« اللباب» مادّعاه من أنَّ أبا البركات الأنباري أكبر من العكبري بأربعين سنة ، ولا أدري علام أسس اعتماده هذا، وأبو البركات وُلِدَ سنة ٥١٣هـ، والعكبري وُلِدَ سنة ٥٣٨هـ، فالفارق بينهما خمس وعشرون سنة لا أربعون سنة » وتوفي أبو البركات الأنباري سنة ٥٧٧هـ، ووفاة العكبري سنة ٦١٦هـ، فبين وفاته ووفاة أبي البركات تسع وثلاثون سنة ، ولعله اعتمد في تحديد الفارق بينهما في السن على سنة الوفاة . وهذا الاعتماد غير صحيح ، فبيان الفارق في السن يكون باعتبار المولد، وعليه ، فأبو البركات الأنباري أكبر من أبي البقاء العكبري بخمس وعشرين سنة ، وهي أيضًا كافية لأنّ يأخذ أبو البقاء عن شيخه أبي البركات الأنباري وهو مانميل إليه.

تلاميذه:

إنَّ رَجُلاً كأبي البقاء أحاط بثقافة عصره الفقهية والمنطقية والنحوية لجدير بأن يَتَوَافد عليه طلبة العلم من كُلِّ حَدَب وصوب، وَلَمْ لا وَقَدْ ذكرت بَعْضُ المصادر أنَّه لَمْ يَبْقَ في زمنه مَنْ يُدانيه علْمًا وتحصيلاً[١]، وذكرت مصادرُ أخرى أنَّه صار إمامًا مقصودًا في علوم القرآن والفقه واللغة والنحو والعروض والفرائض والحساب ومعرفة المذهب ، والمسائل النظرية »[٢].

(١) وفيات الأعيان ٢/٢٨٦.
(٢) شذرات الذهب ٥/٦٧، ٦٨.

حَقًّا لقد كان الإمام أبو البقاء كثير المحفوظ مُحبٌّ للاشتغال لَيْلاً ونهارًا ، ماتمضي عليه ساعة بلا اشتغال أو إشغَال[1]، فلا غَرْوَ أن يُقْبِلَ عليه الطلاب يزفون ، ومن كُلّ حَدَبٍ ينسلون ، وهم به فرحون ، وبحلقات درسه مُسْتَمْسِكون، ومن فيض علمه ينهلون ، فقد قرأ عليه وأخذ عنه نفر كثير وجمع غفير نذكر منهم أشهر من أخذوا النحو عنه وهم: عبد الصمد بن أحمد القطيعي المحدِّث النحوي توفى سنة ٦٧٦هـ[2]، والقاسم بن أحمد علم الدين اللورقي الأندلسي توفى سنة ٦٦١هـ[3]، ويحي بن أبي مَنْصُور أبو زكريا بن الصيفي المشهور بابن الحبيشي توفى سنة ٦٧٨هـ[4]، وعبد الرحمن بن نجم أبو الفرج المشهور بابن الحنبلي ، توفى سنة ٦٣٤هـ[5]، وأحمد بن علي أبو العباس الأزدي المهلبي الحمصيّ النحوي توفى سنة ٦٤٤هـ[6].

أخلاقه ومنزلته:

إنَّ أبا البقاء العكبري – مع غزير عِلْمِه وواسع معارفه وثقافته . كان معروفًا بالصلاح والهداية والصِدْق فيما ينقله ويحكيه ، كما عُرِف

---

(١) شذرات الذهب ٥/٦٨.
(٢) ذيل طبقات الحنابلة ١٠/١١٠، ٢٩١.
(٣) معجم الأدباء ١٦/٢٣٤، وإنباه الرواة ٤/١٦١.
(٤) شذرات الذهب ٥/٣٦٣.
(٥) طبقات الحنابلة ١/١٩٣، وشذرات الذهب ٥/١٦٤.
(٦) البلغة ص ٢٧، والعبر ٥/١٨٣.

بالورع وقلة الكلام ، لايتكلَّم إلاّ في علم، أو فيما لابُدّ منه[1]. وصفه ابن النجار أحد تلاميذه فقال: «كان حسن الأخلاق متواضعًا ، كثير المحفوظ، يحيا للاشتغال والإشغال ليلاً ونهارًا » كما عُرِف برقة القلب وكثرة البكاء[2].

انقطع العكبري للعلم فوقف على معارف متعددة وثقافات متنوعة فكان يفتي بتسعة علوم[3]، وصار متميزًا من بين الأمثال والأقران[4]، ومن ثَمّ ذاع صيته ، وانتشرت كتبه بين الدّارسين ، وقصده طلاب العلم والمعرفة من الأقطار [5]. وفزع إليه أهل التحصيل فيما اشكل عليهم[6]، وقصده الرؤساء لتعليم الأدب[7].

لقد تبوأ العكبري منزلة سامية بين علماء عَصْرِه ، حتى إنَّه قيل: لم يبق في زمانه مَنْ يُدَانيه علمًا وتَحْصيلاً[8]، فقد صار إمامًا مقصودًا في اللغة، والأدب ، والنحو، والفقه ، والفرائض، والعروض، ومعرفة المذهب، والمسائل النظرية ، وله في كُلّ هذه العلوم تصانيف كبار وصغار ومتوسطات[9]، قال عنه ابن خلكان[10]:« لم يكن في آخر عمره في

(١) نكت الهميان ١/١٧٩، وشذرات الذهب ٥/٦٨.
(٢) البداية والنهاية ١٣/٨٥، شذرات الذهب ٥/٦٨، ونكت الهميان ١/١٧٩.
(٣) شذات الذهب ٥/٦٨.
(٤) روضات الجنات ٤٣٤.
(٥) بغية الوعاة ص ٢٨١.
(٦) نكت الهيمان ١/١٧٩.
(٧) البداية والنهاية ١٣/٨٥، ونكت الهيمان ١/١٧٩.
(٨) وفيات الأعيان ٢/٢٨٦.
(٩) شذرات الذهب ٥/٦٧، ٦٨.
(١٠) وفيات الأعيان ٢/٣٨٦.

عصره مثله في فنونه ، وكان الغالب عليه علم النحو، وصنف فيه مصنفات كثيرة».

مذهبه الفقهي:

كان أبو البقاء العكبري شديد التمسك بالمذهب الحنبلي حتى عُرِف بالفقيه الحنبلي[1] فلا يرضى بمذهبه بديلا، فقد رُوِيَ عنه أنَّه قال : «جاء إليَّ جماعة من الشافعية ، وقالوا : انتقل إلى مذهبنا ، ونُعْطيك تَدْريس النحو واللغة بالنظامية ، فقلت : لو أقمتموني وصَبَبْتم الذهب عَلَيّ حَتّى واريتموني مارَجَعْت عن مذهبي»[2].

مؤلفات أبي البقاء:

خلف أبو البقاء مؤلفات كثيرة ومتنوعة بلغ تعدادها بحسب إحصاء الدكتور عبد الإله نبهان خمسة وخمسين مؤلفًا ، وبلغ تعدادها عند غيره تسعة وخمسين ، وهذه المؤلفات مابين كبار وصغار ومتوسطات، والمعني به منها هنا ماألفه في النحو وهي:

١- اللباب في علل البناء والإعراب، حقق الجزء الأول منه الأستاذ غازي مختار طليمات، أمَّا الجزء الثاني فحققه الدكتور عبد الإله نبهان[3].

---

(١) وفيات الأعيان ٣/١٠٠.

(٢) سيرأعلام النبلاء ٢٢/٩١، نكت الهيمان ١٧٩.

(٣) وكلا الجزأين عنيت بطبعهما دار الفكر - بيروت ، لبنان ، ودار الفكر - دمشق، سورية ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٢- إعراب الحديث: حققه الدكتور عبد الإله نبهان ، وطبعه طبعتين ، الثانية منهما طبعتها دار الفكر بدمشق ١٩٨٦م، وحقّقه - أيضًا - الدكتور حسن موسى الشاعر، نشر دار المنارة للنشر والتوزيع جَدّة - السعودية ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٣- إملاء مامَنَّ به الرحمن ، وهو مطبوع[١]، كما طبع باسم التبيان في إعراب القرآن [٢].

٤- إعراب القراءات الشواذ، ويُسَمّى إعراب الشواذ[٣]، وإعراب الشواذ من القراءات[٤].

٥- الإشارة في النحو[٥].

٦- الأربعة في النحو[٦].

٧- شرح الإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي[٧].

٨- تلخيص التنبيه لابن جني[٨].

٩- التلخيص في النحو[٩]

---

(١) بدار الكتب العلمية- بيروت ١٩٧٩م.
(٢)
(٣) بغية الوعاة ٢/٣٩.
(٤) نكت الهيمان ١٧٩.
(٥) نكت الهيمان ص ١٨٠، والبغية ٢/٣٩.
(٦) البغية ٢/٣٩.
(٧) البغية ٢/٣٩، إنباه الرواة ٢/١١٧.
(٨) نكت الهيمان ص ١٧٩.
(٩) البغية ٢/٣٩، ونكت الهيمان ص ١٨٠.

١٠- التهذيب في النحو[١].
١١- التلقين في النحو[٢].
١٢- شرح الحماسة وإعرابها [٣].
١٣- شرح لامية العرب ، طبع عدة طبعات أحدثها التي حققها محمد أديب جمران ، نشر المكتب الإسلامي ببيروت ١٩٨٤م.
١٤- شرح اللمع لابن جني[٤].
١٥- شرح المفصل في النحو للزمخشري[٥].
١٦- مقَدمة في النحو[٦].
١٧- الترصيف في علم التصريف [٧].
١٨- أصول في العربية - وهو ماقمنا بتحقيقه والتعليق عليه ، ونخصه بالحديث المفصل. إن شاء الله تعالى .

---

(١) البغنة ٢/٣٩، ونكت الهميان ص ١٧٩.
(٢) نكت الهيمان ص ١٧٩، والبغية ٢/٣٩.
(٣) نكت الهيمان ص ١٧٦ .
(٤) إنباه الرواة ٢/١١٧، وكشف الظنون ٢/١٥٦٣.
(٥) هدية العارفين ١/٤٥٩، ونكت الهيمان ص ١٧٩.
(٦) نكت الهيمان ص ١٨٠ .
(٧) نكت الهيمان ص ١٧٩ .

مذهبه في النحو:

اضطربت أقوال الباحثين في تعيين مذهب العكبري النحوي، خاصة أن كتب التراجم لم تُشِر من قريب أو بعيد إلى مذهبه في النحو، فالدكتور شوقي ضيف لمّا رأى ولعه الشديد بالشيخين الكبيرين أبي علي وابن جَنّي لم يأب إلاّ أنْ يلحقه بالمذهب البغدادي قال: « وأننا إذا رجعنا إلى آرائه المنثورة في كتب النحو وجدناه يتبع الفارسي في كثير منها ؛ وهو بذلك بَغْدَادي من مدرسة أبي علي الفارسي التي كانت تعول على الاختيار والانتخاب من آراء السابقين»[1].

وكلام الدكتور شوقي ضيف وإن كان يَنُمّ عن مَيْل العكبري إلى الشيخين الجليلين أبي علي وتلميذه ابن جني، إلاّ أنَّه لاينهض أن يكون حجة ودليلاً على بَغدَادية العكبري، فقد انقض الفرّاء على كتاب سيبويه ومع ذلك لَمْ نجد من ألحقه بالمذهب البصري بل كان إمام المدرسة الكوفية بعد الكسائي[2] لم يختلف على ذلك اثنان.

وإذا كان النحو البَغْدادي قائمًا على التوفيق بين المدرستين البصرية والكوفية، والتعويل على الاختيار والانتخاب من آراء النحاة السابقين من نحاة البصرة والكوفة، فيغلب على الظن أن يكون الرأي المنسوب إلى أحد البغداديين رأيًا بَصْريًا أو كوفيًا، فاختيار العكبري وإن اعتقده من قبل بعض البغداديين، لايُعَدّ حجة على بغدادية أبي البقاء، لأنَّ هذا الاختيار رأي لأوائل النحاة أصحاب الحق فيه، وقد ذكر محقق كتاب اللباب أنَّك « لو استعرضت مائة ورقة من مخطوطة اللباب، لم تجد فيها

---

(١) المدارس النحكوية ص ٢٧٩.

(٢) المدارس النحوية ص ١٩٣.

(إلاّ رأيًا واحدًا لابن جني، وهو « أنَّ الحركة تنشأ بعد الحرف» ذكره العكبري وردّ عليه . ومع هذا الرأي تجد ستة آراء لأبي علي الفارسي سالمه الشيخ في أربعة منها ، وخاصمه في اثنين ، لكنه لم ينوه به قط»[١].

وفي كتابه « أصول في العربية » والذي عنينا بدراسته وتحقيقه والتعليق عليه لم يذكر رأيًا لأبي علي وإن كان ذكر رأيًا لأبي الفتح عثمان بن جني: قال« واعلم أنَّ فِعْلَ مالم يُسَمّ فاعله لايكون من إلاّ من الأفعال المتعدية ، ولا يصاغ من اللازم، قال الشيخ أبو الفتح عثمان بن جني، فإنْ لم يكن الفعل متعديًا لم يجز إلاَّ أنْ تذكر الفاعل لئلا يكون الفعل حديثا عن غيْر مُحَدَّث عنه»[٢].

فالعكبري لَمْ يك بغداديًا ، وإن كان يعتمد على آراء البغداديين في تَعْضيد وترجيح آراء البصريين . ومِمّا يؤكد ماذهبنا إليه أنَّه يَعتمد أصول البَصريين ويحذو على منوالهم ويأخذ بآرائهم ، فمن ذلك:

قوله :«الاسم الواقع بَعْدَ «إذا» فاعل فِعْلٍ مُقَدَّر يفسره مابعد الفاعل»[٣].

وقوله« المضاف إليه مجرور بإضافة الاسم الأول إليه تقول: علام زيد»[٤]

وقال:« لكن »حرف عطف ومعناها الاستدراك، ولا يُعْطف بها إلاّ بَعْدَ النفي»[٥].

---

(١) اللباب ١/١٩، ٢٠.

(٢) أصول في العربية ص

(٣) السابق ص

(٤) السابق ص

(٥) السابق ص

وقال «من» حرف جَرّ معناها ابتداء الغاية في المكان ، وزائدة بَعْدَ النفي»[١].

وقال: « ومفعول«كان» لَيْس بأجنبي نحو» كان زَيْدٌ كريمًا » ، فالكريم هو زَيْد لامحاله»[٢].

وقال في كتابه« مسائل خلافية في النحو»: الاسم مشتق من السمو عندنا ، وقال الكوفيون من الوسم ، فالمحذوف عندنا لامه ، وعندهم فاؤه[٣].

فلا أدل على بصرية من قوله « عندنا » لأنَّ الاسم عند البصريين مشتق من السمو.

وقال فيه أيضًا : « الفعل مشتق من المصدر، وقال الكوفيون: المصدر مشتق من الفعل»[٤].

وفيه أيضًا: « فعْلُ الأمر مبني نحو قم واضْرِب ، وقال الكوفيون : هو معرب بالجزم»[٥].

ويقول الدكتور عبد العال سالم» يتكرر في كتابه(إملاء مامَنَّ به الرحمن) نقده للكوفيين وإشادته بالبصريين ، مِمّا يَدُلّ على أنَّه بَصْرِيّ الطابع ، وبَصْرِيّ المذهب»[٦].

---

(١) أصول في العربية ص

(٢) السابق ص

(٣) مسائل خلافية في النحو ص ٥٤.

(٤) مسائل خلافية في النحو ص ٦٨.

(٥) السابق ص ١١٤.

(٦) إعْرَاب الحديث النبوي ص ٣٧، ٣٨، نقلاً عن كتاب(القرآن الكريم في الداسات النحوية للدكتور عبد العال سالم ص ٢٩١.

وقد ألحقه الشيخ الطنطاوي [١] بالمذهب الكوفي مُعْتَمِدًا على الاتجاه الوارد في شرح ديوان المتنبي المنسوب إليه، ونسبة هذا الشرح إليه مطعون فيها، وقد أبطل كُلّ من الدكتور المخزوفي والدكتور مصطفى جواد نسبة كتاب« التبيان في شرح الديوان» إلى العكبري، لأنَّ شارح الديوان كوفي في نحوه»[٢].

فالعكبري يقتفي أثر البصريين، ويَحْذو على منوالهم ويعتمد أصولهم ويأخذ بآرائهم، مبينًا عن إخلاص شديد لهم، بيد أنَّه لايجد حرجًا في مخالفتهم – وإن كان نادرًا– إذا كان الصواب مع غيرهم، فقد اختار مذهب الكوفيين في أنَّ المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم. قال وهو يتحدث عن المرفوعات:« والفعل المستقبل إذا خلا من ناصب أو جازم»[٣].

مِمَّا سبق يتبين لك أنَّ العكبري لَيْسَ بَغْدَاديًا كما ادّعى د. شوقي ضيف ولا كوفيًا كما وهم الشيخ الطنطاوي، وإنما هو بَصْرِي النزعة والهويّة.

وفاته:

توفى أبو البقاء في اليوم الثامن من شهر ربيع الآخر سنة ست وستمائة ببغداد باب حرب[٤]، وكان قد قارب الثمانين [٥].

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٣٥، ١٨٠.
(٢) مدرسة الكوفة ص ٩٦.
(٣) أصول في العربية ص
(٤) إنباه الرواة ٢/١١٧، بغية الوعاة ٢/٣٩.
(٥) البداية والنهاية ١٢/٨٥.

٢-أصول في العربية

١- نسبة الكتاب إلى العكبري:

لَمْ أجِد ذكرًا لهذا الكتاب فيما وقفت عليه عند مَنْ ترجموا له ، وهذا أمْر لايثير الشبهة في نسبة الكتاب لى أبي البقاء ، فليس ورود الكتاب أو عدم وروده في كتب التراجم دليلاً قاطعًا على صحة النسبة أوْ عدم صحتها ، وإنَّما يقطع بصحة النسبة - عندي- أنْ يُصَرِّح باسم المؤلف في مقدمة الكتاب، وكتاب» أصول في العربية» مؤلفه العكبري فقد جاء في مقدمته مانصه» قال الإمام العالم حجة العرب محب الدين أبو البقاء العكبراوي النحوي - رحمه الله - هذه أصول في العربية ، فيجب على طالب هذا الفن أنْ يبدأ بمعرفة هذه المسائل، وذلك في شوال سنة ستمائة الهجرية ، وكنت أكتبها من لفظه في جماعة بمسجده ببغداد».

وواضح أنْ الكتاب إملاءً أملاه وأنَّه كُتِب في حياته ، فقد كُتِب سنة ستمائة الهجرية ، ووفاته سنة ست عشرة وستمائة أيّ قَبْلَ وفاته بست عَشْرَة سنة ، وفيه دليل على أنَّه أملاه في مرحلة النضج الفكري وكمال الشخصية النحوية ، ومن ثَمّ جاء الكتاب خِلْوًا من الآراء والخلافات إلاّ ماندر ، وكأنَّه اعتمد فيه على بنات أفكاره ، وهذا يفهم مِمّا ذكر في المقدمة » هذه أصول في العربية فيجب على طالب هذا الفن أن يَبْدأ بهذه المسائل».

٢- مخطوطة الكتاب:

يبدو أنَّ مكتبات العالم – ماعدا المكتبة المركزية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – تخلو من مخطوطة لهذا الكتاب، وتحتويها المكتبةُ – آنفة الذكر – ضمن مجموعة تحت رقم ١١٢٦٩ ف، والمخطوطة تقع في ثماني عشرة لوحة كُلّ لوحةٍ من صفحتين ، وفي كُلّ صفحة ثلاثة عَشَر سطرًا ، في كُلّ سطر مابين تسع وعشر كلمات.

وقد كتبت بخط قديم، أمَّا زمان كتابتها فسنة ستمائة الهجرية كما جاء في المقدمة ، وإنّ لمْ يُصرّح باسم كاتبها .

وسر اقتناعي بهذه المخطوطة الوحيدة سلامتها من الأخطاء فلا تصحيف فيها ولا تحريف إلا ماقل؛ فكتابتها في حياة المؤلف، ومن لفظه كفل لها السلامة ، وجعلها خالية من العيوب ، ويزيدها حسنًا أنها كتبت بخط نسخ جميل واضح ومقروء مضبوط بعض ألفاظها بالشكل.

٣- مصادره:

عُنِيَ بعض المصنفين بِعَزْو الأقوال التي يثبتونها في مصنفاتهم إلى ذويها ، وقيَّد آخرون هذا العزو بأسماء الكتب التي اقتبسوا منها ، ولم يكن أبو البقاء العكبري ملتزمًا بذلك بل كان قليلاً مايَعْزو الأقوال إلى ذويها ، ونادرًا مايرد هذه الأقوال إلى كتب سَمّاها بأسمائها وأسماء مؤلفيها ، وقد كان العكبري ذا عُذْرٍ، فقد ذكرت المصادرَ أنَّ جُدَرِيًا ألَمّ به في طفولته فذهب بصره ، فاضطر إلى أنْ يقرأ بعين زوجته ، التي كانت تقرأ له بالليل كتب الأدب وغيرها ، فإذا أراد أن يصنف كتَابًا أحْضَرَت له مصنفات في ذلك الفن ، وقرأت عليه ، فإذا حصله في خاطره أملاه ، بيد أنّه في هذا المختصر قد عزا بعض الأقوال إلى ذويها كعزوه قولاً إلى

ابن جني قال: واعلم أنَّ فعل مالم يُسَمَّ فاعله لايكون إلاّ من الأفعال المتعدية ، ولا يصاغ من اللازم قال الشيخ أبو الفتح عثمان بن جني : فإن لم يكن الفعل متعديًا لم يجز إلا أنْ تذكر الفاعل ، لئلا يكون الفعل حديثًا عن غير محدث عنه» وينقل اختلاف البصريين والكوفيين في أحقية أي الفعلين بالعمل في باب التنازع، ولم يرد في الكتاب سوى هذين النقلين ، أمَّا ما في الكتاب فقد اعتمد فيه على بنات أفكاره ، ماصلاً فيه نحو البصريين ، حتى إن الكتاب ليعد أحد المصادر التي يُستَقى منها النحو البصري، فقد عُنِيَ بذكر أصول البصريين وآرائهم إلاّ ماندر – كما أسلفنا .

٤- منهج العكبري في « أصول في العربية »

١- عدم الترتيب:

لم يلتزم العكبري في هذا الكتاب بمنهج ، ولم يُرَاعِ فيه ترتيبًا بل اعتمد فيه على ماخطر له من أصول في العربية ، فهو يبدأ بذكر بعضًا من الحروف وبعضًا من الظروف، وجملة من الحدود ثُمَّ يعود لما بدأ به ثُمَّ يعقبه بالحديث عن الحدود ويتخلل ذلك بعض الأشياء التي لاعلاقة لها بالحروف ولا الظروف ولا الحدود ، كأقسام التنوين ، وأضرب البناء، والبناء العارض، وأبنية القلة والأشياء التي يقع بعدها التمييز، وعلامات الرفع ، وعلامات النصب ، وعلامات الجر، وعلامات الجزم، والتاءات المتصلة بالفعل، والمرفوعات ، والمنصوبات ، وتوابع الاسم في إعرابه ، والأسماء الموصولة ، وأضرب الصلة ، وهكذا ، ثم يذكر جملة من التقسيمات ، ثُمّ يشفع ذلك كُلَّه ببعض المسائل. وهكذا سير الكتاب فَلَمْ يُعْنَى فيه العكبري بمنهج ولم يُرَاعِ فيه ترتيبًا ، وعذره أنَّها أصول

خطرت له فأملاه ولم يَعْمَدْ إلى وضع كتاب ذِي منهج قائم على التقسيم.

٢- عنايته بالحدود:

مَنْ يقف على مؤلفات العكبري يجده متاثرًا تأثرًا كبيرًا بالمنطق ولا غرو فقد ذكرت كتب التراجم أنَّ له كِتَابًا في الجدل اسمه (الملقح في «الجــدل» أو« الملقح من الخطل في الجــدل» وهذا يَعْني أنَّه تَمَـرَّس بأساليب المناطقة في صياغة الحدود، وهو في هذا المختصر لم يكن زاهدًا من المنطق لتوضيح القضايا التي يُقدِّمها إلاَّ أنَّه على فقهه له وتآليفه فيه ، وتَمَرّسه به يَسْتَخْدِمُه بِقَدَرٍ فهو في استخدام مايستخدمه منه ذكن فطن، فقد ذكر في هذا المختصر جملة من الحدود، ولا شك أنَّه أفاد من أساليب المناطقة في صياغة الحدود ، فذكر من الحدود: حد المعرفة ، حد النكرة ، حد الاسم ، حد الاستفهام ، حَدّ الفعل، حَدّ فِعْل الأمر، حَدّ التثنية ، حَدّ الجمع ، حَدّ المضمر، حَدّ الظاهر ، حَدّ المضمر المتصل، حَدّ العطف ، حَدّ الحال، حَدّ الاستثناء ، حَدّ التوكيد، حَدّ الصلة، حَدّ البدل ، حَدّ القسم ، حَدّ المضمر المنفصل، حَدّ الشرط، حَدّ جواب الشرط، حَدّ التعجب، حَدّ النداء ، حَدّ الإعراب، حَدّ المعرب، حَدّ البناء ، حَدّ الرفع ، حَدّ النصب، حَدّ الجر، حَدّ الجزم، حَدّ الكلام ، حَدّ المفرد، حَدّ الإبتداء حَدّ المفعول ، حَدّ الإضافة المحضة ، حدّ الإضافة غير المحضة ، وقد كان العكبري دقيقًا في صياغة هذه الحدود، وربما ذكر من الحدود مالم يرد ذكره عند غيره كذكره حَدّ الرفع ، وحَدّ النصب، وحَدّ الجرّ، وحَدّ الجزم [١].

---

(١) أصول في العربية ص

عنايته بالمسائل الخلافية:

مِمَّا لاشك فيه أنَّ مسائل الخلاف النحوي مَيْدَان رحب لايَسْلُكه إلاَّ من تمتع بثقافة واسعة ورجاحة عقل وسديد فكر ، وقد سلك أبو البقاء هذا الميدان فصال فيه وجال، فهو بمسائل الخلاف معني وعليها حريص بل خَصَّها بالتأليف، وجَعَل فيها التصانيف فمن ذلك كتابه« التبيين عَن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين » و« مسائل خلافية » في النحو» وفي كتابه « اللباب في علل البناء والإعراب» جملة كبيرة من مسائل الخلاف فقد ذكر في الجزء الأول منه أربعًا وتسعين مسألة خلافية ، كما أحصاها المحقق[1] ، ولم يَفُتْه في هذا المختصر« أصول في العربية » أن يذكر جانبًا من مسائل الخلاف فيذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في أي الفعلين أولى بالعمل في باب« التنازع» قال« قد اختلف البصريون والكوفيون في تَوَالي الفعلين ، فالكوفيون يذهبون إلى إعمال الأول ، وذلك في مثل : « ضَرَبَني وضَرَبْتُ زيدٌ، ويَسْتَدِلون على جَوَازه بقول امرئ القيس:

ولو أنَّ ماأسعى لأدْنَى معيشة كفاني ولم أطلب قَلِيلٌ من المال
ولكنما أسعى لمجد مؤثـــــل وقد يُدْرِكُ المجد المؤثل أمثالي

وأما البصريون فلا يجيزون ذلك أصلا، ويقولون: ضَرَبَني وضَرَبْتُ زيدًا ، ولا يعملون إلاّ الفعل الأقرب، ثُمّ يَسْتَرْسِل في ذكر أدلتهم وعللهم مِمَّا ينم عن ميل كبير لاختيارهم.

---

(١) أصول في العربية ص

٣- عنايته بالعلل:

لقد كان العكبري مُغْرمًا بالعلة شَديد الولع بها ، ولا غَرْوَ فكتابه « اللباب في علل البناء والإعراب» حَافل بالتعليل بل التعليل غاية المؤلف الأولى من تأليفه الكتاب، ومَنْ يَطَّلِعُ على هذا الكتاب يَجِدُ أنَّ كُلّ شيء عنده معلول بعلة أو بضع علل، ولم يَفُتْه في هذا المختصر» أصول في العربية» أن يورد كثيرًا من التعليلات فمن ذلك : قوله « الماضي مبني على الفتح لأنَّه ضارع مضارع الأسماء، فأورثه أخف الحركات وهي الفتحة ، والمضارعة المشابهة »[١]

وقوله« إنَّما رفع الفاعل لقوته وقلَّتِهِ وأوّليته ، وإنَّما نصب المفعول لكثرته وفرعيته ، والضم قوي والفتح خفيف، فجعلوا القوي مع القليل ، والخفيف مع الكثير ليعادلوا بينهما»[٢].

وقوله:« التنوين والألف واللام لايجتمعان ، لأنَّ التنوين دليل التنكير اللفظي، والألف واللام دليل التعريف اللفظي، والاسم الواحد لايكون مُعَرّفًا مُنكَّرًا في حال واحدة»[٣].

وقوله : « إنَّما ضُمّ أوّل مالم يُسَمّ فاعله مثل ضُرِبَ ويُضْرَبُ ليدلّ من أوّل وهلة على أنَّ الفعلَ مَبْنيٌّ للمفعول دون الفاعل»[٤].

---

(١) أصول في العربية ص
(٢) السابق ص
(٣) السابق ص
(٤) السابق ص

٤- اعتماده على أصول البصريين وآرائهم:

لقد كان العكبري شديد التمسك بالمذهب البصري، فقد اعتمد أصولهم وآراءَهُمْ، وبثَّها في كتابه، حتّى لَيُعَدّ الكتاب مَصْدرًا يُرْجع إليه في معرفة أصول البصريين وآرائهم ، فهو - غالبًا - يذكر آراءهم دون ذكر لرأي مخاليفهم ، مِمّا يَنُمّ عن تَمَسُّكٍ شديد لآرائهم ، وإعراض عن رأي مخالفيهم ، فمن ذلك:

قوله:« الاسم الواقع بَعْدَ إذا فاعل فعل مُقَدّرٍ يُفَسِّره مابعد الفاعل[١].

وقوله:« الفاعل مرفوع باسناد الفعل إليه تقول: قام زيدٌ ، المفعول به منصوب بوقوع الفعل عليه تقول: ضبت زيدًا ، والمضاف مجرور بإضافة الاسم الأول إليه تقول: غلام زَيْدٍ»[٢].

وقوله:« لكن حرف عطف ومعناها الاستدراك ، ولا يُعْطَف بها إلاّ بعد النفي تقول ماقام زيد لكن عمرو»[٣].

وقوله« مِن» حرف جَرّ معناها ابتداء الغاية في المكان، وزائدة بَعْدَ النفي»[٤].

ومن ذلك أنَّ خبر«كان» منصوب بها على التشبيه بالمفعول به قال:« ومفعول «كان» (يَعْنِي خبر كان» ليس بأجنبي نحو« كان زيدٌ كريمًا» . فالكريم هو «زيد» لامحالة»[٥].

---

(١) أصول في العربية ص

(٢) السابق ص

(٣) السابق ص

(٤) السابق ص

(٥) السابق ص

وقوله: « كان من أفعال العبارة ، وهي وأخواتها من الأفعال الناقصة ، ووجه النقصان من حيث إنَّهُنَّ إنَّما دلوا على الزمان دون الحدث، وأمَّا ضَرَبَ» فهي أصل لها من حيثُ إنّها تدل على الزمان والحدث، كقولك:ضَرَبَ» فقد دلت على زمانٍ ماضٍ وضَرْب فيه ، وليس كذلك « كان» وعملت من حيث إنّها على ثلاثة أحرف متحركات على الفتح فـ«ضَرَبَ» في وزن « كَوَنَ» إذ هو أصل لـ« كان» فعمل إلاّ أنَّه نقص في عمله من حيث فرعيته ونقصانه عن ضَرَب، من حيث إنّ مفعول « ضَرَب» أجنبي نحو: «ضرب زيدٌ عمرًا ، ومفعول كان ليس بأجنبي نحو: كان زَيْدٌ كريمًا، فالكريم هو «زَيْدٌ » لامحالة»[1].

فهو في هذا يُقرر أصلاً من أصول البصريين وهو حمل الفرع على الأصل، وقوله: « إنَّ» فرع على «كان» وعملت لشبهها بكان في وزنها وعددها ونقصت عنها لمكان الفرعية في تصرفها...»[2].

وقوله: « ولا فرع على إنَّ في العمل، فتنصب الاسم وترفع الخبر، فتقول:لارَجُلَ أفضلُ منك، وعلى هذا تجرى، وعملها بالفرعية من حيث إنها ضد«إنّ» في المعنى ، لأنّ الشيء يحمل على ضده كما يُحْمَلُ على نظيره ، ونقصت عن «إنّ» من حيث إنّ اسم لامبني معها،وليس كذلك ،إنّ واسمها لمكان أصليتها »[3].

---

(١) أصول في العربية ص

(٢) السابق ص

(٣) السابق ص

٥- عنايته بالتقسيم وجمع المتشابهات :

عُني العكبري بجمع المتشابهات ومن ذلك:

قوله« حروف النفي سته : لَمْ ولَمّا ، وهما لنفي الماضي، وما وليس وكلاهما لنفي الحاضر، ولا ولن ، وهما لنفي المستقبل» [1].

وقوله«حروف الاستفهام:أمْ وهل ، والهمزة»[2].

وقوله:« السين وسوف حرفان معناهما التنفيس في الزمان ، وتختصان بالفعل المستقبل إلاّ أنَّ زمان سوف أنفس من زمان السين نحو سيقوم ، وسوف يقوم »[3].

وقوله «الأفعال التي لاتتصرف ستّة وهي نِعْمَ وبئْسَ ، وحبذا وعسى وفعل التعجب ، وليس» [4].

وقوله «إنَّ وأنَّ معناهما التأكيد والتحقيق، لكن معناها الاستدراك ، كأن معناها التشبيه ، ليت معناها التمنيّ، لعل معناها التوقع والترجي»[5].

ومن التقسيم قوله : البناء على ضَربين : عارض ولازم ، والعارض على خمسة أضرب...»[6].

وقوله:المرفوعات سبعة : مبتدأ وخبره ، والفاعل، واسم مالم يُسَمّ فاعله ،

---

(١) أصول في العربية ص

(٢) السابق ص

(٣) السابق ص

(٤) السابق ص

(٥) السابق ص

(٦) السابق ص

واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، والفعل المستقبل إذا خلا من ناصب أو جازم»[١].

وقوله« المنصوبات أحد عشر، المفعول به ، والمفعول المطلق وهو المصدر، والمفعول فيه وهو الظرف ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والحال والتمييز، والاستثناء واسم إنَّ وأخواتها ، وخبر كان وأخواتها ، والفعل المستقبل إذا كان معه ناصب»[٢].

وقوله« توابع الاسم في إعرابه خمسة، وصف، وتأكيد، وبدل، وعطف بيان، وعطف نسق»[٣].

وقوله« الصلة على أربعة أضّرب»[٤].

وقوله:« جواب القسم على ضَرْبين : واجب ونفي، فللواجب حرفان إنّ واللام ، وللنفي حرفان ما ولا »[٥].

وقوله:« مَنْ» على أربعة أضْرُبٍ»[٦].

وقوله:«ما» على ضربين: اسم وحرف، فالاسم على خمسة أضرب... والحرف على خمسة أضرب...»[٧].

---

(١) أصول في العربية ص

(٢) السابق ص

(٣) السابق ص

(٤) السابق ص

(٥) السابق ص

(٦) السابق ص

(٧) السابق ص

وقوله: « الفاعل على ثلاثة أضرب:...»[١].
وقوله« الإضافة على ضربين ...» وقوله « الحال على أربعة أضرب...»
وقوله« الأسماء على ثلاثة أضرب:..»[٢].
وقوله«أنْ» مفتوحة الهمزة خفيفة النون على أربعة أضْرُب...»[٣].
وقوله«إنْ» مكسورة الهمزة خفيفة النون على أربعة أضرب:...»[٤].
وقوله«جمع التكسير على أربعة أضرب:...»[٥].
وقوله« كان» على خمسة أضْرُب:....» [٦].

٦- الشواهد والأمثلة:

على الرغم من تنوع المسائل في هذا المختصر وتعددها إلاّ أنّ الشواهد التي أوردها أبو البقاء فيه تُعَدّ قليلة إذا قورنت بتنوع المسائل وتعددها فجملة ماذكره من الشواهد الشعرية عشرة شواهد منها استشهاده على تنوين الترنم بقول الشاعر:

متى كان الخيام بذي طوح　　　سقيت الغيث أيتها الخيام[٧]

---

(١) أصول في العربية ص
(٢) السابق ص
(٣) السابق ص
(٤) السابق ص
(٥) السابق ص
(٦) السابق ص
(٧) السابق ص

ومنها استشهاده على أن « هيهات» اسم من أسماء الأفعال بمعنى بَعُدَ ، والاسم بَعْدَها مرفوع لأنَّه فاعل يقول الشاعر:

فهيهات هيهات العقيق وأهله وهيهات خِلٌّ بالعقيق نواصله(١)

واستشهد على إضمار«رُبَّ» بعد الواو بقول الشاعر:

❖ وقاتم الأعماق خاوي المُخْتَرِق ❖(٢)

وبَعْدَ الفاء بقول الشاعر:

❖ وحُورٍ قَدْ لَهَوْت بِهِنّ عِــــينٍ ❖(٣)

ويعد«بل» بقول الشاعر:

بَلْ بلـدٍ ملءُ الفــــجاج قتمه لايُشْـتَرَى كَتّــانه وجَهْرَمُهُ(٤)

واستدل على إعمال أوّل الفعلين في باب التنازع بقول الشاعر:

ولو أنّ ماأسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال
ولكنما أسعى لمجد مؤثـــــل وقد يُدْرَك المجد المؤثل أمثالي(٥)

واستدل على إعمال ثاني الفعلين في باب التنازع على رأي البصريين بقول كثير عزّة :

قضى كُلّ ذي دَيْنٍ فَوَفّى غريمه وعزّة مَمْطُول مُعَنّى غريمها(٦)

وجملة ماذكره من الشواهد القرآنية ثلاث عشرة آية منها:

---

(١) أصول في العربية ص
(٢) السابق ص
(٣) السابق ص
(٤) السابق ص
(٥) السابق ص
(٦) السابق ص

استشهاده بقوله تعالى:﴿ وقالت امرأة العزيز﴾ [1] على كسر تاء التأنيث اللاحقة بالفعل إذا لقيها ساكن.

واستشهد على الحال المؤكدة بقوله تعالى:﴿ وهو الحق مصدقا﴾[2]

وعلى الحال المقدرة بقوله تعالى:﴿ وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ﴾[3] وعلى الحال الموطئة بقوله عزّ وجل:﴿وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا﴾[4].

واستشهد على أنَّ «منْ» ترد لاستغراق الجنس بقوله تعالى:﴿ واجتنبوا الرجس من الأوثان﴾[5].

واستشهد على زيادة«لا» بقوله تعالى:﴿فلا صدق ولا صلى﴾[6].

واستشهد على أنّ«أنّى» بمعنى أين وبمعنى كيف، وبمعنى متى بقوله تعالى:﴿ فأتوا حرثكم أنَّى شئتم﴾[7].

واستشهد على أنّ الصفة تكون للمدح بقوله تعالى:﴿ بسم الله الرحمن الرحيم﴾[8].وتكون للتوكيد بقوله تعالى:﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة﴾[9].

---

(١) أصول في العربية ص
(٢) السابق ص
(٣) السابق ص
(٤) السابق ص
(٥) السابق ص
(٦) السابق ص
(٧) السابق ص
(٨) السابق ص
(٩) السابق ص

فأمثلته في هذا الكتاب عزيزه وهو عنها زاهد ، ولاشك أنَّ هذا الزهد يتعب القارئ غير المتخصص في علم النحو، ولهذا دفعت دفعًا إلى ذكر الأمثلة الموضحة في الحاشية وخاصة في المواضع التي عزت فيها الأمثلة أو عدمت ، تيسيرًا على القارئ وسبيلاً لإقناعه بالمسألة ، وتقريرًا للحكم ، وحرصنا على أن تكون الأمثلة من كتب النحو المعتبرة.

منهج التحقيق:

هذا وقد جاء عملي في تحقيق هذا الكتاب على مايلي:

١- كتابة النَّصّ كتابةً سليمة بِمَا يتفق وقواعد الإملاء .

٢- إثبات علامات الترقيم المناسبة ، للمساعدة في فهم المعاني وبيان مواضع الفصل والوصل.

٣- قمنا بضبط شواهد الكتّاب وضبط مايفتقر إلى ضبط من ألفاظ المؤلف ليسهل على القارىء فهمه ومعرفة قصده ومراده.

٤- خرجنا الآيات القرآنية ناسبين كُلّ آية إلى سورتها مع بيان رقم الآية ، مع ضبط كلّ آية بالشكل.

٥- خرجنا الأبيات الشعرية موثقين نسبتها إلى قائليها ، بالرجوع إلى دواوين الشعراء إن كانت دواوينهم مطبوعة واستطعنا الوقوف عليها، ثمّ خرجناها من كتب النحو ، ثم شرحنا غريب المفردات وبيّنّا موطن الشاهد ووجه الاستشهاد في كُلّ بيت.

٦- تَرْجمنا للأعلام والشعراء الذين ورد ذكرهم في المتن بإيجاز ، مع ذكر المصادر والمراجع التي أفدنا منها .

٧ - قمنا بالتعليق على كلام المؤلف وزدنا في الشرح والتعليق ماتدعو الحاجة إليه ، وعنينا بذكر الأمثلة في المواضع التي عزّت فيها الأمثلة أو عدمت.

٨ - اعتمدنا في بيان ما أشكل في هذا الكتاب على مافي كتب العكبري الأخرى ليكون ربطًا بين مؤلفاته ، وتَعْضِيدًا لنا في نسبة الكتاب له ، وخاصة قرب عباراته هنا بعباراته في كتبه الأخرى ، والتي تتسم - غالبًا - بالإيجاز والزهد في الأمثلة .

٩- ذكرنا المصادر التي أفدنا منها عند التعليق على المتن عقيب كُلّ مسألة قمنا بالتعليق عليها ، ليسهل على القارىء الرجوع إلى هذه المصادر والإفادة منها.

١٠- أنهينا العمل بذكر الفهارس الفنية المبينة، ليسهل على القارىء والدارس سبيل الرجوع إلى مبتغاه بيُسْر وسهولة.

وختامًا : عمدت - أحيانًا - إلى الإطالة في حَوَاشيّ وتعليقاتي وما ذلك إلاّ لرغبتي في أن يكون هذا الكتاب مرجعًا يُرْجَعُ إليه فيما عرض له من مسائل، وليكون أكثر فائدة ، وأعظم نفعًا ، مناسبًا لكل مستوى، واجدًا القبول لدى كُلّ باحث ومتخصص وطالب.

والله أسأل أنْ يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، وأن يكتب له القبول عند ناظريه وقارئيه، فإنّه خير مسئول وأعظم مجيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المحقق

دكتور / محمود الدريني

أستاذ اللغويات - المساعد - في

كلية اللغة العربية جامعة الأزهر

بالمنصورة.

النص المحقَّقْ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العالم حجة العرب محب الدين أبو البقاء العُكْبَرَاوي(١) النحوي - رحمه الله - هذه أصولٌ في العربية . فيجب على طالب هذا الفن أنْ(يبدأ)(٢) بمعرفة هذه المسائل ، وذلك في شوّال سنة ستمائة الهجرية ، وكُنْتُ أكتبها من لفظه في جماعة بمسجده ببَغْداد « لو» حرف يَمْتَنِعُ به الشيء لامتناع غيره (٣) تقول: لو قام زَيْدٌ لأكرمته، فامتنع عنه الإكرام لامتناع القيام.

---

(١) نسبة إلى « عُكْبَرَى» على غير قياس، لأنَّ الألف إن كانت خامسةً فما فوقها حُذفت في النسب مطلقًا متقلبة كانت أو غيرها ، والقياس عُكْبَرِيّ بحذف الألف لكونها خامسةً .
انظر شرّح الشافية للرضي ٢/ ٤٠.

(٢) في الأصل: يبداء والصواب ماأثبته.

(٣) وقالَ سيبويه « لو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره » وقال ابن مالك.«لَوْ حرف يدل على انتقاء تالٍ يلزمه لثبوته ثبوت تاليه» وكلا القولين حسن إلاّ أنَّ عبَارة سيبويه بهذا التفسير لم تدل على امتناع الشرط، أمَّا عبارة ابن مالك ففيها نقص ؛ فإنّها لاتفيد أنَّ اقتضاءها للامتناع في الماضي، وقال ابن هشام فَمَا أحكم عبارته« لو حرف يَقْتَضِي في الماضي امتناع مايليه واستلزامه لتاليه».
الكتاب ٤/ ٢٢٤، والتسهيل ص ٢٤٠، والمغني١/ ٢٦٠، أمَّا القول الجاري على ألسنة المعربين وهو أنَّها حرف امتاع لامتناع فاختيار العكبري هاهنا وهي عنده لامتناع الثاني لامتناع الأول ويبطله َقولك لطائر « لو كان هذا إنسانًا لكان حَيَوانًا» فإنسانيته محكوم بامتناعها ، وحيوانيته ثابته.، وقولهم: لو ترك العبد سُؤَال رَبّه لأعطاه» ، ويرى المحققون أنَّها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا تدل على امتناع الجواب ولا على ثبوته ، فإن كان الجواب مساويًا للشرط في العموم نحو« لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا » لزم انتفاؤه ، لأنّه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه، وإن كان أعَمّ =

«لولا» حرف يَمْتَنِعُ به الشيء لوجود غيره[١] ؛ تقول: لولا زَيْدٌ لأكرمتك ، فامتنع الإكرام لوجود زَيْد، « إذا» ظرف لما يُسْتَقْبَلُ من الزمان[٢] ، تقول: آتيك إذا احْمَرَّ الْبُسْرُ؛ أيْ وَقْتُ احمراره،

= كما في قولك:« لو كانت الشمس طالعة كان الضَوْءُ موجودًا » فلا يلزم انتفاؤه، وإنَّما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط.
المغني ٢٥٧/١، ٢٥٨. وانظر: شرح الكافية ٣٨٩/٢، ٣٩٠، الجنى الدّاني للمرادي ص٢٧٣، والأشموني ٩٦/٣، ورصف المباني للمالقي ص ٣٨٩، وجواهر الأدب للإربلي ص ١٢٩.

(١) ومن ثَمَّ سُمِّيَت بـ «لولا» الامتناعية ، ويلزمها حينئذ الابتداء، فلا تدخل إلاّ على المبتدأ، ويكون الخبر بَعْدَهَا محذوفًا وجوبًا، ولاَ بُدَّ لها من جواب، فإن كان مثبتًا قُرِنَ باللام ، غالبًا نحو« لولا العلم لَضَلَّ الناس»، وإن كان مَنْفِيًا بـ «ما» تجرّد عنها غالبًا، وإن كان منفيًا بـ« لم» لم يقترن بها كقولك، لولا خالدٌ لم يجيء عصام .. فالاسم الواقع بَعْدَهَا مبتدأ وخبره محذوف وجوبًا ، والتقدير: لولا خالدموجود ولـ «لولا» وجهان آخران وهما:
١- أنْ تكون للتحضيض والعرض كقوله تعالى﴿فلولا تشكُرُون﴾.
٢- أن تكونَ للتوبيخ والتنديم كقوله تعالى﴿ لَولا جاَءُوا عَليه بأرْبَعَةِ شُهَداء﴾.
وانظر: شرح الكافية ٣٨٧/٢، والكتاب ٩٨/١، ١٣٩/٣، ٢٢٢/٤، والمغني٢٧٢/١ وما بعدها، جواهر الأدب ١٩٢، ١٩٣ ، وشرح المفصل ٤٨/٣، رصف المباني ص ٢٩٢، والجنى الدّاني ص ٦٠٢.

(٢) مضمنة مَعْنَى الشرط غالبًا ، ومِنْ ثَمّ وجب إيلاؤها الجملة الفعلية كقوله تعالى﴿ إذا جاء نصر الله والفتح.. فسبح﴾ وهي مبنية لإبهامها في المستقبل وافتقارها إلى جملة ، ويرد شرطها وجوابها ماضيين كقوله تعالى﴿ وإذا أنعمنا علي الإنسانِ أعرض ونأى﴾ ومضارعين كقوله عَزّ وجلّ:﴿ إذا يُتْلَى عليه يَخِرُون﴾ ومختلفين كقوله جَلّ شأنه﴿ إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا﴾
وذَهب الأخفش والكوفيون إلى جواز دخولهاعلى الجملة الإسمية مستدلين بظاهر قوله تعالى:﴿ إذا السماء انشقت﴾ وقوله جل شأنه﴿إذا الشمس كورت﴾ والصواب أنَّ المرفوع بَعْدَهَا فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.
ولا يُجْزَم بها إلاّ في الضرورة قال سيبويه:« إذا اضطر الشاعر فجازى بـ« إذا» أجراها مجرى (إنْ) الكتاب ١٣٤/١، ٦٠٦/٣ وما بعدها وقال العكبري: =

«إذ» ظرف لما مضى من الزمان[١] ؛ تقول: آتيك إذا كان الأمير راكبًا ؛ أيّ وقت ركوبه، « أيْنَ»[٢] سؤال يَقَع بعده المبتدأ ؛ تقول: أين زَيْدٌ، و«متى» سؤال عن الزمان[٣]،

= «ولا يُجَازِي بـ«إذا» في الاختبار لأنَّها تستعمل فيما لابُدَّ من وقوعه كقولك: إذا احْمَرَّ البُسْر تأتينا»، فاحمراره كائن لامحاله . ووقتها معين فيما تضاف إليه ، وباب الشرط مختص بما هوَ محتمل للكون ، وقد جاء الجزم بها في الشعر » اللباب ٢/٥٦، والكتاب ٣/٦٢. وإذًا منصوبة بجوابها على الأصح لملازمتها الإضافة إلى شرطها ؛ والمضاف إليه لايعمل في المضاف . حاشية الخضري ٢/١١..

(١) وهيَ مبنية وعِلّة بنائها هي افتقارها إلى مابَعْدَها من الجمل، فتشبه الموصولات ، ولوضعها على حرفين، وبنيت على السكون على أصل البناء. شرح المفصل ٤/٩٥، الأمالي الشجرية ٢/٢٦٢ قال السهيلي« وليس في الدنيا اسم أقل تمكنًا من (إذ) ولا أشبه منها بالحرف» . أمالي السهيلي ص ٢٥ ويلزم إضافة «إذْ» إلى الجمل اسمية أو فعلية كقوله تعالى:﴿ واذكرو، إذْ أنتم قليل﴾ وكقوله﴿ واذكروا إذْ كُنْتُم قليلا﴾ وقد يُحْذَف ماتُضاف إليه «إذْ» للعلم به فَيُؤتَى بالتنوين عوضًا منه كقوله تعالى﴿ ويومئذٍ يفرح المؤمنون﴾ وكقوله﴿ وأنتم حينئذٍ تنظرون﴾ أي حين إذ بلغت الروح الحلقُوم. وانظر: شرح المفصل ٤/٩٥، شرح الكافية ٢/١١٥، والمغني ١/٧٧، والمقتضب ٣/١٧٧، ٤/٣٤٨، ورصف المباني ص ٤١٤.

(٢) قال العكبري« و«أين» مبنية لتضمنها معنى حرف الاستفهام والشرط، وحُرِّك آخرها لئلا يلتقي ساكنان ، وفتح ولم يكسر على الأصل فِرَارًا من اجتماع الياء والكسرة مع كثرة الاستعمال» اللباب ٢/٢٨٥، وشرح المفصل ٤/١٠٤. وقال السيرافي« وأمَّا أيْنَ فإنَّه اسم من أسماء المكان ، وهو يَسْتَوْعِبُ الأمكنة كُلّها متضمنة لمعنى الاستفهام» شرح كتاب سيبويه ١/١٠٩. وانظر : الكتاب ١/٢١٩، ٢٢٠، والتسهيل ص ٩٦، والمساعد ١/٥٢٥ ، وشرح ملحة الإعراب ص ٣٣٤.

(٣) كقوله تعالى﴿متى نصر الله﴾ وقال سيبويه« .. كما لايكون متى إلاّ للأيام والليالي» وترد«مَتَى اسم شرط كقول الشاعر:

أنا ابن جلا وطلاّع الثنايا متى أضَع العِمَامة تَعْرِفُوني =

«كيف» سؤال عن الحال[١]، «كَمْ»[٢] سؤال عن العدد تَنْصِبُ في

= واسمًا مرادفًا للوسط، وحرف جر بمعنى « من» في لغة هذيل، وقولهم أخرجها متى كمه» تحتمل فيه أن تكون بمعنى وسطٍ أو حرف جَرّ بمعنى« من» . وانظر: الكتاب ٢١٩/١، والمغني٣٣٤/١، وأوضح المسالح ٦/٣.
وقال ابن السراج« ومتى لايُسأل بها إلاّ عن معرفة أو ماقارب المعرفة » وقال الرضي:« إنَّ ماهو ظرف من أسماء الشرط والاستفهام كـ« متى، وأين، إذا لم ينجر بحرف الجر نحو: من أين، لابُدّ من كونه منصوبًا على الظرفية ، ويرتفع اسم الاستفهام محلاً مع انتصابه على الظرفية ، إذا كان خبر مبتدأ مُؤَخَّر نحو :« مَتَي عهدك بفلان» شرح الكافية ٩٩/٢.

(١) وهي اسم مبهم يتضمن جميع الأحْوَال، وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام ، وبنيت على فتحه طلبًا للخفة ، وجعلها سيبويه من الظروف المبهمة غير المتمكنة ، وكذلك المبرد. وأنكر ظرفيتها الأخفش والسيرافي وابن يعيش وابن مالك، وموقعها عندهم رفع مع المبتدأ نصب مع غيره وعند سيبويه موضعها نصب دائمًا ، وتقديرها عندهم في نحو« كيف خالدٌ» أصحيح خالدٌ أم سقيم، أمَّا تقديرها عند سيبويه: في أي حالٍ أو على أي حال . الكتاب ٢٦٧/٣، ٢٨٥، التصريح ٣٨٢/١، والهمع ٢١٥/٣، والمقتضب ١٧٨/٣. قال ابن مالك :« لَمْ يَقُل أحد من النحاة أنَّ كيف ظرف ، إذا ليْسَت زماناً ولا مكانًا ، ولكنَّها لمَّا فسرت بقولك : على أي حالٍ لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سميت ظرفًا ، لأنّها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق مجازًا على الجار والمجرور» وقال ابن يعيش:« وقوم يجرونها مَجْرَى الظروف ويُقَدِّرونَها بحرف الجرّ، والصحيح أنّها اسم صريح غير ظرف، وإن كان قد يُؤدّى معناها معنى على أيّ حالٍ» المساعد ٢٠٢/٣، والهمع ٢١٥/٣، وشرح المفصل ١٠٩/٤. هل يُجَازى بـ« كيفَ»؟
والجواب ماقاله الشلوبين :« والصواب ألاَّ يُجَازى بها ، إذ لَمْ يثبت الجزم بكيف منقولا» وقال سيبويه: « وسألت الخليل عن قوله: كيف تَصْنَع أصنع » فقال هي مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء» شرح الجزولية الكبير ٤٣٣/١، والكتاب ٤٣٣/١.

(٢) يَسْتَعْمِلِ« كم» الاستفهامية مَنْ يسألُ عن كمية الشيء.

الاستفهام ، تقول : كم[١] دِرهمًا معك ؛ وتجر في الخبر[١] ، فتقول: كم مالٍ ملكت، وترفع[٢] المعرفة فتقول: كم المال.

«أمَـا» حرف موضوع للعرض[٣] والتنبيه وافتتاح الكلام [٤] ومِثْلَهَـــا

---

(١) ويستعمِلِ «كم» الخبرية مَنْ يريد الافتخار والتكثير، ولا تستدعي الخبرية جوابًا . وكُل من «كم» الاستفهاميةِ والخبرية مفتقر إلى تمييز لكونهما يدلان على عددٍ مبهم الجنس والمقدار، بَيْد أنَّ مميز الاستفهامية مفرد منصوب، ولا ينجر إلاّ إذا سبقت «كمِ» بحرفٍ جرّ نحو«بكَمْ درهم اشتريتِ كتابك » وتمييزها مجرور بمن مضمَرةٍ ، أمّا مميز الخبرِية فقد يكون مفردًا وقد يكون جمعًا والأصلِ فيه الجر وجَرّه بإضافة كم إليه ، وقيل: بمنْ مضمرة وهو الأرجح لظهورها في قوله تعالى﴿ وكم من ملك في السمواتَ والأرض لاتغني شفاعتهم شيئًا﴾ وانظر: أوضح المسالك ٢٦٤/٤، وشرح ابن عقيل ٨٢/٤ وما بعدها ، و«كم» اسم بدليل إضافتها ودخول حرف الجرّ عليها ، تقول: بكم درهم اشتريت ثوبك، و« ابن كم سنة أنت» وبينهما اتفاق واختلاف .
انظر : المغني ١٨٣/١، ١٨٤، وشرح لمُحة الإعراب ص ١٨١، ١٨٢.

(٢) بناءً على أنَّ المبتدأ والخبر ترافعا أي أنَّ كُلاً منهما رفع الآخر ، وهو رأي ضعيف. الإنصاف ٤٤/١، مسألة (٥).

(٣) وهو طَلَبٌ برفقٍ ولين نحو أمَا تُصلّي ، أمَا تَبرُّ والدَيْك» فأنت تعرِض عليه الصلاة وبرِ الوالدَيْن ، وتقول: أمَا خالدًا أمَا عَصامًا والتقدير: أما تبصر خالدًا، أماَ تَعرف عصاما، ومن ثَمّ فهي مركبة من الهمزة وما النافية .
انظَر: رصف المباني ص ٩٦، الجنى الداني ص ٣٩٢، جواهر الأدب ص ١٦٨.

(٤) فتدخل على الجملِ الإسمية والفعلية نحو: أمَا خالدٌ قائم ، وأمَا قام خالدٌ ، وتكثر قبل القسم، لأنِ القسم يوضحها فهي من مقدماَته . قال الشاعر:

أمَا والذي أبكَى وأضحَكَ ، والذي أمَات وأحيَا ، والذي أمره الأمر

وقد تبدل همزتها هاء أو عينًا قبل القسم ، مع ثبوت الألف أو حذفها وتفيد توكيد مضمون الجملة . انظر المغني ٥٤/١ وما بعدها .

وترد« أمَا» بمعنى« حقًا أو أحقا» فتفتح أنَّ بعدها تقول: أمَا إنَّك قادم ، فتكسر همزة «إن» بعدها على أنها حرف استفتاح، والفتح على جعلها بمعنى « حقا» ومن ثَمّ فـ « أنَّ » مع مابعدها تؤوّل بمصدر مبتدأ ، و«حقًا» مصدر واقع ظرفًا خبرا . انظر الكتاب ١٢٢/٣.

«ألا»[1]. الماضي مبني على الفتح[2] لأنَّه ضارع ماضارع الأسماء؛ فأورثه أخَفَّ الحركات ، وهي الفتحة ، والمضارعة المشابهة.

حروف النفي ستة : لَمْ ولمَّا : وهما لنفي الماضي[3].

---

(١) ترد ألا في العربية على أوجهٍ منها:
١- أن تكون حرف تنبيه واستفتاح فتدخل على الجمل اسمية كقوله تعالى﴿ألاَ إنَّ أولياءَ الله لاخوف عليهم..﴾ أو فعلية كقوله جَلّ شانه﴿ ألا يوم يأتيهم لَيْسَ مصروفًا عنهم﴾ وفائدتها : تحقيق مابَعْدها ، من جهة تركيبها من الهمزة ولا.
٢- التوبيخ والإنكار كقوله:
أَلَا ارْعِوَاء لِمَنْ ولَّت شَبِيبَتُهُ وآذنت بِمَشِيب بَعْدَه هَرَمُ
٣- العرضِ والتحضيض ومعناهما طلب الشيء ، لكِن العَرض طلب بلين ، والتحضيض طلب بحث، وتختص حينئذ بالجملة الفعلية كقوله تعالى:﴿ألا تحبون أن يَغْفرَ الله لكم﴾ وقوله جَلّ شأنه:﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمانكم﴾ ، ولها معانٍ أخر. انظر: المغني ٦٨/١ وما بعدها ، جواهر الأدب ص ١٦٧، تحفة الغريب ١٤٦/١.

(٢) لأنَّ أمثلة الفعل الماضي كثيرة ، فاختير له أخف الحركات تَعْدِيلاً ، وقال العكبري« إلاّ أنَّ الفعل الماضي حُرّك لشبهه المضارع إذ كان يقع موقعه في نحو قوله : « يوم ينفخ في الصور ففزع ..﴾ أي : فيفزع، وفي الشرط والجزاء: إذا ذهبت ذهبت ، وفي الحال كقولك : مررت بزيد قد كتب، كقولك: يكتب، والشبه يقتضي إثبات حكم من أحكام المشابه للمشابه ، والحركة من أحكام المضارع ، إلاّ أنَّ حركة المضارع إعراب، وحركة الماضي بناء، وعلّة ذلك أن إعراب المضارع فرع على الاسم، والماضي فَرّع على المضارع ، والفروع تتقص عن الأصول فكيف بفرع الفرع» اللباب ١٥/٢، ١٦.

(٣) إلاَّ أنَّه يجوز في « لَمْ» انقطاع نفي منفيها عن الحال كقوله تعالى:﴿لم يكن شيئًا مذكورا﴾ أي: ثُمَّ كان، ففي الآية انقطاع ، ومن الاتصال قوله تعالى﴿ ولم أكن بدعائك رَبِّ شقيًا﴾. أمَّا «لمّا» فيجب اتصال نفي منفيها بحال النطق .
فالنفي بـ«لمَّا» على سبيل الاستغراق ومثاله:
فإن كنت ماكولاً فكن خَير آكل وإلا فادركني ولمّا أمزق
وبين «لم»و«لمّا» اتفاق وافتراق تنظر في : اللباب للعكبري ٤٧/٢ ، ٤٨، =

وما[١] وليس[٢] وكلاهما لنفي الحاضر، ولا ولن ، وهما لنفي المستقبل[٣].

التنوين على خمسة أقسام: تنوين تمكين[٤] ؛ نحو: زَيْدٍ وعمروٍ ، وتنوين تنكير نحو : صهٍ ومهٍ[٥] ،

= والمقتضب ١/٤٦ ، ٤٧، أسرار العربية ص ٣٣٣، وشرح المفصل ٧/ ٤١، ٨/ ١٠٩، وشرح الكافية ٤/ ٨١، والمغني ١/ ٢٧٧ وما بعدها ، والجنى الداني ص ٢٢٦.

(١) اعلم أنَّ «ما» الحرفية النافية إمّا عاملة أو هاملة ، فالعاملة هي الدّاخلة على الجملة الإسمية كقوله تعالى﴿ ماهذا بشرًا﴾ وتعمل في لغة أهل الحجاز، أمّا بنو تميم فيهملونها وهي لنفي الجملة الإسمية ، أمَّا الهاملة فهي الدّاخلة على الفعل الماضي والمضارع نحو: ماقام خالد، وما يقوم خالد، وهي إذا دخلت على الماضي فلا تؤثر في معناه، وإذا دخلت على المضارع خلصته للحال، وإنما أهملت هاهنا لعدم اختصاصها لأنَّ شرطًا في العمل الاختصاص. رصف المباني ص ٣١٠، والجنى الدّاني ص ٣٢٢.

(٢) عَدّه «ليس» ضمن حروف النفي قضاء منه بحرفيتها وهو مذهب أبي علي الفارسي وابن شقير والبغداديين والصواب أنّها فعل بدليل اتصال ضمائر الرفع بها نحو: «لست، ولستَها ولستم ولستن ، وليسا ، وليسوا ، وليست ، ولَسْنَ » وانظر المغني ١/ ٢٩٣، واللباب ١/ ١٦٥.

(٣) إلاَّ أنَّ في « لن» تأكيدًا وتشديدًا قال الزمخشري« لا ولن أختان في نفي المستقبل إلاّ أنَّ في «لن» تأكيدًا وتشديدًا ، فهما يختصان بنفي المضارع وتخليصه للاستقبال إلاّ أن «لن» تنصب المضارع، و«لا » لاتعمل شيئًا. تقول لاينجحُ مُقَصِّرٌ ولن ينجَحَ مُقَصِّرٌ» شرح المفصل ٨/ ١١١-١١٢.

(٤) وهو اللاحق للأسماء المعربة كَزَيْدٍ ورَجُلٍ إلاَّ جمع المؤنث السالم نحو« مسلمات» وإلاّ نحو«جَوَارٍ وغَوَاشٍ» وسَياتي حكمهما ، وفائدته : الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية ؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف.

(٥) وهو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير تقول«سِيبَوَيْه»بلا تنوين إذا أردت شخصًا معينًا اسمه ذلك،و«إيه» بلا تنوين إذا استزدت مخطابك من حديث معين،فإذا أردت شخصًا مًاسمه سيبويه أو استزادةً من حَديثٍ مّا نونتهما.

وتنوين مقابلة نحو[1] : مسلمات وصالحات ، وتنوين عوض نحو: يومئذ وحينئذ[2] ، وتنوين ترنم[3] كقول جرير:

مَتَى كَانَ الخيامُ بِذِي طُلُوحٍ   سقيتِ الغيثَ أيَّتها الخيَامُ [4]

---

(١) وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو« مسلمات» فإنّه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كـ« مسلمين».

(٢) ينقسم تنوين العوض باعتبار المعوض عنه إلى ثلاثة أقسام:

١- تنوين عوض عن حَرْف كما في نحو« جَوَارٍ وغواشٍ» فالتنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة .

٢- تنوين عوض عن كلمة وهو التنوين اللاحق لكلمتي كُلّ وبَعْض عوضًا عمَّا يُضَافان إليه نحو:كُلٌّ مُيَسَّرٌ لما خلق له » وبَعْضٌ ينصف الإسلام ، أي كل مخلوق ، وبَعْضُ المستشرقين.

٣- تنوين عوض عن جُمْلَة ؛ وهو اللاحق لكلمة« إذْ» عوضًا عن الجملة التي تُضَاف« إذْ» إليها كقوله تعالى﴿ وأنتم حينئذ تنظرون﴾ أيْ : حين إذ بلغت الروح الحلقوم ، وكقوله﴿ ويومئذ يفرح المؤمنون﴾ أيْ يوم إذ يغلب الروم فارسًا يفرح المؤمنون. وقد اقتصر المؤلف على القسم الأخير.. وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم وتُعَدّ علامة مميزة له .

(٣) وهو اللاحق القوافي المطلقة أيْ: التي آخرها حرف مَدٍّ، وزاد بعضهم التنوين الغالي؛ وهو اللاحق القوافي المقيدة كقول رؤبة:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن .

وهذان النوعان لايختصان بالاسم ، فيكونان في الاسم والفعل والحرف. انظر: أوضح المسالك ١/١٤:١٩، وشرح ابن عقيل ١٧:٢١.

(٤) والبيت من بحر الوافر - و« ذو طلوح» موضع . وانظر: ديوان جرير ص ٢٧٩، وسر الصناعة ٤٧٩/٢، والكتاب ٢٠٦/٤، وشرح المفصل ١٢٥/٤، والمنصف ٢٢٤/١والشاهد : في قوله« الخيام» حيث دخل تنوين الترنم عليها مع أنها مقترنة بأل، وهذا دليل أن هذا النوع من التنوين لايختص بالاسم.

حَدُّ الإضافة أوّل بتالٍ داخل في اسمه[1] معاقب للجزء منه وهو التنوين[2] الاسم الواقع بَعْدَ «إذا» فاعل فعْل مُقَدّر يفسره مابَعْدَ الفاعل[3]. الفاعل مرفوع بإسناد الفعل إليه[4]؛ تقول: قَامَ زَيْدٌ، والمفعول

---

(١) مراده بالأول المضاف، و«بالتالي» المضاف إليه، داخل في اسمه لشدة افتقار الأول إلى الثاني صار المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

(٢) مراده: أنَّ المضاف إليه يُنَزَّل من المضاف منزلة التنوين أو مايقوم مقامه من نون المثنى نحو: كتابا خالد، ونون جمع المذكر السالم نحو: مُسْلِمُو مصر.

فإن قيل لِمَ حُذِف التنوين عند الإضافة؟

والجواب إنَّما حُذِف التنوين من المضاف لوجهين:

أحدهما: أن التنوين يدل على انتهاء الاسم، والإضافة تدل على افتقار الأول إلى الثاني فلم يجتمعا.

والثاني: أن التنوين في الأصل يدل على التنكير، والإضافة تخصص، فَلَمْ يجتمعا.

انظر: اللباب ٣٨٧/١، وأوضح المسالك ٣/ ٨١، ٨٣، وشرح الكافية ١/ ٢٧٣.

(٣) كقوله تعالى﴿ إذا السماء انشقت﴾ والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنَّ الاسم المرفوع بَعْدَ «إذا» مبتدأ والجملة بعده خبره بناءً على تجويزهم إضافة إذا إلى الجملة الاسمية والقول الأول قول البصريين وهو الصواب، لأنَّ «إذا» ظرف للزمان المستقبل مضمن معنى الشرط، ومن ثَمّ وجب إيلاؤه الفعل. وهو مااختاره المؤلف هاهنا. انظر. شرح المفصل ٩٧/٤، والمغني ٨٥/١، وأوضح المسالك ١٢٧/٣.

(٤) لم يَرْتَض العكبري ماذهب إليه هنا حيث قال في اللباب ١٥١/١: « والعامل في الفاعل الفعل المسند إليه، وهذا أسد من قولهم: العامل إسناد الفعل إليه، لأنَّ الإسناد معنى، والعامل هنا لفظي، والذي ذكرته هو الذي أرادوه، لأنَّ الفعل لايعمل إلاَّ إذا كان له نسبة إلى الاسم، فلَمّا كان من شروط عمل الفعل الإسناد والنسبة تجوزوا بما قالوا، والحقيقة ماقلت».

به منصوب بوقوع الفعل عليه تقول: ضَرَبْتُ زيدًا، والمضاف(إليه)[1] مجرور بإضافة الاسم الأول إليه تقول: غُلَامُ زَيْدٍ[2].

حَدُّ المعرفة : ماخَصَّصَتْ شخصًا بِعَيْنِه؛ حَدُّ النكرة : مالم تَخُصَّ شَخْصًا بعينه[3].

---

(١) في الأصل (والمضاف) والصواب ماأثبته.

(٢) فعامل الجر في المضاف إليه هو المضاف بدليل أنَّ المضاف إليه قَدْ يكون ضميرًا نحو: درهمك ، وكتابي وديناره، ومعلوم أنَّ الضمير لايتصل إلاَّ بالعامل فيه ، وهذا أصح الآراء ومن ثَمّ أعرضنا عن غيره صفحًا، انظر: اللباب ١/٣٨٨، وأوضح المسالك ٣/٨٤، وشرح ابن عقيل ٣/٤٣.

(٣) قريب من هذا قول العكبري في كتابه اللباب ١/٤٧١« المعرفة في الأصل مَصْدَرٌ (كالعرفان) ولذلك تقول: رَجُلٌ ذو معرفة ، ثُمَّ نُقِل، فجعل وصفًا للاسم الدّالّ على الشيء المخصوص، لأنَّه يُعرف به ، وهو يدل عليه ، وأمَّا (النكرة) فَمَصْدَرَ(نَكِرْت الشيء نكرة ونكرًا) إذا جهلته. ثُمَّ وصف به الاسم الذي لايخص شَيْئًا بعينه ، ولذلك تقول: هذا الاسم النكرة ، وهذا اسم نكرة ، كما تقول هذا الاسم المعرفة ، واسم معرفة»، وللنكرة علامة تُعْرَف بها هي : أنَّها تقبل دخول أل التي تؤثر فيها التعريف فنحو: رَجُلٌ- طالب، كتاب» نكرات تقبل دخول أل التي تفيدها التعريف فتقول: الرجل، الطالب، الغلام. أو تقع موقع مايقبل«أل» نحو« ذو مالٍ» فـ« ذو» نكرة لأنَّها وإن كانت لاتقبل«أل» إلاّ أنّها تقع موقع مايقبل«أل» وهو « صاحب» و« صاحب» يقبل« أل» نحو: « الصاحب» . وعلامة المعرفة ألاّ تقبل «أل» البتة ، ولا تقع موقع مايقبلها نحو: زَيْدٍ وعمرو أو تقبل «أل» ولكنها غير مؤثرة للتعريف ، نحو « حارث، وعيّاس، وضَحّاك» فإنَّ «أل» الدّاخلة عليها للمح الأصل بها ، وانظر أوضح المسالك ١/٨٢، ٨٣، وشرح ابن عقيل ١/٨٦، ٨٧.

«قد» تدخل على الماضي فتقربه من الحال، وعلى المستقبل[1].

(١) قَدْ من الحروف التي لايليها إلاّ الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها وهي تختص بالدخول على الماضي المتوقع لتقربه من الحال أو على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس لتقليل معناه. الكتاب ١١٥/٣، التسهيل ص ٢٤٢، ٢٤٣. ومن تتمة القول أن نذكر معانيها فأقول: لـ «قَدْ» خمسة معانٍ هي:

الأول: التوقع وهو مع المضارع واضح كقولك:قَد يرجع المسافر، فقد تدل على أنَّ حضوره منتظر ومتوقع ، ومع الماضي نحو« قد ركب الأمير؛ لمن ينتظر ركوبه قال ابن يعيش« وفيها معنى التوقع يَعْني لايُقال قد فعل إلاّ لمن ينتظر الفعل أو يسأل عنه» . شرح المفصل ١٤٦/٨.

وقال سيبويه« وأمَّا قَدْ : فجواب لقوله لمَّا يفعل فتقول: قد فعل، وزعم الخليل أنَّ هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر» الكتاب ٢٣٢/٤، وقد أنكر ابن هشام دلالة «قد» على التوقع ، أمَّا مع المضارع فلأنَّه يُفِيده بصيغته ، أمَّا مع الماضي: فلأنَّه مضى وانتهى؛ فكيف ينتظر توقعه.

الثاني: التقريب: إذا دخلت على الماضي قربته من الحال ذكره ابن مالك وقال الرضي« ومنه قَوْل المؤذن: قَدْ قَامَتِ الصلاة» ففيه إذن ثلاثة معانٍ مجتمعة: التحقيق، والتوقع ، والتقريب، وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط، وقال المرادي: «إذا دخل «قد» على الماضي أثر فيه مَعْنيين:تقريبه من زمن الحال ، وجعله خبرًا منتظر، فإذا قلت:قَدْ ركب الأمير، فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك» ومن ثَمّ لاتدخل «قد» على «ليس ، وعسى، ونعم وبئس» لأنهن للحال، فلا فائدة من ذكرها، وأنهن أشبهن الاسم في الجمود، وعدم اقتران الزمان بهن. الكتاب ٢٣٢/٤، التسهيل ص ٢٤٢، شرح الكافية ٣٨٨/٢، والجنى الدّاني ص ٢٥٧، والمغني ١٧٢/١.

الثالث: التقليل: وهو ضَرْبان : تقليل وقوع الفعل نحو« قَدْ يَصْدُق الكذوب، وقد يَكْذِبُ الصدوق، وقَدْ يُغَصُّ بالماء شاربه،وتقليل متعلقهِ نحو قوله تعالى=

هلا ، وألا ، ولوما ، ولولا : في أحد الوجهين إذا وقع بَعْدَها الماضي كانت توبيخًا ؛ تقول: هَلاّ ضَرَبْتَ ، وإذا وَقع بَعْدَها المستقبل كانت تَحْضيضًا ؛ تقول: هَلاّ تَضْرِب [1].

= ﴿قَدْ يَعْلَمُ ماأنتم عليه﴾ أي ماهم عليه هو أقل معلوماته سبحانه، وعندي أنّ «قَدْ» في الآية للتحقيق، أمّا التقليل في الأمثلة فمن دلالة السياق لا من دلالة «قَدْ» .

الرابع: التكثير : قاله سيبويه في قَوْل الهذليّ:

قَدْ أتْرُكُ القِرْنَ مَصْفَرًا أنَامِلُه   كأنّ أثْوَابَهُ مُجَّتْ بفِرْصاد

وقال به الزمخشري في قوله تعالى:﴿قد نرى تقلّب وجهك في السماء﴾ أي ربما نَرَى، ومعناه تكثير الرؤية .

خامسًا: التحقيق: سواء كانت قد مع الماضي كقوله تعالى:﴿قَدْ أفْلَحَ المؤمنون﴾ أم مع المضارع كقوله تعالى:﴿ قد يعلم الله المعوّقين منكم﴾ وقوله عَزّ وجل﴿ قد يعلم ماأنتم عليه﴾ ومن ثَمّ فهي مع الماضي تفيد: التوقع ، والتقريب، والتحقيق، ومع المضارع ، التقليل والتكثير، والتحقيق والتوقع.

(١) فمثال«ألاّ» للتحضيض نحو: ألاّ واجبًا تُؤدّيه ، ومثالها للتوبيخ قوله :

ألاّ طعان ألا فرسان عادية   إلاّ تَجَشُّؤكم حَوْل التنانير

المغني ٦٨/١.

ومثال« لو ما للتحضيض قَوْلُك: لَوْمَا تَعْمَل فتشكر قال الله عَزّ وجَلّ ﴿ لو ماتأتينا بالملائكة﴾

ومثلها للتوبيخ، لو ماقُلْتَ الحق. الجنى الدّاني ص ٦٨، والمغني ٢٧٦/١.

ومثال لولا للتوبيخ قوله عَزّ وجل:﴿ لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء﴾

ومثالها للتحضيض قوله تعالى:﴿فلولا تَشْكُرُون﴾

وانظر شرح الكافية ٣٨٧/٢، جواهر الأدب ص ١٩٣، وما بعدها.

حروف الاستفهام أمْ[1]، وهل[2]، والهمزة[3]. حَدّ الاستفهام ؛ طلب

---

(١) وقال في اللباب ١٢٩/٢« وحروف الاستفهام ثلاثة الهمزة و«أمْ» وقد ذكْرا في العطف، و(هل) إلاّ أنَّ «هل» قد تكون بمعنى«قد» ومنه قوله تعالى:﴿هَلْ أتى على الإنسان حين من الدّهر ﴾ في أحد القولين » و« أم» هذه تُسَمّى المعادلة للهمزة وتقدير الكلام فيها بـ« أيُّها» كقولك أخالدٌ عندك أم عصام» أيْ: أيُّهُمَا عندك، وتسبق بهمزة التسوية نحو﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ وهي « أم» العاطفة وتسمى في الحالتين: « متصلة لاتصال ماقبلها بما بَعْدَها ، ومعادلة لأنَّها عادلت همزة التسوية ، وهمزة الاستفهام في إفادة معنى كُلّ منهما.

(٢) هل لطلب التصديق الإيجابي دون التصور وتدخل على الجملتين، نحو« هل خالد حَضَر؟ وهل حَضَر خالد؟» ، وقد ترد بمعنى «قد» كقوله عَزّ وجَلّ:﴿هل أتاك حديث الغاشية﴾ أيْ: قَدْ أتاك، فهي للتقرير والتقريب. انظر: جواهر الأدب ص ١٤٠، والأزهية ص ٢٠٨ وشرح المفصل ١٥٥/٨، والجنى الدّاني ص ٣٤٤، ورصف المباني ص ٤٠٦.

(٣) أصلها لطلب فَهْم مابَعْدَها لأنَّ أصل باب الاستفهام السؤال، وحقها أن يليها مايتوجه السؤال إليه نحو: أخالدٌ كتب، إذا أردت معرفة فاعل الكتابة . وتقول إذا أردت المفعول : أعلمًا خالدٌ فَهِمَ ، وإذا أردت الفعل قُلْت: أكتب خالد؟ ، وهي تدخل على الجملة بنوعيها فتفيد التصديق كما مثلنا ، أو التصور نحو أخالدٌ عندك أم عصام، وهي أمّ الباب وأصل أدوات الاستفهام. ولعدم اختصاص حروف الاستفهام فلم تعمل. جواهر الأدب ص ١٣، والمغني ١٣/١، ١٤.

مالم يُعْلَمْ لِيُعْلَم ؛ حَدّ الاسم[1] ، كُلُّ لفظ دَلّ على مَعْنَى في نفسه غير مقترن بزمان مُعَيَّن، حَدّ الفعل. كُلّ لفظ دَلَّ على معنى في نفسه مقترن بزمانٍ مُعَيَّن[2] حَدّ الحرف: كُلّ لفظ دَلّ على مَعْنَى في غيره، ولم يكنْ أحد أجزاء الجملة[3].

حَدّ الصفة ؛ مافرق بين موصوفين، ومشتركين في لَقَبٍ واحد [4]، الصفة

---

(١) للإمام العكبري كلام طيب عرض فيه لحَدّ الاسم ذكر منها ماأثبته هنا وعَدّه صحيحًا مسائل خلافية في النحو ص ٤٥ وما بعدها ، وانظر الصاحبي ص ٩١، ٩٢، نتائج الفكر للسهيلي ص ٦٣.

(٢) وينقسم الفعل باعتبار دلالته على الزمان إلى ماضي، وهو مادَلّ على مَعْنىً مُقْتَرِنٍ بزمن المضى نحو« قام»، ومضارع: وهو مادَلّ على معنى مُقْتَرِنٍ بِزَمَنِ الحال أو الاستقبال نحو«يقوم» وأمر وهو مادَلّ على معنى مقترن بزمن الاستقبال نحو «قُمْ».

(٣) فأجزاء الجملة الأساسية هي المسند والمسند إليه نحو« محمد قام ، وقام محمد، وليس الحرف جزءًا منهما.

(٤) ماذكره حَدًّا للصفة هو أَحَدُ أغراضها قال في اللباب ٤٠٤/١« والغرض من الوصف الفرق بين مشتركين في الاسم، أو المدح أو الذم أو التعظيم، فقطع الاشتراك كقولك: مررت بِزَيْدٍ الظريف، أي أنّ ثَمَّ جماعة ، كُلّ منهم اسمه زيد، والمختص به الظرف» منه واحد، ولذلك لم يوصف المضمر إذ لا اشتراك فيه لعوده إلى الظاهر..» وقال ابن يعيش« والغرض بالنعت تخصيص نكرة، أو إزالة اشتراك عارض في معرفة » شرح المفصل ٤٧/٣. أمّا حَدّ الصفة أو النعت فهو التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته نحو« مررت بطالبٍ مُؤدَّب، أو من صفات ماتعلق به - وهو سَبَبِيُّه- نحو«مررت بطالب كريم أبوه ، والأول يُسَمّى نَعْتًا حقيقيًا والآخرَ يُسَمّى نَعْتًا سَبَبيًا.

تتبع الموصوف في عشرة أشياء[1]، في رفعه ونصبه وجَرِّه ، وإفراده وتثنيته وجمعه ، وتعريفه وتنكيره ، وتذكيره وتأنيثه ».

البناء على ضَرْبَيْن: عارض[2] ، ولازم[3]، والعارض على خمسة أضْرُب:

(١) لايُعْقَلَ أن تكون الأمور العشرة مجتمعة بَلْ يُقال إن كانت النعت نعتًا حقيقيًا وافق منعونة في أربعة أمور من عشرة ، واحد من أوجه الإعراب الرفع ، والنصب، والجر، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحدٌ من « التعريف والتنكير » ، وواحد من« التذكير والتأنيث» وإن كان النعت نَعْتًا سَبَبِيًّا وافق منعوته في اثنين من خمسه واحد من أوجه الإعراب ، وواحد من التعريف والتنكير، وأمَّا الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية ، والجمع فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهرًا ، فإن أسند إلى مؤنث أنث، وإن كان المنعوت مذكرًا ، وإن أسند إلى مذكر ذُكِّر، وإن كان المنعوت مؤنثًا ، وإن أسند إلى مفرد، أو مثنى. أو مجموع – أفرد وإن كان المنعوت بخلاف ذلك.

قُصَارى القول: إن رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر طابق المنعوت مطلقًا أي(في أربعة أمور من عشرة) أمّا إن رفع اسمًا ظاهرًا كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر، وأمَّا في التثنية والجمع فيكون مفردًا ؛ فيجري مجرى الفعل إن رفع ظاهرًا فتقول: مررت برَجُلٍ كريمة أمه. كما تقول: حسنت أُمُّه؛ و«مررت بامرأتين كريمٍ أبواهما، وبرجالٍ حَسَنٍ آباؤُهم ، كما تقول: حَسُنَ« أبواهما، وحَسُنَ اباؤهم.

وانظر : أسرار العربية ص ٢٩٥، وشرح ابن عقيل ٣/١٩٣، ١٩٤، أوضح المسالك ٣/٣٠٢ : ٣٠٤، والمقرب ص ٢٤١، ٢٤٢.

(٢) ماكان في الأصل مُعْرَبًا ثُمَّ عَرَض له البناء.

(٣) ما استعمل في أصل الوضع مبنيًا.

المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غلامي وصاحبي[1]،وقَبْلُ ، وبَعْدُ في الغاية[2] ، والأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر[3]، إلاّ اثنى

---

(١) يُكْسَرُ آخِرُ المضاف إلى ياء المتكلم إنْ لَمْ يكن مَقْصُورًا ، ولا منقوصًا ولا مثنى، ولا مَجموعًا جمع سلامة لمذكر ، كالمفرد وجمعي التكسير الصحيحين، وجمع السلامة للمؤنث ، والمعتل الجاري مجرى الصحيح نحو غُلَامِي، وغلمانِي ، وفتياتي، ودَلْوِي ، وظَبْيِي، وقَدْ اختلف النحاة في حكمه من حيث الإعراب والبناء: فقيل : إنَّه مُعْرَب، وقيل: إنّه مبني وذهب قَوْم منهم ابن جني إلى أنَّه لامعرب ولا مبنى وسَمَّوْه خصيًّا، وقد جنح العكبري هاهنا إلى القول ببنائه ، وفي كتابه(مسائل خلافية في النحو)ص٨٤:٨٦ يجنح إلى القولين الأولين مُعَلِّلاً لهما ، ويَرِدّ القول الثالث وينعته بالخطأ .

(٢) «قَبْل، وبَعْدُ يُعْرَبان في الإضافة إذا لم توجد فيهما علّة البناء، فخرجا على الأصل ويبنيان إذا قُطِعَا عن الإضافة كقوله تعالى:﴿ لله الأمْرُ من قَبْلُ ومن بَعْدُ﴾ وحُرّكا تنبيهًا على أنَّ بناءَهما عارض فلهما تمكن ، وكانت الحركة ضمة زيادة فيّ التنبيه على تمكنهما ، ولأنّهما في حال الإضافة يُحَرّكان بالفتح، والكسر دون الضم فضمتا في البناء لتتكمَّل لها الحركاتُ.. اللباب ٨٢/٢، ٨٣، أسرار العربية ص ٣١، وأوضح المسالك ١٥٤/٣:١٦٠، والمقرب ص ٢٣٦.

(٣) وعلّة بنائها تضمنها معنى«واو» العطف فالأصل: ثلاثة وعشره، فَرُكِّبَ اختصارًا ومعنى العطف باق، فَلَمّا ضُمنَ معنى الحرف وجب بناؤه، وبُنِيَ على حركة لأنَّ له حالة تمكن قبل البناء، وكان الفتح أولى لأنّه أخف الحركات. اللباب ٣٢١/٢، وأسرار العربية ص ٢١٩.

عشر(١).

والنكرة المنصوبة بـ«لا»، نَحْو: لارَجُلَ في الدَّار(٢)، والنداء المفرد (العلم

---

(١) أمَّا «أثنا عشر»: (فإثنا) معرب لأنَّ علامة إعرابه هي حرف التثنية، فلو أبطلت لبطل دليل التثنية، ولأنَّ ماعَدَاها من المركب جرى مجرى الاسم الواحد، وإعراب الاسم الوَاحد لايكون في وسطه، وأمَّا «عشر فبنيت لوقوعها موقع النون المحذوفة من (اثنى) لاعلى جهة الإضافة، فبنيت كما أنَّ النون مبنية، ويدل على أنَّه غَيْر مُضَاف أنَّ الحكم المنسوب إلى المضاف غير منسوب إلى المضاف إليه، كقولك: قبضت دِرْهَمَ زيد، فالمقبوض الدرهم وزيد غير مقبوض- والحكم هنا منسوب إلى الاثنين والعشرة كقولك: قَبضت اثنى عشر دِرْهَمًا كالمقبوض هنا الاثنان والعشرة، ومن ثَمَّ لم يكن مَعْنَىً للإضافة. اللباب ٢/٣٢٣ بتصرف.

(٢) وإنَّما بُني اسم «لا» التي لنفي الجنس إذا كان مفردًا أي: غير مضاف ولا شبيه به لتضمنه معنى مِنْ، -والاسم إذا ضُمِّن معنى الحرف بُنِي- بدليل ظهورها في قوله:

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِه   وقالَ ألاَ لا مِنْ سَبِيل إلى هِنْدِ

وإنما وجب تقدير مِنْ هاهنا لأنَّ قولك: لارَجُلَ في الدّار جواب لقولك: هل من رَجُل في الدّار، فحُذِفت مِنْ في الجواب وضمن الاسم معناه فَلَمّا ضُمِّن معناها بُنِي، وقيل: إنَّما بُنِي اسم «لا» لتركيب الاسم مع الحرف كتركيب خمسة عشر، والأول أولى؛ لأنَّ تركيب الاسم مع الحرف قليل، أمَّا البناء لتضمن معنى الحرف فكثير؛ وإنَّما اختير الفتح لاسم «لا» إذا كان مفردًا لطول الاسم بالتركيب كما اختير في خمسة عشر. أوضح المسالك ٢/٨-١٤، واللباب١/٢٢٨، ٢٣٠، شرح الكافية ١/٢٥٦،أسرار العربية ص ٣٤٦.

والنكرة)(١) المقصودة(٢) ، نحو: يَازَيْدُ ، ويارَجُل(٣)، وما عدا ذلك فبناؤه لازم(٤).

---

(١) مابين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل المقصود والصواب ماأثبته.

(٣) وإنّما بُنِيَ المفرد العلم في النّدَاء، والنكرة المقصودة ، لأنّه صار مع حرف النداء كالأصوات نحو« حَوبَ» و«هيدَ» و« هلا» زجر الإبل و«عَدَسْ» في زجر البغال، لأن الغرض من الجميع التنبيه، وليس بمخبر عنه ، ولا متصل بمخبر عنه . ولذلك بُنِيَتْ حروف التهجي، ولأنّه أشبه المضمر في أنّه مُخَاطب غير مضاف، والأصل في كُلّ مخاطب أن يذكر بضمير المخاطب، كقولك: أنْتَ ياأنت ، وقد جاء ذلك في النداء ، قال الراجز:

يا أَبْجَرُ ابنَ أَبْجَر يا أَنْتَا ... أنت الذي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

والواقع موقع المبنى مبنى، اللباب ١/٣٣٠، ٣٣١، أمالي الزجاجي ص ٨٣، والإنصاف ١/٣٢٣، وأسرار العربية ص ٢٢٤، وجاء فيه « والثاني: أنّه أشبه الأصوات لأنّه صار غاية ينقطع عندها الصوت، والأصوات مبنية ، فكذلك ماأشبهها».

(٤) حيث لزمه في أصل الوضع ، كالضمائر، وأسماء الإشارة والأسماء الموصوله، وأسماء الأفعال وأسماء الشرط، وبعض الظروف، إذ، وإذا ، وحيث، إلاّ ماأستثنى من ذلك . أوضح المسالك ١/٢٩-٣٤.

أبنية القلّة أربعة[1] أفْعَال مثل : أجْمَال، وأفْعِلَة : مثل : أقْفِرَة وأفعل، مثل أفْلُس، وفِعْلَة: مثل : صِبْيَة.

« هيهات» اسم من أسماء» لفعل بمعنى « بَعُدَ »[2] والاسم بَعْدَها مرفوع لأنَّه فاعل ؛ كقولك: هيهات زَيْدٌ [3] قال الشاعر:

هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العقيقُ وأهْلُهُ   وهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعقيق نواصله[4]

---

(١) وزاد الفرّاء خامسًا وهو « فَعَلَه» بفتح الفاء والعين نحو: بَرَرَة مستدلاً على ذلك بقول العرب: هم أكَلَة رأس: أي قليلون يكفيهم رأس، وردّ بأنَّ القلَّة مستفادة من قرينة شبعهم برأس واحد. وزاد بعضهم « أفعلاء» كأصدقاء ، وفِعَل كَنِعَم ، والصحيح أنَّ هذه جموع كثرة . وانظر شرح الكافية ١٨٧/٢ .
والدليل على أنَّها جَمْعُ قِلَّة، أنَّها يَغْلُب استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة دون سائر الجموع ، ولأنَّها تُصَغَّر على لفظها ، والتصغير دليل القلة . شرح ابن عقيل ١١٤/٤، وشرح المفصل ٣/٥، وشرح الكافية ١٨٧/٢.

(٢) ذهب سيبويه إلى أنَّ هيهات ظرف مبهم غير متمكن ، وتبعه المبرد حيث قال: « فأمَّا هَيْهَات فتأويلها في البعد، وهي ظرف غَيْر متمكن لإبهامها، ولأنَّها بمنزلة الأصوات، فمنهم من يجعلها واحدة كعلقاة ، ومنهم مَنْ يجعلها جمعًا كبيضات».
ويرى أبو علي أنَّها وإن كانت ظرفًا فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسمًا سُمّي به الفعل كـ«عندك، ودونك». الكتاب ٤٨/٢، والمقتضب ١٨٢/٣، والإيضاح العضدي ١٦٥/١، وانظر الخصائص ٤١/٣-٤٣، وشرح المفصل ٦٦/٤، معاني القرآن للفراء ٢٣٥/٢، شرح الكافية ٧٣/٢، وهي مبنية ، لشبه الحرف بلزوم النيابة عن الفعل وعدم مصاحبة العوامل، التسهيل ص٢١٣.

(٣) فالاسم بَعْدَ هَيْهَاتَ مرفوع على حَدّ ارتفاع الفاعل بفعله، شرح الكافية ١٣٢/١.

(٤) قائله جرير،والبيت من بحر الطويل، وانظر:المسائل العسكرية ص ١١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٤،والخصائص ٤٢/٣ ،ومعاني القرآن للفراء=

«شتان» اسم من أسماء الفعل بمعنى« افترق»[1] تقول: شتان زَيْدٌ وعمرو[2] حَدّ فِعْلِ الأمر: طلب الفعل بصيغة مخصوصة [3] مع عُلُوّ المرتبة[4] .

= ٢٣٥/٢، وديوان جرير ص ٣٨٥، والصحاح مادة (هيه)، والعقيق - وادي لبني كلاب وَخِلّ- بكسر الخاء: صديق، والشاهد: في « هيهات العقيق، وهيهات خِلٌّ» حيث عمل اسم الفعل عمل فعله ، فارتفع « العقيق بِهَيْهات الأولى، وارتفع «خِلّ» بـ «هيهات» الثالثة على حَدّ ارتفاع الفاعلَ بفعله.

(١) فَمَعْنَى«شتان» البُعْدُ المفرط بين الشيئين، وشتان اسم فعل ماض يرفع فاعلين فصاعدًا ، لأنّ الافتراق لايكون إلاّ بين شَيْئَيْن فصاعدًا فتقول: شتان خالدٌ وعصام، أيّ: افترق خالدٌ وعصام. فصيح ثعلب ص ٧٩.

(٢) وقد تزاد«ما» قبل فاعل«شتان»فَيُقَال: شتان ماخالدٌ وعصامُ ، ومعناه تباعد وتفرق أمرهما، قال ثعلب:« ومن قال شتان ماهما كانت «ما» زائدة للتوكيد، وهما ضمير المرفوع ، فإذا أظهرته قُلْت: شتان زيدٌ وعَمْرُو، فترفع زيدًا وعمرًا بشَتَّان، ونون شتان مفتوح» فصيح ثَعْلَب . وانظر: شرح السيرافي ١٨١/١، وشرح المفصل ٣٧/٤.

(٣) فدلالة على الطلب مستمدة مِنْ صيغته نفسها لامن زيادة شيء عليها فالدّلالة على الطلب في « قُمْ» من الصيغة نَفْسها، أمّا الدّلالة على الطلب في «لِتَقُمْ» فمن(اللام) الدّاخلة على الفعل المضارع بَعْدَها، وفِعْلُ الأمر مبني على مايُجْزَم به مضارعه خلافًا للكوفيين فهو معرب عندهم بالجَزم، والأول أولى ، وزمنه المستقبل لأنّه مطلوب به حصول مالم يحصل أو دوام ماهو حاصل كقولك:اكتب الدرس وافهم النحو، وكقوله تعالى:﴿ياأيُّها النبيُّ اتَّقِ الله﴾ . وانظر : التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ١٧٦، واللباب ١٧/٢، وأسرار العربية ص ٣١٧، والمقتضب ٣/٢، ١٣١/٤، وشرح المفصل ٦١/٧ وما بَعْدَها.

(٤) أي عُلُوّ مرتبة الآمر.

التنوين: يُحْذَف عند الإضافة إذا قُلْتَ : غلام زَيْد ، لأنَّ الإضافة تدل على الاتصال، والتنوين يدل على الانفصال ، والاسم الواحد لايكون مُتّصلاً مُنْفَصِلاً في حالٍ واحدة[١].

لَعَمْرُك اسم من أسماء القسم ، ومعناه وحَقِّ بَقَائك، وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف ، واللام فيه لام الابتداء فإنْ حَذَفْتَهَا نَصَبْتَهُ فقلت: عَمْرَك لا فَعَلْتُ[٢].

السين وسوف حرفان معناهما التنفيس في الزمان ، وتختصان بالفعل المستقبل[٣] ، إلا أنَّ زمان سوف أنفس من

---

(١) ولأنَّهُمْ لَمَّا أرادوا أنْ يَمْزجوا الكلمتين مزجًا تكتسب به الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص حذفوا من الأول علامة تمام الكلمة أعْني التنوين أو مايقوم مقامه من نوني المثنى وجمع المذكر السالم
وانظر: شرح الكافية للرضي ١/٢٧٣، وشرح لمحة الإعراب ص ١٣٨، وشرح ابن عقيل ٣/٤٣، وأوضح المسالك ٣/٨٣، ٨٤.

(٢) قال أبو البقاء« .. كقولك، لَعَمْرُك لأقُومَنَّ ، فـ(عَمْرُك) مبتدأ والخبر مَحْذوف، أي: لَعَمْرُك قَسَمِي، وحُذِف لطول الكلام، وأنّه معلوم ، وعين (عَمْرُك») مفتوحة في القسم لاغير، ويجوز ضَمُّها في غيره، واختاروا الفتحة لكثرته ولطول الكلام، فإنْ حذفت اللام نصبت(عَمْرُك) على فِعْل محذوف. ونصبت اسم الله (يَعْنِي في قولك: عَمْرَك الله لأفْعَلن) وفيه وجهان: أحدهما: أن التقدير: أسالك بتعميرك الله أيْ: باعتقادك بقاء الله ، فـ« تعميرك» مفعول ثانٍ، و«الله» منصوب بالمصدر، والثاني: أن يكونا مفعولين أي : أسأل اللهَ تعميرك» اللباب ١/٢٧٧، ٣٧٨.

(٣) ويُسَمَّيَان حَرْفَيّ استقبال لجعلهما المضارع مستقبلا بَعْدَ أن كان صالحًا للحال وتنفيس أيْ :توسيع، وذلك أنهما نقلا المضارع من الزمن الضَّيِّق –وهو الحال–إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال، وحرفي تخصيص ،لأنهما يُخَصّان=

زمانِ السين[1] نحو: سَيَقُوم، وسوف يَقُوم.

التمييز يَقَعَ بَعْدَ أشياء بَعْدَ النون؛ كقولك: عشْرون دِرْهَمًا[2] وكذلك تسعة وتسعون ، وكذلك : رطلان زيتًا[3] ، وبَعْدَ الفاعِل ، كقولك: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا و« اشتعل الراسُ شَيْبًا»[4] ، وبَعْدَ المُقَدَّر بالنون ، كقولك :

= المضارع بالاستقبال، وقد كان صالحًا له وللحال قَبْل دخولهما ، والسين حرفًا مستقلاً ولَيْسَ مقتطعًا من «سوف» كما ادّعى الكوفيون. المغني١/١٣٨، جواهر الأدب ص ٢١ ، ٢٣.

(١) وقيل مرادفة للسين فهي مساوية لها في المعنى لتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد، قال تعالى:﴿ وسوف يُؤتي الله المؤمنين أجرًا عظيمًا﴾ وقوله عَزّ وجَلّ﴿ وأولئك سنُؤتيهم أجرًا عظيمًا﴾ وقوله جَلّ شانه﴿ كلا سيعلمون ثُمّ كلا سوف يعلمون..﴾ والبصريون على الأول وهو الأوْلى لأنّ زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى، وتنفرد سوف عن السين بدخول اللام عليها كقوله تعالى:﴿ وَلَسوف يُعطيكَ ربُّك فَتَرْضى﴾ ، بجواز فَصْلِهَا بالفعل الملغي كقول الشاعر:

وما أدْرِي وَسَوْف إخَالُ أدْرِي ... أقَومٌ آلُ حِصْنٍ امْ نِسَاءُ

المغني ١/١٣٩، وانظر: جواهر الأدب ص ١٨٥، والتسهيل ص ٥ الهمع ٢/٧٢.

(٢) قال العكبري:«والعامل في هذا الاسم (عشرون) ونحوها لأنّه أشبه اسم الفاعل المتعدي، لأنَّه مجموع بالواو والنون، ونونه تسقط في الإضافة ، وهو مفتقر إلى الاسم الذي بَعْدَه فصار(عشرون دِرهما) مثل (ضاربون رَجُلا) فهو مشبه بالمفعول به» اللباب ١/٢٩٧.

(٣) إذا وجدت النون وجب نصب التمييز قال العكبري:« ومع وجود التنوين أو النون يلزم نصب المميز» اللباب ١/٢٩٨ فإذا أضفت فقلت: «رطلا زَيْت» احتمل أن يكون بمعنى(اللام) وبمعنى(من) وإذا نصبت فقُلْتَ: « رطلان زيتًا» لم تكن إلاّ بمعنى(مِنْ) لأنّها الموضوعة للتبيين.

(٤) مريم ، آية ٤، والتمييز هاهنا محول عن الفاعل والتقدير: اشتعل شيب الرأس، ثُمّ أريد المبالغة ، فنسب الاشتعال إلى الرأس، فجعلت ماكان مضافًا إليه فاعلاً.

أحد عشر رَجُلاً[1] ، وبَعْدَ المضاف : كقولك: لي مثله فارسًا[2]، وبَعْدَ أَفْعَل إذا كان للمفاضلة كقولك : هو أكثر منك علمًا[3] .وبَعْدَ نِعْمَ ، وبِئْسَ، وحَبَّذا، وكم ؛ تقول: نِعْمَ غُلامًا زيد، وبِئْسَ صاحبًا بكر[4]، وحبذا رَجُلاً زَيْد، وكم دِرْهَمًا معك[5].

حَدُّ التثنيَة ، صيغة مَبنيَّة للدّلالة على العدد الزائد على الواحد، ومعناها ضَمّ اسم إلى مثله[6].

---

(١) قال أبو البقاء « وأمَّا (أحَدَ عَشَرَ) إلى (تِسْعَةَ عَـ ـ) فإنَّه يشبه(عشرين) في أنَّه عدد مبهم وأنَّ إضافته ممتنعة ، لأن الاسم الثاني صار كـ (النون) في (عشرون) إذا كان تمامًا له ، ولأنَّ المركب أصله التنوين ، كقولك: خمسة وعشرة ، وبَعْدَ التركيب لم يبطل معنى التنوين، ومع وجود التنوين أو النون يلزم نصب المُمَيِّز فكذلك مايقوم مقامه) يَعْني(عشر) من (أحد عشَر). اللباب ١/٢٩٧، ٢٩٨، وأسرار العربية ص ٢٢٢.

(٢) انظر اللباب ١/٢٩٩، وأوضح المسالك ٢/٣٦٧.

(٣) قال ابن هشام: (من مميز النسبة الواقع بَعْدَما يُفيدُ التعجب؛ نحو: « أكرم به أبًا، و«ماأشْجَعَهُ رجلاً»، و« للّه دَرُّه فارسًا»، والواقع بَعْدَ اسم التفضيل وشرط نصب هذا كونُه فاعلاً مَعْنًى نحو« زَيْدٌ أكثر مالاً بخلاف« مَالُ زَيْد أكثر مالٍ»، وإنما جاز« هو أكْرَمُ الناس رَجُلاً» لِتَعَذُّر إضافة أفْعَل مرتين» أوضح المسالك ٢/٣٦٧.

(٤) والتمييز مُفَسِّر لفاعلها المستتر.

(٥) كم هاهنا استفهامية.

(٦) قال أبو البركات الأنباري« فإن قال قائل: ما التثنية؟ قيل: التثنية صيغة مبنية للدّلالة على الإثنين، وقال المكبري«أصل التثنية العطف (من) قولك: ثنيت العود إذا عطفته ،وكان الأصل أنْ يُعْطف اسم على اسم ، وقد جاء من ذلك في الشعر كثير، لكنهم اكتفوا باسم واحد وحرف وجعلوه عوضًا من الأسماء المعطوفة اختصارًا» فقول:المحمدان في تثنية محمدومحمد أخصر =

حَدّ الجمع صيغة مَبْنيَّة للدلالة على العَدَد الزائد على الاثنين، ومعناها ضَمّ اسم إلى أكثر منه(١).

حَدّ المضمر: هو المدلول عليه باسمه على جهة الرّاجع إلى ذكره(٢) .

حَدّ الظاهر: مادَلّ بظاهره وإعرابه على مَعْنًى مراد به لفظًا كان أو تقديرًا .

حَدّ المضمر المتصل، كُلّ مكنى لايقوم بنفسه ، ويحتاج في الذكر إلى غيره(٣).

= وأوجز فالتثنية ضرب من ضروب الإيجاز في العربية : أسرار العربية ص٤٨، واللباب١/٩٦، ومراده بقوله:ضم اسم إلى مثله أي كون الاسمين المراد تثنيتهما متفقي اللفظ، والمعنى كقولك: الخالدان في تثنية خالد وخالد.

(١) عند ابن الأنباري مثله أسرار العربية ص ٤٨ وزاد« والأصل فيه أيضًا العطف كالتثنية ، إلاّ أنَّهُمْ لَمّا عَدَلوا عن التكرار في التثنية طلبًا للاختصار كان ذلك في الجمع أولى».

(٢) قال العكبري« وحدّ المضمر ، هو الاسم الذي يَعُود إلى ظاهر قبله لفظًا أوْ تقديرًا ، والاشتقاق موجود فيه ، وهو(الاستتار) لأنَّ الضمير لايَدُلّ على المسمى بنفسه ، وهو في نفسه محتمل، فالراجع إليه الضمير لايبين من نفس الضمير، بل هو مستور فيه » . اللباب ١/٤٧٤ .

(٣) كياء « كتابي وغلامي، وكاف أكرمك، وهاء سلنيه ويائه فالمضمر المتصل مالا يفتتح به النطق، ولا يقع بعد«إلاّ» في الاختيار وأمّا قوله:

وما علينا إذا ماكنت جارتنا ... أنّ لايجاورنــــا إلاّك دَيّار

فضرورة . أوضح المسالك ١/٨٣.

للرفع أربع علامات(١): الضمة في الآحاد؛ كقولك : يَقُومُ زَيْدٌ(٢)، والألف في التثنية ، كقولك: قام الزيدان ، والواو في الجمع السالم، والأسماء الستة ، كقولك: قا الزيدان، وجاء أبوك ، والنون في الأمثلة الخمسة ، وهي: يَفْعَلانِ، وتَفْعَلانِ، ويَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ، وتَفْعَلِينَ ياهند .

للنصب خَمْسُ علامات: الفتحة في الآحاد، كقولك: إنَّ زيدًا لَنْ يذهب(٣) والألف في الأسماء الستة ، كقولك: رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ والعَمْرين ، والكسرة في جمع التأنيث كقولك: رَأَيْتُ مُسْلِمَات ، وحَذْفَ النونَ في الأمثلة الخمسة ، كقولك: لَنْ تَفْعَلا ولن تَفْعَلُوا(٤)، ولن تَفْعَلِي يَاهند .

للجَرّ ثلاث علامات(٥) الكسرة في الواحد، كقولك: مَرَرْتُ بزيد ، والياء في التثنية ، والجمع السالم، وفي الأسماء الستة كقولك : مررتُ بالزَّيْدَيْنِ ونظرت إلى القمرين ، وعَجِبْتُ من المُسْلِمين، وسَرّتُ إلى أبيك، والفتحة فيما لاينصرفُ ، كقولك : مررت بأحمدَ وإبراهيم.

---

(١) ذكر المؤلف هاهنا ألقاب الإعراب وعَلَامة كُلٍّ من غَيْرَ أنْ يُمَيِّز بين العلامات الأصلية والفرعية اعتمادًا على ذكانة القارىء ، وسهولة التمييز بينهما ، وزيادة في التسهيل أقول: ألقاب الإعراب أربعة : رفع وعلامتهُ الأصلية الضمة ، ونصب وعلامته الأصلية الفتحة ، وجَرّ وعلامته الأصلية الكسرة ، وجزم وعلامته الأصلية السكون وما عدا ذلك ممّا ذكر المؤلف فعلامات فرعية نَابَت عن العلامات الأصلية ، وانظر: اللباب ٦٠/١، وأسرار العربية ص ٢٠، وشرح ابن عقيل ٤٣/١، وأوضح المسالك ٣٩/١.

(٢) هذا المثال دليل على أنَّ الرفع يشترك فيه الأسماء والأفعال، فـ«يقوم» مضارع مرفوع لتجرده من ناصب وجازم ، و«زيد» مرفوع لأنَّه فاعل بالفعل قبله.

(٣) هذا المثال دليل على أنَّ النصب يشتَرك فيه الأسماء والأفعال فـ« زيدًا» منصوب بـ«إنَّ» و« يَذْهب» مَنْصُوب بـ لَنْ».

(٤) في الأصل : لَنْ تَفْعَلُو والصواب ماأثبته.

(٥) أمَّا الجار فخاص بالأسماء . وانظر: اللباب ٤٧/١ ، وأسرار العربية ص ١٠.

للجزم[1] علامتان: الحذف، والسكون (فالسكون)[2] في الأفعال السالمة (كقولك)[3] لم يَذْهب ولَمْ يَقُمْ ، والحذف في الأفعال المعتلة والأمثلة الخمسة ، كقولك : لم يَرْمِ، ولَمْ يَخْشَ ، ولم نَغْدُ، ولَمْ تفعلا، ولم تفعلوا ولم تَفْعَلي.

(التّاءات) [4]المتصلة بالفعل أربعة[5]: تاء المتكلم وهي مضمومة مثل قُمْتُ وقَعَدْت، وتاء المؤنثة الحاضرة مكسورة نحو: قُمْت وقَعَدْت،[6]، وتاء المؤنثة الغائبة الساكنة نحو: قَامَتْ وقَعَدَتْ[7] ، فإن لَقيها ساكن بَعْدَها كُسِرَت التّاء لالتقاء الساكنين نحو قوله عَزّ وجَلّ [8]﴿ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾.

حَدّ العطف: تَبَعُ الأول على طَرِيق الشركة في إعرابه بحرف من حروفه

(١) والجزم مُخْتَصّ بالفعل، فالفعل لاينجر كما أنّ الاسم لاينجزم . وانظر: اللباب ٦٥/١.

(٢)(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل التاءت والصواب ماأثبته.

(٥) لم يَذْكر المؤلف إلاّ ثلاثة ورابعها تاء المخاطب المذكر نحو: قُمْتَ وقَعَدْتَ ، وهي مفتوحه.

(٦) والفعل الماضي إذا اتصل بالتاء المتحركة التي تكون فاعلاً - سواء أكانت للمتكلم أم للمخاطب المذكر أم للمخاطبة المؤنثة بُنِيَ على السكون ، وقيل على فتح مُقَدّر منع من ظهوره انشغال المحل بالسكون العارض، وهو أولى، لأن السكون عارض، والماضي بناؤه أصلي، فلا يكون العارض علامة على ماأصله البناء ، فاعرفه.

(٧) والماضي معها مبني على الفتح الظاهر، وتلحق الفعل للدّلالة على أنّ فاعله مؤنث.

(٨) يوسف ، آية ٥١.

الموضوعة له [١].

حَدّ الحال؛ انقلاب المعنى عَمّا كان عليه (بالزيادة) في الفائدة[٢].

حَدّ الاستثناء؛ إخراج بَعْضٍ من كُلّ بإلاّ أو بكلمة في مَعْنَى إلاّ[٣].

المرفوعات سبعة[٤]، مبتدأ وخبره[٥]،والفاعل[٦]، واسم مالم يُسَمّ فاعله[٧]،

---

(١) مراده عطف النسق، لأنّه هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أَحَدُ حروف العطف، وهي إجمالاً: الواو، والفاء، وثُمّ ، وأَوْ، وإمَّا ، ولكن ، وبل، ولا ، وانظر: اللباب ٤١٧/١، وما بَعْدَها ، وشرح ابن عقيل ٢٢٥/٣:٢٣٦، والمقرب ص ٢٥١-٢٥٥، وأسرار العربية ص ٣٠٢- ٣٠٦، وشرح المفصل ٧٥/٣ وما بَعْدَها.

(٢) تقول: جاء محمدٌ . والمعنى الإخبار بمجيئه ، فإذا قُلْت: جاء مُحَمد راكبًا ، غَيّرت المعنى عَمّا كان عليه لأنَّ قولك : جاء محمدٌ راكبًا جواب لِمَنْ سأل: كيف جاء محمد ومن ثَمّ قالوا: الحال ماصلح في جواب « كيف» انظر: شرح لمحة الإعراب ص ١٧٤. وقال أبو البركات الأنباري« إن قال قائل: ماالحال؟ قيل: هيئة الفاعل والمفعول ألا ترى أنّك إذا قلت« جاءني زَيْدُ راكبًا» كان الركوب هيئة زَيْد عند وقوع المجيء منه ، وإذا قُلْت ضربته مشدودًا ، كان الشدّ هيئته عند وقوع الضرب له » أسرار العربية ص ١٩٠.

(٣) فالذي بمعنى إلاّ : سوى وغير، وخلا وعدا ، وما خلا وما عدا ، وحاشا ، ولَيْس ولا يكون .

وانظر أسرار العربية ص ٢٠١، وشرح لمحة الإعراب ص ١٩١-١٩٣، واللباب ٣٠٢/١.

(٤) ذكر الزمخشري أنَّ المرفوعات ضَرْبان : أصل وملحق به فالأصل هو الفاعل، لأن عامله فعل حقيقي غالبًا ، وعامل باقي المرفوعات ليس كذلك والفعل الحقيقي أصل في العمل فمعموله أيضًا يكون أصلاً بالقياس إلى معمول غيره، قال والملحق به خمسة أضْرب المبتدأ وخبره ، والاسم في باب كان والخبر في باب إنَّ ، وخَبَر«لا» التي لنفي الجنس، واسم«ما»و«لا» بمعنى ليس. شرح الأنموذج للأردبيلي ص ٣٣-٤٥.

(٥) نَحْو: الله رَبُّنا ، مُحَمّدٌ رسولنا.

(٦) وهو على ضربين مُظْهَر كضَرَبَ خالدٌ ، ومُضْمَرٌ كَضَرَبْتُ ، وخالدٌ ضَرَب.

(٧) النائب عن الفاعل نحو ضُرِبَ خالدٌ ، وفُهِمَ الدّرس وهو إمَّا ظاهر كما مثلنا وإمّا مضمر نحو لمَّا نجح خالد كُوفِيء فـ«كُوفيء» ماض مبني للمجهول مبني=

واسم كان وأخواتها[١] ، وخبر إنَّ وأخواتها [٢]، والفعل المستقبل إذا كان خلا من ناصب وجازم[٣].

المنصوبات[٤]: أحَد عَشَرَ: المفعول به [٥]،والمفعول المطلق، وهو المصدر[٦] والمفعول فيه ، وهو الظرف[٧]، والمفعول له [٨]، والمفعول معه[٩]، والحال[١٠]والتمييز[١١] والاستثناء [١٢]، واسم إن وأخواتها[١٣]، وخبر كان

= على الفتح لامحل له من الإعراب، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو والتقدير: لمّا نجح خالدٌ كافأت الجامعة خالدًا.

(١) نحو: كان الحق واضحًا.

(٢) نحو: إنَّ الحق واضحٌ.

(٣) نحو: يَحْكُمُ القاضي بِمَا أنزل الله.

(٤) فإن قيل لِمَ قَدّم المرفوعات على المنصوبات؟
والجواب: إنّما قدم المرفوعات على المنصوبات لأنَّ المرفوعات أصل، والمنصوبات فرع إذ الكلام يَتِمّ بالمرفوع وَحْدَه دون المنصوب فيقال: قام زَيْدٌ ، وزَيْدٌ قائم

(٥) نحو فَهِمَ الطالب الدرس.

(٦) المؤكد لعامله نحو ضَرَبْتُ ضربًا، أو المبين لنوعه نحو«ضَربته ضَرْ الأمير، أو المبين لعدده نحو ضَرْبتُه ضَرْبتين.

(٧) وهو زمان أو مكان ضُمّن معنى«في»باطّراد نحو: أمكث هنا أزمنًا . شرح ابن عقيل ١٩١/٢.

(٨) هو المصدر المفهم عِلّةً ، المشارك لعامله في الوقت ، والفاعل نحو: ضَرَبْتُ ابْنِي تأديبًا .

(٩) وهو الاسم المنتصب بَعْدَ واوٍ بمعنى مع نحو سِرْتُ والنيل.

(١٠) انظر ص٣٠من الأصل والتحقيق.

(١١) انظر ص ٢٥ من الأصل والتعليق.

(١٢) انظر ص ٣٠من الأصل والتعليق.

(١٣) نحو: إنَّ العِلْمَ نُورٌ.

وأخواتها [1]، والفعل المستقبل إذا كان معه ناصب[2].

لَمَّا[3] إذا وقع بَعْدَها الماضي كانت ظرفًا بمعنى المجازاة والوقت والحال تقول: لمّا جئت أكْرَمْتُكَ، وإذا وقع بَعْدَها القول بالفعل المستقبل كانت حَرْفَ جَزْم[4]، كقولك : لمّا يَقُمْ ولمّا يَذْهب.

---

(١) كان خالدٌ قائمًا .

(٢) لَنْ ينجح كسول، ولن يضيع حق وراءه مُطَالبٌ.

(٣) للعلماء في حقيقة «لمّا» رأيان فيرى سيبويه ومُوَافقوه أنَّها حرف وجود لوجود، واختاره أبو حيان ، ويرى ابن السراج وأبو علي وابن جني وعبد القاهر أنّها ظرف بمعنى «حين» وقال ابن مالك : إنّها بمعنى«إذ» واستحسنه ابن هشام ، لأنّها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة فقولك : جئت لمّا جئت، أيْ : حين جئت أو إذ جئت وهذا ما نَصّ عليه المؤلف هنا وقال العكبري في قوله تعالى:﴿ فَلَمّا أضاءت﴾ لَمّا هنا اسم ، وهي ظرف زمان ، وكذا في كُلّ موضع وقع بَعْدَها الماضي، وكان لها جواب، والعامل فيها جوابها مثل: إذا».

إملاء مامَنّ به الرحمن للعكبري ٢١/١، وانظر في هذه المسألة شرح المفصل ١٠٦/٤، الإيضاح العضدي ص ٨٣، المحتسب ١٦٤/١، الكتاب ٢٣٤/٤، والأزهية ص ٢٠٨، والبحر المحيط ٢٩٧/٣، التصريح ٤٠/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٣/٢.

(٤) ونفي، والنفي بها ممتد إلى زمن المتكلم، وقلب لأنّها تقلب زمن المضارع إلى الماضي، وهي « لم» زيدت عليها «ما» فَلَمْ تُغَيّر عملها وهو الجزم، والنفى بها أبلغ من النفي بـ لم» لأنّها تدل على نفي الفعل متصلاً بزمن الحال، فهي لنفي التوقع غالبًا . وانظر شرح المفصل ١١٠/٨، وشرح الكافية ٣٩٠/٢، ٣٩١، والمغني ٢٧٨/١، والمقرب ص ٢٩٧.

توابع الاسم في إعرابه خمسة : وصف[1]، وتاكيد[2]، وبدل[3]، وعطف بيان[4] وعطف نسق[5]

حَدّ التوكيد: كُلُّ اسمٍ وقع في الكلام لرفع الاتّسَاعِ واللبس[6].

حَدّ الصـــلة: كُلُّ جملة خَبَرِيّة تحتمل الصدق والكذب، وموضحة[7] غيـــرِ

---

(١) والوصف إما حقيقي نحو جاءني خَالِدٌ المؤدب، وإمّا سببي نحو جاءني خالدٌ الكريم أبوه .

(٢) والتاكيد والتوكيد إمّا لفظي نحو: الحق الحق واضح، وإمّا مَعْنَوِي نحو: جاء الأمير نفسه .

(٣) نحو : جاء خالدٌ أخوك والفاروق عمر، وذاكرت الكتاب نصفه - أعجبني الأستاذ علمه .

(٤) نحو: ياخالدُ الأمير.

(٥) كقوله تعالى:﴿ أماته فاقبره ثم إذا شاء أنشره﴾.

(٦) قال ابن عصفور« التوكيد لفظ يُرَاد به تمكين المعنى في النفس أوْ إزالة الشك عن الحديث أو المحدّث عنه« وقال أبو البركات الأنباري« .. الفائدة في التوكيد التحقيق وإزالة التجوز في الكلام لأنَّ من كلامهم المجاز، ألا ترى أنهم يقولون : مررت بزيد وهم يُرِيدون المرور بمنزله ومحله و«جاءني القوم» وهم يُريدون بعضهم...» المقرب ص ٢٦١، وأسرار العربية ص ٢٨٣ .

(٧) فالصلة هي التي توضح مدلول الموصول قال أبو البركات الأنباري معللاً لتسمية «الذي»، والتي، ومن ، وما ، وأي أسماء صلات قال« لأنَّها تَفْتَقِر إلى صلات توضحها وتبيِّنها ، لأنَّها لم تفهم معانيها بانفسها ألاَ ترى أنَّك لو ذكرتها من غير صلة لم تفهم معناها حتى تضم إلى شيء بَعْدَها كقولك: الذي أبوه منطلق« أو « الذي انطلق أبوه» وكذلك سائرها » أسرار العربية ص ٣٧٩.

وانظر : شرح المفصل ١٤١/٣، واللباب ١١٦/٢.

مفتقرة إلى الكلام، وفيها عائد[1].

الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما [2].

---

(١) فإن قيل : فَلِمَ وجب العائد من الصلة إلى الموصول؟ قيل: لأنَّ العائدَ يعلقها ويتممها به ، وكذلك لم يَجُز أنْ يَرْتفع «زَيْدٌ» خرج» في قولهم» الذي خرج زيد» لأنَّه يُؤدِّي إلى أن تخلو الصلة من العائد إلى الموصول» أسرار العربية ص ٣٨١.

(٢) الذي والتي ، واللذان واللتان، واللذين واللات موصولات اسمية مختصة فالذي يَخْتَصُّ بالمفرد المذكر، عاقلاً أو غير عاقل نحو: الذي فَهِمَ النحو عبقري، الذي يُضيء في السماء قمر، وهي مبنية على السكون دائمًا غير أنَّها تكون في محل رفع أو نصب أو جَرّ أي تُعْرب حسب موقعها من الجملة، والتي: تختص بالمفردة المؤنثة عاقلة كانت أم غير عاقلة تقول: التي حفظت فرجها وأطاعت ربَّها مؤمنة، التي ملئت الكون نورًا شَمْسٌ، وهي مبنية على السكون ، غيرأن لها محل من الإعراب وإعرابها حسب موقعها من الجملة ، واللذان يختص بالمثنى المذكر عاقلاً أو غير عاقل وهو مُعْرَب إعراب المثنى فيرفع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ، وينصب ويجر وعلامة نصبه وجره الياء نيابة عن الفتحة والكسرة تقول: نجح اللذان جَدًّا في الامتحان ، وأكرمت اللذين جَدًّا في الامتحان ، وأشدت باللذين جَدًّا في الامتحان ، اللتان تختص بالمثنى المؤنث عاقلاً أو غير عاقل ، وهو معرب إعراب المثنى بالألف رفعًا والياء نصبًا وجَرًا نحو. اللتان تؤدِّيان واجبهما ناجحتان ، رأيت اللتين تؤديان واجبهما ناجحتين، أشدت باللتين تؤديان واجبهما ، الذين: تختص بجمع المذكر العاقل، والأكثر والأشهر ألاّ تتغير حالتها رفعًا ونصبًا وجرًا لكونها اسمًا مبنيًا على الفتح دائما ، وإعرابها على حسب موقعها من الجملة نحو: الذين يتمسكون بالكتاب والسنة ناجُون » « و« إنّ الذين يَتَمَسَّكُون بالكتاب والسنة ناجون » أشدت بالذين يتمسكون بالكتاب والسنة. والأولى الاقتصار على هذا الأشهر. اللات :ويختص بجمع المؤنث عاقلات=

ومَنْ [1]، وما[2]، وأيّ[3]، والألف واللام بمعناهما[4]، و«ذو» في لغة

= أو غير عاقلات ، وهي مبنية على الكسر ، وإعرابها رفعًا ونصبًا وجرًا إعرابًا محليًا حسب موقعها من الجملة نحو: اللات يجتهدن في الطاعات لهن أجْرٌ عظيم، إنّ اللات يَجْتَهِدن في الطاعات لهن أجر عظيم، أشَدْتُ باللات يجتهدن في الطاعات، وكاللات في الدّلالة على جمع المؤنث. اللاء وهي مثلها في البناء على الكسر، ومثلهما اللاتي واللائي إلاّ أنهما مبنيان على السكون.

(١) من الموصولات المشتركه ، إلاّ أنّ أكثر استعمالها في العقلاء كقوله عَزّ وجل« ومن عنده علم الكتاب» ، وكقولك: خَيْرُ أصدقائكَ مَنْ صَدَقك لا من صَدَّقك» وتستعمل في غير العاقل في ثلاث مسائل:

الأولى: أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل كقوله:

﴿ أسِرْبَ القطا هل مَنْ يعير جناحه ﴾

الثانية : أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه «مَنْ» كقوله تعالى:﴿أمن يخلق كمن لايخلق﴾ .

الثالثة : أن يقترن به في عموم فُصّل بـ« من» كقوله تعالى﴿ فمنهم من يمشي على بَطْنه، ومنهم من يمشي على أربع﴾ لاقترانهما بالعامل في عموم «كُلّ دابّة» . أوضح المسالك ١٤٧/١-١٥٠ بتصرف .

(٢) من الموصولات المشتركة وهي لِمَا لايعقل، نحو« ماعندكم يَنْفَد» وله مع العاقل نحو«يُسَبِّح لله مافي السموات وما في الأرض» ولأنواع من يعقل نحو« فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع» وللمبهم أمره كقولك وقد رأيت شبحًا: انظر إلى ماظهر» المقرب ص ٦٠، أوضح المسالك ١/١٥٠.

(٣) تُبْنَى إذا أضيفت وكانت صلتها جملة اسمية حُذف صَدْرُ صلتها (المبتدأ) نحو: سَأُكْرِمُ أيُّهُمْ أفضل، وتعرب فيما عدا ذلك . وقَدْ تؤنث« أيّة»، وتثنى (أيّان) وتجمع (أيُّون) في المذكرين ، و«أيات» فيما عدا ذلك : اللباب ١٢٣/٢، والمقرب ص ٦١، وأوضح المسالك ١٥٢/١.

(٤) أي بمعنى الذي والتي ، وليست موصولاً حَرْفِيًا خلافًا للمازني، ومن وافقه =

طيّء(١).

و«ذا» إذا كان معها «ما»(٢)، والألى بمعنى

= ولا حرف تعريف خلافًا للأبي الحسن . وتقع على من يَعْقِل ومَن لايعقل المذكرين والمؤنثات، وتكون للمفرد والمثنى ، والجمع ، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، ولا تكون موصولة إلاّ إذا دخلت على صفة صريحة ، فتكون الصفة مع مرفوعها هنا من قسم«شبه الجمله» الواقع صلة تقول: جاء الفاهم، أو الفاهمة ، أو الفاهمان أو الفاهمتان ، أو الفاهمون أو الفاهمات» أوضح المسالك ١/١٥٣، واللباب ٢/١٢٧، وشرح المفصل ٣/١٤٤، وشرح الكافية ٢/٢١١، وارتشاف الضرب ١/٥٣١.

(١) والمشهور بناؤها على السكون المقدر على الواو، وإعرابها محليًا رفعًا ونصبًا وجرًا، وقَدْ تُعْرَب كقول منظور بن سحيم الفقعسي:

وحسبي من ذي عندهم ماكفانيا

فيمن رواه بالياء، وروى « من ذو» على البناء وهو الأشهر، والمشهور أيضًا إفرادها وتذكيرها كقوله :

❖وبئري ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْت ❖

ومعلوم أنَّ البئر مؤنث وغير عاقل.

المقرب ص ٦٢، أوضح المسالك ١/١٥٣، ١٥٤.

(٢) أيْ: الاستفهامية باتفاق، وسكوته عن تَقَدّم ، مَنْ «ذا» دليل عن عدم جوازه فقد قال في اللباب ٢/١٢٣« فإن قيل أفيجوز مثل ذلك في : مَنْ ذَا؟ قيل لا ، لأن« مَنْ» تَخُصّ مَنْ يَعْقِل ، فليس فيها إبهام ما» ، وقال ابن هشام« أن يَتَقَدّمها استفهام بـ« ما» باتّفاق، أو بـ« مَنْ» على الأصح» ولا تكون«ذا» موصولة إلاّ بثلاثة شروط:

أولها: أن تسبق بكلمة « ما» باتفاق و«مَنْ » على الأصح ، ويغلب أنْ تكون للعاقل إذا وقعت بَعْدَ «من» ولغيره إذا وقعت بَعْدَ «ما».

ثانيها : ألاّ تكون ملغاة ، وذلك بتقديرها مركبة مع«ما» أو«مَن» فإذا قدرت =

الذين[1] ، فهذه أسماء ناقصة تحتاج إلى صلة[2] وعائد[3]. الصلة على أربعة أضرب: (مبتدأ)[4] وخبر، وفعلٌ وفاعل، وشرط وجواب، وظرف، نقول: جَاءَنِي الذي أَبُوه مُنْطَلِق، وفي الفعل والفاعل، كقولك : رَأَيْتُ الذي قَامَ أَبُوه، وفي الشرط (كقولك) [5] مَرَرْت بِالَّذِي إِنْ قَامَ قُمْتُ ، وفي الظرف (كقولك) [6]: مَرَرْتُ بالَّذِي عِنْدَك.

= أنهما مركبان مع «ذا» فهما كلمة واحدة في إعرابها ومعناها وهو الاستفهام نحو ماذا الأطلال؟ وماذا عُطَارد؟ ومَنْ ذا البطل؟ ومن ذا المقاتل؟ .

ثالثها : ألاّ تكون ذا اسم إشارة نحو: مَنْ ذا الذّاهب؟ ، وماذا التواني. فلا تصلح في المثالين أن تكون موصولة لعدم وجود صلة بَعْدَها بسبب دخولها على مفرد . ولأن المراد في المثالين : من هذا الذاهب؟ وما هذا التواني؟ اللباب ١٣٢/٢، ١٣٣، وأوضح المسالك ١٥٧/١-١٥٩، وشرح المفصل ١٤٩/٣، وارتشاف الضرب ٣٩/١، والكتاب ٤٠٤/١، ٤٠٥.

(١) وقد يُمَدّ ألاء وهي لجمع المذكر كثير ولغيره قليلاً كقول الشاعر:

﴿محَا حُبُّهَا حُبَّ الألَى كُنّ قبلها﴾

والمراد بالألَى هاهنا جماعة الإناث بدل على ذلك الضمير الموضوع لجماعة الإناث في قوله «كُنّ قبلها» . اللباب ١١٩/٢، وشرح المفصل ١٤٢/٣، والارتشاف ٥٢٦/١، وأوضح المسالك ١٤٣/١، ١٤٤.

(٢) لتبينها لأنّها لم تفهم معانيها بأنفسها . أسرار العربية ص ٣٧٩، واللباب ١١٦/٢.

(٣) لأنّ العائد يلقها بالموصول ويتممها به . شرح المفصل ١٥٠/٣، والارتشاف ٥٢٣/١، واللباب ١٢٥/٢.

(٤) في الأصل مبتدآء والصواب ماأثبته.

(٥، ٦) زيادة يتطلبها السياق.

الأفعال التي لاتتصرف ستة، وهي: نِعْم، وبِئْسَ[1]، وحَبّذا[2]، وعَسَى[3]،

---

(١) فنِعْم وبِئْسَ فِعْلان جامدان غير مُتَصَرِّفين على الأصَحّ أمّا دليل فعليتهما دخول تَاء التأنيث الدّالة على تأنيث الفاعل بهما ، واتصال ضمائر الرفع المتصلة بها ، حكى الكسائي نِعْمُوا رِجَالاً الزيدون ، وتاء التأنيث وضمائر الرفع المتصلة تختص بالأفعال، أمّا جمودهما فَلِمَا تضمناه من الزيادة على معنى الخبر، وذلك هو المبالغة ، فأشبهتا الحروف الموضوعة للمعاني، فألزمت طريقة واحدة ، وهو الجمود وعدم التصرف ، المرتجل ص ١٣٧، واللباب ١/١٨٣، والإنصاف ١/٩٧- ١٢٦.

(٢) حَبّذا كـ« نِعْم» للمدح العام مع تَقْريب الممدوح من القلب، لأنّه فِعْلٌ مُشتَقّ من مادة« الحب» وفاعله اسم إشارة للتقريب ، وهي تتفرد عن « نِعْمَ» بهذه الزيادة ، وعند إيراد الذّم قُلْ لاحَبّذا« فاعرفه ، وعلّة وجمودهما وعدم تصرفهما بهما بالحرف كـ «نِعْم وبِئْس» ، أسرار العربية ص ١٠٧، واللباب١/١٨٣، وشرح لمحة الإعراب ص ١٧٩، ١٨٠. وقيل: إنّ «حَبّ» فعل والفاعل« ذا وقيل ركبت حَبّ مع ذا فصار اسمًا مبتدأ وقيل ركبت «حَبّ» مع «ذا» فصارا فِعْلا، ومن ثَمّ اختلف في المرتفع بعدها في نحو« حبذا خالدٌ، فعلى الأول يكون المخصوص بالمدح بعد«حبذا والمخصوص بالذم بَعْدَ« لاحبذا).

وعلى الثاني فالمرتفع خبره و«حبذا» مبتدأ ، وعلى الثالث فالمرتفع فاعل. والأول أولى. اللباب ١/١٨٨، ١٨٩، البغداديات ص ٢٠٥، والأصول في النحو ١٤٤/٢.

(٣) وهي فِعْل بدليل اتصال الضمائر بها وتاء التأنيث الساكنة نحو«عَسَيْتُ، وعسوا ، وعسين ، وعَسَتْ ، ومعناها: الإشفاق والطمع في قرب الشيء كقولك: عَسَى خالدٌ أن ينجح، أي أطمع في قرب نجاحه، وهي فِعْل ماضٍ جامد وعلة جمودها أنّها أشبهت الحروف، إذ كان لها معنى في غيرها ، وهو الدّلالة على قرب الفعل الواقع بَعْدَها ، وشبهها بالحرف يوجب جمودها =

وفِعْل التعجب[1] ولَيْسَ[2].

«إنَّ وأنَّ» معناهما التأكيد والتحقيق[3] . « لَكِنَّ» معناها الاستدراك[4] ،

= اللبــاب ١/١٩١، وأســرار العــربيــة ص ١٢٦، والكتــاب ٤/٢٣٣، ورح المفــصل ٧/١١٦، والمغني ١/١٥١.

(١) الأولى أن يقول: فِعْلا التعجب، لأنَّ للتعجب صيغتان ماأفْعَلَه ، وأفْعِلْ به ، وكلاهما جامدتان ،وعلة جمودهما: تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان مستحقًا في الوضع ،فأشبهتا الحرف في المعنى. أوضح المسالك ٣/٢٦٢.

(٢) فِعْل دال على نفي الحال لايتصرَّفُ ووزنه «فَعِل» بكسر العين ثُمّ التزم إسكان عينه تخفيفًا ولجموده قيل إنّه حرف وليس بشي بدليل: لست، ولستما ولستن ، وليسا ، وليسوا ، ولست ، ولَسْنَ ، وعلة جمودها وعدم تصرفها مشابهتها الحرف في المعنى فقد أشْبهتْ «ما المغني١/٢٩٣، وشرح الإعراب ص ٢١٣، واللباب ١/١٦٥، وقد ذكرها المؤلف من قبل في مَصَاف حروف النفي . انظر ص١٠ من الأصل.

(٣) أي توكيد نسبة الخبر للمبتدأ وإزالة الشك عنْهَا أو الإنكار، وهما في تحقيق هذا الفرض عوض عن تكرير الجملة ، وفي ذلك اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد، والتأكيد بهما يدل على أنَّ خبرهما محقق عند المتكلم ، وليس موضع شك . نحو« إنَّ العِلْمَ نُورٌ . عَلِمْتُ أنَّ الحَقَّ مُنْتَصِرٌ.

(٤) ونَصَّ ابن عصفور على أنَّها للتوكيد قال« إنَّ وأنَّ ولكن» ومعناها التأكيد» . المقرب ص ١١٧، وقال في الشرح« معنى «لَكِنَّ» التوكيد، وتُعْطى مع ذلك الاستدراك» المغني ١/٢٩١ وفُسِّرَ الاستدراك بأنّ تنسب لما بَعْدَها حكمًا مخالفًا لحكم ماقبلها ، ولذلك لابُدّ أن يَتَقَدَّمَها كلام مناقض لما بَعْدَها نحو: ماهذا ساكنًا لَكِنَّهُ متحرك» وقيل في معناه رفع مايُتَوَهَّم ثبوته نحو« ماخالدٌ شجاعًا لَكِنَّهُ كريم» و« هذا غَنِيٌّ ، لَكِنَّهُ غير محسن» وهِيَ بَسِيطة لامركبة خلافًا لزاعمي ذلك. اللباب ١/٢٠٦، والمغني ١/٢٩٠، ٢٩١، والمقرب ص ١١٧، وشرح لمحة الإعراب ص ٢٠٧.

«كأنَّ» معناها التشبيه(١)، «لَيْتَ» معناها التمني(٢) ، «لَعَل» معناها التوقع والترجي (٣).

« كـمـا » الكـاف مَـصْـدَرية (٤) و«مـا» بَعْـدَ «إذا»

---

(١) المراد: تشبيه اسمها بخبرها فيما يشتهر به هذا الخبر ، نحو« كأنَّ محمداً أسدٌ، وكأنَّ الفتاةَ قَمَرٌ ، وهو الغالب والمتفق عليه ، وقيل : إنَّها ترد للشك والظن نحو« كأنَّ خالداً قائم، أو في الدَّار أو عندك ، وحمل ابن الأنباري عليه « كأنَّك بالشتاء مقبل أي أظنه مقبلا، وقيل: ترد للتقريب قاله الكوفيون:حَمَلُوا عليه « كأنَّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل» المغني١/١٩١، ١٩٢، وشرح لمحة الإعراب ص ٢٠٧، واللباب ١/٢٠٥.

(٢) وتتعلق بالمستحيل غالبًا كقولك:لَيْتَ الشباب يَعُود » وبالممكن قليلاً نحو: ﴿ياليت لنا مثل ماأوتي قارون﴾وإن كان غير مطموع في نيله . المغني ٢٨٥/١.

(٣) ولا يكونان إلاَّ في الممكن ، وقد تكون للإشفاق، والإشفاق لايكون إلاَّ في الأمر المكروه المخوف نحو« لَعَلَّ النهر يُغْرِقَ الزرع والبيوت، وزاد ابن مالك فجعل من معانيها التعليل كقوله تعالى:﴿ لعلّه يتذكّر أو يخشى﴾ والاستفهام كقول جَلّ شانه:﴿ ومايُدْرِيك لعلّه يزكّى﴾ التسهيل ص ٦١، والمغني ٢٨٧/١، ٢٨٨.

(٤) كما في قول الشاعر:

وطَرْفُكَ إمَّا جئتنا فاحْبِسَنَّهُ ... كما يَحْسَبُوا أنَّ الهَوَى حَيْثُ تنظرُ

أراد: « كيما» يَحْسَبُوا وقول الآخر:

❖ لاتَظْلِمُوا الناسَ كما لاتظلموا

أراد: كيما لاتظلموا فـ« كما» مُؤلفة من «كي» المصدرية و«ما» الزائدة ، وحذفت الياء تخفيفًا ، والمضارع في البيتين السابقين منصوب بـ«كي» محذوفة النون إن كانت مَصْدَرية –واللام مُقَدَّرة قبلها و«ما» بَعْدَ(الكاف) زائدة ، ويرى ابن مالك: أن الكاف في «كما» هي الجارة ومعناها التعليل =

زائدة[1]، و« الواو» حَرْف عطف[2] معناها؛ الشك، والإباحة ، والتخيير .

= و«ما» زائدة كافة وانتصب المضارع بَعْدَ (كما) بالكاف الدّالة على التعليل حملا لها على «كي» لأنّ معناها كمعناها ، ويرى الفارسي أنّ أصل كما « كيما» فحذفت الياء للتخفيف، وهو أولى من قول ابن مالك ، فإن كون الكاف ناصبة لكونها بمعنىّ«كي» بعيد، ومِمّا يبعده أنّ الكاف من عوامل الأسماء فكيف تكون من عوامل الأفعال؟.

ومن ثَمّ يتبين لك من قول المؤلف« الكاف مصدرية» أنّه أراد«كيما» فحُذفت الياء تخفيفًا فصار «كما» فالكاف مصدرية على تقدير اللام قبلها وهو عين مذهب الكوفيين وارتضاه أبو علي الفارسي. الإنصاف ٢/٥٨٥-٥٩٢ مسألة ٨١ ، وشرح الكافية ٢/٢٣٣، وما بعدها والجنى الدّاني ص ٤٨١، ورصف المباني ص ٢١٣.

(١) كما في قوله تعالى﴿ ولا يأبَ الشهداء إذا ما دُعُوا﴾ و﴿ إذا» في الآية للظرفية المحضة وهي ظرف لـ«يأب» إملاء مامَنّ به الرحمن ١/١٢٠، وقال الله عَزّ وجل﴿ ولا على الذين إذا مَا أتَوْكَ لِتَحْمِلَهُم قُلْتَ لاأجِدُ مَا أحْمِلُكُمْ عَلَيْه تَوَلَّوا﴾ و«إذا في الآية للماضي و«ما زائدة المغني ١/٩٥.

(٢) الواو أصل حروف العطف ومعناها مطلق الجمع نحو« جاء خالدٌ فَعِصَام وهي لإشراك مابَعْدَها فيما قبلها في الإعراب وفي حكم واحد، وقَدْ ترد بمعنى «أو فتفيد: التقسيم كقولك : الكلمة اسم وفعل وحرف» والإباحة نحو« جَالِسْ الحسن وابن سيرين» أي أحدهما ، التخيير نحو« تزوج سعاد وأختها أي إحداهما ، والفرق بين التخيير والإباحة ، عدم جواز الجمع في التخيير، وجوازه في الإباحة.

«لا» حرف عطف ، ومعناه الإثبات للأول، والانتفاء عن الثاني

تقول: قَامَ زَيْدٌ لاَ عَمْرو[1] ، «بَلْ» حرف عطف، ومعناها الإضراب عن الأول. والإثبات للثاني[2] ؛ « لكن حَرْف عطف ، ومعناها الاستدراك .

---

(١) قال العكبري« وأمَّا (لا) فتثبت الفعل الأول دون الثاني، ولا يحسن إظهار العامل بَعْدَها ، لئلا يَلْتَبِسَ بالدّعاء. الا ترى أنَّك لو قُلْت: قَامَ زَيْدٌ لاقَامَ عمرو، لأشبه الدّعاء عليه» اللباب ١/٤٢٦، وشرط العطف بها : إفراد معطوفها ، وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقًا نحو: هذا خالد لا عمرو. وإضرب الولد لا البنت، أو نداء خلافًا لبعضهم نحو : ياخالدُ لابكر، وألاّ يَصْدَقَ أحَدُ مُتَعَاطفيها على الآخر ، نَصّ عليه السهيلي، وهو حَقٌّ : فلا يجوز« جاءني رَجُلٌ لا خالدٌ ، ويجوز« جاءني رَجُلٌ لا امرأة أوضح المسالك ٣/٣٨٨، والمغني ١/٢٤١، ٢٤٢. إذا قلت: جاء خالدٌ لا بل عصام ، فالعاطف «بل» ولا لنفي ماقبلها . المقرب ص ٢٥٥.

(٢) قال العكبري « وأمَّا(بل) فَتُشرِك بها في الإعراب ، وتُضْرِب بها عن الأول نفيًا كان أَوْ إثباتًا ، كقولك: ماقام زيد بل عمرو، وقام زَيْدٌ بل عمرو، ومن ههنا استعملت في الغلط..» اللباب١/٤٢٧، وانظر المقرب ص ٢٥٥، وشرط العطف بها إفراد معطوفها ، وأن تسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نَهْي، ومعناها بَعْدَ الإيجاب والأمر سلب الحكم عمّا قبلها وجَعْلَه لما بَعْدَها نحو« قام خالدٌ بل عصام ، و« ليقم خالدٌ بل عصام ، وبَعْدَ النفي أو النهي تقرير حكم ماقبلها وجعل ضَدّه لما بَعْدَها نحو: ماأكرمت لئيمًا بل كريمًا ، ماأسأت مَظْلُومًا بَلْ ظالمًا ، المقرب ص ٢٥٥، أوضح المسالك ٣/٣٨٦-٣٨٨، والمغني ١/١١٢« إنّ دخلت«بل» على جملة فهي حَرْفُ ابتداء فقط، ومعناها إمَّا الإضراب الإبطالي كقوله تعالى﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولدًا سبحانه بَلْ عِبَادٌ مكرمون﴾ أو الانتقالي نحو قوله تعالى﴿ قد أفلح من تزكى وذكر اسم رَبِّه فَصَلَّى بَلِ تؤثرون الحياة الدنيا﴾ أوضح المسالك ٣/٣٨٦ ه(٢)، وتحفة الغريب ١/٢٣٤، والجنى الدّاني ص ٢٣٦.

ولا يُعْطف بها إلاّ بَعْدَ النفي[1] تقول: ماقام زَيْدٌ لكن عمرو.
«أم»حرف عطف ومعناها الاستفهام،وتكون مُعَادِلةَ الهمزةِ ، بمعنى أي[2]،

---

(١) قال أبو البقاء العكبري«وأمَّا (لكن) فللاستدراك مُشَدَّدة كانت أو مخففة ، وليست للغلط ، إلاّ أنَّها في العطف مُخَفَّفَة البته ، وما بَعْدَها مخالف لِمَا بَعْدَها ، لأنَّ ذلك هو معنى الاستدراك ، وإذا كانت معها(» لواو) فالعطف بها لابد لكن فالاستدراك لازم، والعطف عارض، ولا يُعْطف بها إلاّ بَعْدَ النفي، وذهب الكوفيون إلى العطف بها بعد الإثبات اللباب ٤٢٧/١، وقال ابن هشام:«وأمَّا «لكن» فعاطفة... وإنَّما تَعْطف بشروط: إفراد معطوفها ؛ وأنْ تُسْبَق بنفي أوْ نَهي ، وأن لاتقترن بالواو ، نحو: مامررت برجل صالح لكن طالح و« لايَقُمْ زَيْدٌ لكن عمرو وهي حرف ابتداء إن تلتها جملة كقوله:

إنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لاتُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ في الحَرْبِ تُنْتَظَرُ

أو تَلَت واوًا نحو« ولكن رسول الله » .. أو سبقت بإيجاب نحو« قام زيد لكن عمرو لم يَقُمْ» أوضح المسالك ٣٨٣/٣، ٣٨٥، ٣٨٦، وجواهر الأدب ص ٢٠٢، ٢٠٣، والجنى الدّاني ص ٥٨٩، ٥٩٠، والتصريح ٤٧/٢، والأشموني ١١٠/٣.

(٢) قال العكبري« أمَّا «أمْ» فَيُعْطَفُ بها متصلة ومنقطعة : فالمتصلة هي المعادلة لحرف الاستفهام ، ويُقَدّر الكلام فيهما بـ« أيُّهُمَا » كقولك: أزَيدٌ عِنْدَك أمْ عَمْرُو: أيْ : أيُّهُمَا عِنْدَك؟» اللباب ٤٢٨/١٢، ٤٢٩ فـ«أم» المتصلة ، هي المسبوقة بكلام مشتمل على همزة التسوية؛ أو على همزة استفهام يُرَاد منها ومن «أم» التعيين، ويكون معناهما في هذه الحالة هو «أيّ» الاستفهامية ، فمثال أم المسبوقة بهمزة التسوية قوله تعالى﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تُنْذِرهم لايؤمنون﴾ وقولك: « لاأبالي بالعدو أقادمٌ بالليل أم بالنهار، وكقوله تعالى:﴿ سَوَاءٌ عليْكُمْ أدَعَوْتُمُوهُمْ أم أنتم صامتون﴾ ومن الأمثلة يتبين لك أنَّ «أم» المتصلة المسبوقة بهمزة التسوية لاتقع إلا بين جملتين خبريتين في تأويل مفردين،ومثال«أم» المتصلة المسبوقة بهمزة يُرَاد =

ومنقطعة بمعنى : بل والهمزة[1]. « إمّا » حَرْفُ عطف بِمَعْنَى أوْ ، ويكون الشك فيها من أوّل وهلة ، والشك في«أو» بَعْدَ اليقين ، تقول: قام إمَّا زَيْدٌ وإمَّا عمرو، فيقع الشكُّ أوّلاً ؛ وتقول: قام زَيْدٌ أوْ عَمْرو، فيقع الشك ثانيًا بَعْدَ اليقين[2].

= بها وبـ«أم» التعيين ، قوله تعالى ﴿أأنتم أشَدُّ خلقًا أم السماء﴾ فـ«أم» في الآية وقعت بين مفردين توسط بينهما مالا يُسْأل عنه ، وقوله تعالى:﴿ وإن أدري أقريب أمْ بعيد ماتوعدون﴾ و«أم» في هذه الآية وقعت بين مفردين تأخر عنهما مالا يُسْأل عنه ، وتقع بين جملتين لا في تأويل مفردين فعليتين كقوله« أهي سرت أم عادني حُلُم» « أقامَ مُحَمّدٌ أم قعد» واسميتين نحو قوله:﴿ أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون﴾ والجواب بالتعيين . وانظر: المغني ١/ ٤١، ٤٢، وأوضح المسالك ٣/٣٦٨-٣٧٣، والمقرب ص ٢٥٣.

(١) قال ابن الأنباري« فالمنفصلة يَتَقَدَّمها الاستفهام والخبر، ولا يقع بَعْدَها إلاّ الجملة ، وتتقدَّر وحدها بـ«بل» و« الهمزة» وجوابها«نَعَمْ» أو«لا» وليست بعاطفة ، وذلك نحو قولك« قام زَيْدٌ أم عمرو قائم» التقدير: (بل أعمرو قائم») أسرار العربية ص ٢٥٣، واللباب ١/ ٤٢٩، والتسهيل ص ١٧٦، والجنى الدّاني ص ٢٠٦، والأشموني ٣/ ٤٢٢.

(٢) قال أبو البركات العكبري« وإمَّا كاو في الشك والتخيير والإباحة ، إلاّ أنَّها أثبت منها في الشك لأنَّك تبتدِىء بها شاكًا و« أو» يأتي بها بَعْدَ لفظ اليقين» اللباب١/ ٤٢٥، ومثالها في الشك « قام إمّا زَيْدٌ وإمّا عمرو» إذا لَمْ تعلم الجائي منهما، وترد«إما» للتخيير كـ« أو» نحو تزوج إمَّا سعاد وإمَّا «أختها» والإباحة نحو« جالس إمَّا العلماء وإمَّا الزُّهَّاد» والفرق بينهما جواز الجمع في الثاني وعدمه في الأول، والإبهام نحو« حَضَر إمَّا خالدٌ وإمَّا عصام » مع علمك بالحاضر =

«حَتَّى» بمعنى« الواو»(١) وتَعْطِفُ قَليلاً على كثير من الجنس، تقول: قَدِمِ الحاج حَتّى المشاة ، وما بَعْدَها دَاخِلٌ فيمَا قَبْلَهمَا(٢).

= منهما. والتفصيل كقوله تعالى﴿ إمَّا شاكرًا وإمَّا كفورا﴾ . وقيل«إمّا » كـ« أو» في المعنى فقط ويؤيده قولهم«إنَّها مجامعة للواو لزوما» والعاطف لايدخل على العاطف» أوضح المسالك ٣/٣٨٢، والمقرب ص ٢٥٣، والمغني١/ ٦٠، ٦١، جواهر الأدب ص ٣٠٤، ٣٠٥، التسهيل ص ١٧٤، الجنى الدّاني ص ٥٣٢.

(١) ويرى الرضي أنَّ «حَتّى» العاطفة مِثْلُ«ثُمَّ» في الترتيب والمهلة لكن مهلتها متوسطة بين الفاء وبين ثُمّ ، ويرى السيوطي أنَّها كالواو لمطلق الجمع ، أمَّا الترتيب فقال عنه ابن مالك إنَّه دَعْوَى بلا دليل ، ففي الحديث، «كُلّ شيءٍ بقضاء وقَدَرٍ حَتّى العجز والكيس» وليس في القضاء ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المقضيات. شرح الكافية ٢/٣٦٩، الهمع ٢/١٣٦، والجنى الدّاني ص ٥٤٥، ٥٤٦، والمغني ١/١٢٧.

(٢) للعطف بـ«حَتّى» ثلاثة شروط:

الأول: أنَّ يكون معطوفها اسمًا ظاهرًا لامضمرًا فلا يجوز قام الناس حَتّى أنا، قال ابن هشام «ذكره ابن هشام الخضراوي ولم أقف عليه لغيره » المغني ١/١٢٧، وأوضح المسالك٣/٣٦٥.

الثاني: كونه بَعْضًا من المعطوف عليه ، إمَّا تحقيقًا نحو« أكلت السمكة حتى رأسها، و«قدم الحاجّ حَتّى المشاة ، وإمَّا تقديرًا كقوله:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله   والزّادَ حَتّى نَعْلَهُ ألقاها

فيمن نصب «نَعلَه» فإن ماقبلها في تأويل، ألقى مايثقله، أو شبيهًا بالبعض نحو « أعجبتني الجارية حتى حديثها». الثالث: كونه غاية في زيادة حسية نحو«فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف، أو معنوية نحو « مات الناسُ حَتَّى الأنبياء، أو في نقص كذلك نحو: « المؤمن يُجْزَى بالحسنات حَتّى مثقال الذّرة، ونحو« غلبك الناس حَتّى الصبيان أو النساء» المغني ١/١٢٧، ورصف المباني ص ١٨١، وشرح المفصل ٨/١٩، والأزهية ص ٢١٤، ٢١٥.

«مِنْ» حَرْفُ جَرّ، معناها ابتداء الغاية في المكان[1] ، وتكون للتبعيض[2] ، وتكون زائدة بَعْدَ النَّفْي[3].

وتكون لاستغراق الجنس ، كقوله تعالى:﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[4] وتُسْتَعْمَلُ فِعْلَ أَمْرٍ من المين[5] وهو الكذب.

---

(١) كقوله تعالى:﴿ من المسجد الحرام﴾ وقوله﴿إنّه من سليمان﴾ وفي الزمان قاله الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه وهو الحق ودليلهم« من أول يوم» وفي الحديث« فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة» وتأولهم البصريون ، ومالايحتاج إلى تأويل أولى ممّا يحتاج ، المغني ٣١٨/١، ٣١٩، وأوضح المسالك ٢١/٣، ٢٢، والمقرب ص ٢١٧.

(٢) كقوله تعالى:﴿ حتى تنفقوا ممّا تحبون﴾ واخذت من المال .

(٣) وشرط زيادتها : أن تسبق بنفي أو نَهْي أو استفهام بهل ، وأن يكون مجرورها نكرة وهو إمّا فاعل نحو« مايأتيهمْ من ذكر » أو مفعولاً نحو﴿ هل تحس منهم من أحد﴾ أو مبتدأ نحو﴿هل من خالقٍ غَيْرُ الله﴾ وحينئذٍ تكون لاستغراق الجنس نحو«ماجاءني من رَجُلٍ» أو لتاكيد استغراقه نحو« ماجاءني من أحد» المقرب ص ٢١٧، وأوضح المسالك ٢٥/٣-٢٨، والمغني ٣٢٢/١، ٣٢٣.

(٤) سورة الحج آية ٣٠. وقال في اللباب ٣٥٤/١« أن تكون لبيان الجنس كقوله تعالى﴿ فاجْتَنِبُوا الرجسَ من الأوثان » أي الرجس الحاصل من جهة الأوثان، وهذه أشبه بالتي هي للابتداء» فقول المؤلف هنا لاستغراق الجنس غير دقيق والصواب لبيان الجنس، أمّا التي لاستغراق الجنس فهي الزائدة في نحو قولك« ماجاءني من أحد» لمحة الإعراب ص ١٢٥، والمقرب ص ٢١٧، وترد من لمعان أخرى غير ماذكر . انظر: المغني٣١٨/١-٣٢٣، وشرح المفصل ١٢/٨، ١٣، والجنى الدّاني ص ٣١١، وما بَعْدَها ، والأشموني ٣٨٣/٢، ٣٨٤.

(٥) وفِعْلُه: مان يَمين أي كذب : جواهر الأدب ص ٣٣٩.

«على» حرف جَرّ ومعناها: الاستعلاء(١)، وتُسْتَعْمَلُ اسمًا بِمَعْنَى « فوق»(٢) وفِعْلاً من العُلُوّ ، فَيَتَصَرَّفُ ويرتفع الفاعل به(٣) ، ويكون حَرْفَ جَرّ.

«إلى» حرف جَرّ ومعناها: انتهاء الغاية (٤) وتُسْتَعْمَلُ بمعنى النعمة وهي مفرد الآلاء(٥)، وفِعْلُ أمرٍ للاثنين .

---

(١) كقوله تعالى:﴿ وَعَلَيْهَا وعَلَى الفُلْكِ تُحْمَلُون﴾ وترد لمعانٍ أخرى منها: الظرفية كقوله تعالى﴿ على حين غفلة﴾ أي : في حين غفلة ، المجاوزة كقوله:

◆ إذا رضيت عَلَيّ بَنُو قُشَيْر ◆

أي عنى، المصاحبة كقوله تعالى﴿إنَّ رَبَّك لَذُو مَغْفرة للنَّاس عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ أي مع ظُلْمِهِمْ. أوضح المسالك ٣/ ٤٠-٤٢، والمغني ١/ ١٤٣، ١٤٤.

(٢) وذلك إذا دخلت عليها «مِنْ» كقوله:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَما تَمَّ ظِمْؤها تَصِلُّ وعَنْ قَيْض بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

المغني ١/ ١٤٥، ١٤٦، والمقرب ص ٢١٥، وأسرار العربية ص ٢٥٦.

(٣) قال ابن عصفور« وتكون فعلاً إذا رفعت الفاعل ومضارعه«يَعْلُو» ومصدره«عُلُوًّا» كقوله تعالى:﴿إنَّ فرعون علا في الأرض﴾ ، رصف المباني ص ٢٧١، وأسرار العربية ص ٢٥٧.

(٤) زمانًا كقوله تعالى:﴿وأتموا الصيام إلى الليل﴾ أوْ مكانًا كقوله تعالى:﴿ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾ وقد ذُكِرَ لها سبعُ معانٍ مَرَدُّها إلى انتهاء الغاية زمانًا أو مكانًا ومن ثَمّ لايجوز لنا أن نَعْدِلَ عن هذا المعنى الأصلي إلاّ بدليل، شرح الكافية ٢/ ٣٢٤، الكتاب ١/ ٤٢٠، والجنى الدّاني ص ٣٨٨ -٣٩٥ ، واللباب١/ ٣٥٦، وفيه«إلى» لانتهاء الغاية ، وهي مقابلة لـ«من».

(٤) آلاء: جمع مفرده إلاً وإلاً.

(٥) الآلاء ، النعم واحدها ، إِلْيٌ و أَلْوٌ، وأَلْيٌ وإلىً وإلىً.

القاموس المحيط(ألى) والمصباح المنير ص ٢٧.

«عن» حَرْفُ جَرٍّ ، ومعناها: المجاوزة والانتقال[1]، وتُسْتَعمل اسمًا بمعنى الناحية [2].

«في» حَرْفُ جَرٍّ، ومعناها: الوعاء والظرفية[3].

---

(١) قال أبو البقاء (ومعنى«عن» المجاوزة والتَّعَدِّي ، وقولك : أخذت العلمَ عن فلان« مجاز، لأنَّ علمه لم ينتقل عنه ، ووجه المجاز أنَّك لمَّا تلقيته منه صار كالمنتقل إليك عن مَحَلّه » اللباب١/٣٥٧ وسيبويه يَقْتَصِر عليه ولم يتجاوزه قال« وأمَّا (عن) فلما عدا الشيء، وذلك قولك:أطعمه عن جُوع، جعل الجوع مُنْصَرِفًا تارِكًا له قد جاوزه...» الكتاب ٤/٢٢٦ وقد أثبت لها الكوفيون معان أخرى منها: البدل كقوله تعالى:﴿ واتقوا يومًا لاتجزي نفس عن نفس شيئًا﴾ وفي الحديث« صُومِي عَنْ أُمِّك» . الاستعلاء: نحو:﴿فإنَّمَا يبخل عن نفسه﴾ وقوله«لاأفضلت في حَسَبٍ عني. مرادفة بعد نحو« عَمَّا قيل ليصبحن نادمين» مرادفه من : كقوله﴿ هو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ﴾ . مرادفة الباء : كقوله ﴿وما ينطق عن الهوى﴾ الاستعانة نحو «رَمَيْتُ عن القوس» . التعليل: كقوله﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موْعِدَة﴾. المغني ١/١٤٧-١٤٩.

والجنى الداني ص ٢٤٣، ٢٤٤، جواهر الأدب ص ١٦٢ وما بَعْدَها، التسهيل ص ١١٤، والمقرب ص ٢٢١.

(٢) وذلك إذا دخل عليها حرف الجر«مِنْ» كانت بمعنى الناحية ، وما بَعْدَها مجرورا بالإضافة كقوله:

فلقد أراني للرماح دَرِيئة   من عن يَميني تارةً وأمامي

وهي إذا كانت اسمًا مبنية لشبهها بالحرف في نقصانها ، لأنَّك لاتقول: جَلَسْتُ عَنْ، كما تقول جَلَسْتُ ناحيةً وجانبًا» اللباب١/٣٥٨، والمغني ١/١٤٩، ١٥٠، والمقرب ص ٢١٤.

(٣) فأصل وضعها للظرفية في الزمان والمكان إمَّا حقيقة كقوله تعالى﴿الم . غلبت الروم في أدنى الأرض، وهم من بَعْدِغلبهم سيغلبون في بضع سنين﴾=

وتُستَعْمَلُ فعْلَ أمْرٍ من(وفي)[1] يَفِي[2].

«رُبَّ» حَرْف جَرّ ومعناها التقليل، وتختص بالنكرة دون المعرفة ، وهي تلزم صَدْر الكلام[3] ، وتستعْمَلُ اسمًا لمفرد

= أو مجازًا كقوله﴿ ولكم في القصاص حياة﴾ وقال سيبويه« وأمّا« في« فهي للوعاء، تقول: هو في الجِراب ، وفي الكيس، وهو في بطن أمه» وقال المبرد« وأمّا «في» فإنّما هي للوعاء نحو: زَيْدٌ في الدّار، واللص في الحبس، فهذا أصله وقد يتسع القول في هذه الحروف، وإن كان مابدأناه به الأصل، نحو قولك : زَيْدٌ ينظر في العلم، فصيرت العلم بمنزلة المتضمن ، وإنّما هذا كقولك: قد دخل عبد الله في العلم وخرج ممّا يملك» الكتاب ٤/٢٢٦، والمقتضب ٤/١٣٩. وقد استعملت في معانٍ أخر منها: الاستعلاء : كقوله ﴿ولأصلبنّكم في جذوع النخل﴾ التعليل: ففي الحديث« أنّ امرأة دخلت النّار في هرة حبستها ، المصاحبة:﴿ ادخلوا في أمم﴾ أي معهم . المقايسة: نحو﴿ فما متاع الحياة الدنيا في الآخرَة إلا قليل﴾، وبمعنى الباء كقوله:

﴿يصيرون في طعن الأباهر والكلى﴾

المغني ١/١٦٨، ١٦٩. وأوضح المسالك ٣/٣٨، ٣٩ وجواهر الأدب ص ١١٠، وشرح المفصل ٨/٢٠. ٢١.

(١) في الأصل وفا وما أثبته هو الصواب لأنّ ألفه منقلبة عن ياء.

(٢) الفعل« وفى» لفيف مفروق فاؤه واو ولامه ياء قلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها والمضارع منه«يَفِي» بحذف فائه لوقوعها بين ياء وكسرة ، والأمر منه:فِ وصلاً وفِهْ وقفًا.

(٣) وهو مَذْهب البصريين فهي عندهم حَرْفُ جَرّ ومعناها التقليل، ولا تقع إلاّ في صدر الكلام، لأنّها تشبه حروف النفي إذ كانت للتقليل، والقليل في حكم المنفي، والدليل على حَرْفيتها أنّ معناها في غيرها،وما بَعْدَها مجرور دائمًا، فكانت حرفًا كسائر أخواتها، وأنّها توصل معنى الفعل إلى مابَعْدها إيصال غيرها من حروف الجر، وأنّها تتعلق – أبدًا –بفعل ،وهذا حكم حرف الجر، =

الرُّبُوب»[1] وَفِعْلَ أَمْرٍ بِمَعْنَى الإصلاح[2].

«البـــاء» حَرْفُ جَـــرّ ، ومعناهـــا: الإلصاق[3].

= أمَّا الكوفيون فيقضون باسميتها لأنَّه أخبر عنها فقالوا:

إن يقتلوك فإنَّ قتلك لم يَكُنْ   عارًا عليك ورُبَّ قَتْلٍ عــار

ولأنها لاتكون إلا صدرًا وحروف الجر تقع متوسطة ، لإنها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء، وما ادّعاه الكوفيون مردود، أمَّا الإخبار عن (رُبّ) فمردود، لأنَّ «رُبَّ» لَيْسَ لها معنى في نفسها حَتَّى يَصحّ نسبة الخبر إليها ، ولذلك تكون الصفة تابعة لمجرور«رُبّ» في الإفراد والجمع والتذكير والتأنيث، و«رُبَّ» متحدة المعنى، فَعُلِمَ أنَّ الخبر ليس عن رُبّ، وأمَّا قوله « رُبّ قتلٌ عار» فشاذ لايُعَوّل عليه ، والوجه فيه أنَّه خبر مبتدأ محذوف أي: (هو عار) والجملة صفة لـ«قتل» أمَّا كونها في صدر الكلام فلأنَّها تدل على التقليل، وتقليل الشيء يُقارِب نفيه أشبهت حروف النفي، وحروف النفي لها صَدْر الكلام ، وممّا يؤكد حرفيتها أنَّها وقعت مبنية من غير عارضٍ عرض ولو كانت اسمًا لكانت معربة . أسرار العربية ص ٢٦١، ٢٦٢، الجنى الدّاني ص٢٤٢، واللباب١/٣٦٣-٣٦٥. أمَّا معناها فمختلف فيه ، فقيل: التقليل، وهو اختيار المؤلف، وقيل للتكثير والتقليل بها نادر، وقيل للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وقيل: لادلالة على أيهما والسياق هو الذي يعين المراد وعندي أنها صالحة للمعنيين والسياق هو الذي يحدد المراد». وانظر: شرح الكافية ٣٤٢/٢، الجنى الداني ٤٤٠، وشرح المفصل ٢٨/٨، والمقتضب ٦٦/٣، ٢٨٩/٤، والكتاب ١٦١/٢، وجواهر الأدب ص ١٨٣، ورصف المباني ص ١٨٨.

(١) وواحده : «رَبّ» بفتح الرّاء وتشديد الباء.

(٢) تقول: رَبِّ ابنك: من التربية بمعنى الإصلاح أي أصلح ابنك.

(٣) والإلصاق إمَّا حقيقي نحو« أمسكت بخالد» إذا قبضت على شيء مِنْ جِسْمِهِ، ومجازي نحو« مررت بخالد» أيّ: ألصقت مروري بمكان يَقْرُب من خالدٍ. المغني ١٠١/١، والمقرب ص ٢٢٣. والإلصاق مَعْنًى لايُفارق «الباء» ولذلكٌ اقتصر عليه سيبويه . الكتاب ٢١٧/٤. =

والاستعانة[١] ، وتكون زائدة[٢]، وتستعمل بمعنى التبعيض عِنْدَ بَعْضِهِم[٣].

---

(١) وهي الدّاخلة على آلة الفعل نحو: « كتبت بالقلم، وذبحت بالسكين، ونجرت بالقدوم، قيل: ومنه الباء في﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ لأنَّ الفِعْلَ لايتاتى على الوجه الأكمل إلاّ بها» المقرب ص ٣٢٤، والمغني ١/١٠٣.

(٢) للتوكيد، وزيادتها في خمسة مواضع:
أحدها : الفاعل ، وزيادتها فيه غالبه، وواجبة وضرورة ، فَتُزَاد الباء غالبًا في فاعل«كفى» كقوله﴿كفى بالله شهيدًا﴾ ، وواجبة في فاعل أَفْعِل في التعجب نحو« أَكْرِم بخالد، لضرب من إصلاح اللفظ، وضرورة كقوله:

أَلَمْ يَاتِيكَ والأَنْبَاءُ تنمى   بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وقيل: «الباء» متعلقة بـ«تنمى» وفاعل« ياتي» مضمر فالمسألة من باب التنازع.
الثاني: المفعول به نحو﴿ وهُزِّي إليك بِجِذع النخلة﴾ و﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾.
الثالث: المبتدأ نحو« بِحَسْبِكَ دِرهم»
الرابع: الخبر: وهو ضَرْبان: غير موجب فينقاس نحو«لَيْسَ خالدٌ بقائم»و« ماالله بغافل» وَمُوجَبٌ فيتوقف على السماع وجعلوا منه«جزاء سيئة بمثلها﴾ والأولى تعلق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر.
الخامس: الحال المنفي عاملها كقوله:

فما رجعت بخائبة ركاب   حكيم بن المُسَيَّبُ مُنْتَهَاها

المقرب ص ٢٢٣، والمغني ١/١٠٦-١١، وشرح المفصل ٨/٢٣.

(٣) كقوله تعالى﴿عينًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ﴾ أي: منها، أثبته الأصمعي وأبو علي الفارسي، والكوفيون وابن مالك ، الجنى الدّاني ص ٤٣ والمغني ١/١٠٥ وترد لمعانٍ أخرى منها: السببية نحو﴿كُلا أخذنا بذنبه﴾ والظرفية نحو﴿ولقد نصركم الله ببدر﴾ المقابلة « ﴿ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون﴾ وقولك: اشتريته بألفٍ ، المجاوزة: نحو:﴿فاسأل به خبيرا﴾ الاستعلاء: نحو:﴿ من إن تأمنه بقنطارٍ﴾ القسم، وهو أصل حروفه نحو«بالله لأفعلن»، التعديه، =

«اللام» حَرْفُ جَرٌ ، ومعناها: المِلْكُ[(١)]، والإستحاق[(٢)]، والمِلْكُ أخَصُّ من الاستحقاق[(٣)].

«الكاف» حَرْفُ جَرٌ ومعـــناها التشبـــيه[(٤)]، وتكون زائـدة ودخولها

= وتُسَمّى «باء» النقل نحو« قُمْتُ بخالد» أيْ : أقمته. المقرب ص ٢٢٤، والمغني ١/١٠١-١٠٦، رصف المبـاني ص ١٤٤، جـواهر الأدب ص ١٧، ومـا بعـدها ، والجنى الداني ص ٧٧و ٤٩.

(١) كقوله تعالى:﴿ لِلَّهِ مَافي السَّموات وَمَا في الأَرْضِ﴾.

(٢) ولام الاستـحقـاق هـي الواقـعة بين مـعنى وذات ، نحـو: « الحَمْدُ لله» و«الْعِزَّة لله» و« الملك لله» و« الأمْرُ لله» ونحو« ويل للمطففين» و«لهم في الدُّنيا خزي» ومنه « للكافرين النار» أي : عذابها . المغني ١/٢٠٨، وبَعْضُهم يَسْتَغْنِي بذكر الاختصـاص عن الملك والاستحقـاق، ويمثل له بالأمثلة المذكورة ونحوها قال ابن هشـام« ويرجحه أنَّ فيه تقليلا للاشتراك ، أنَّه إذا قيل« هذا المال لزيد والمسجد ،لزم القول بأنَّها للاختصـاص مع كون«زيد» قابلاً للملك ، لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعةً، وأكثرهم يمنعه» المغني١/٢٠٨، ٢٠٩.

(٣) لأنَّ كُلّ ملك استـحاق، ومـا كُلّ استـحقـاق ملكا ولو عُبِّر بالاختـصـاص لكان أولى من هذا التعدد للمعاني، فالاختصـاص بمعناه العام أصل معانيها ملكًا نحو﴿ لله مافي السموات وما في الأرض﴾ أو شبهه نحو﴿إنَّ له أبًا شيخًا﴾ ، أو تمليكًا نحو: جَعَلْتُ للفقير عطاءً ثابتًا ، أو به تمليك : نحو : جَعَلتُ لك أعوانًا من أصدقائك البررة ، أو استحقاقًا : نحو: ﴿ولله العزة ولرسوله﴾ أو تَعْليلاً نحو« العلم ضَرُورِي لدفع الجهل» وهناك معانٍ أخرى للام ، المغني ١/٢٠٨– ٢١٨، ورصف المبـــاني ص ٢١٨، الجنى الدّاني ص ٩٦ ، وشـــرح الكافية ٢/٣٢٨، ٣٢٩.

(٤) كقوله تعالى﴿وَرْدَةً كالدِّهَانِ﴾ وكقولك: زَيْدٌ كالأسد، وفتاة كالبدر، وانظر المقرب ص ٢٢١، واللباب ١/٣٦١، والمغني١/١٧٦، وأوضح المسالك ١/٤٦.

كخروجها[1]، أو تستعمل بمعنى «مثل» فتكون اسما[2].
«مُذْ»[3] حَرْفُ جَرٍّ، ومعناها: ابتداء الغاية من الزمان[4]، وتُسْتَعْمَلُ اسمًا

---

(1) قال ابن الأنباري« وأمّا الكاف فمعناها التشبيه ، وقدْ تكون زائدة كقوله تعالى﴿ ليس كمثله شيء﴾ وتقديره : ليس مثله قال الشاعر:
لواحق الأقراب فيها كالمقق
وتقديره : فيها المقق، وهو الطول..» أسرار العربية ص ٢٦٤، وانظر: المغني ١٧٩/١، وأوضح المسالك ٤٧/٣.

(2) ولا تُسْتَعْمَلُ اسمًا عند سيبويه والمحققين إلاّ في ضرورة الشعر كقوله:
❖ يَضْحَكْنَ عَنْ كالْبَرَدِ المُنْهَمِّ ❖
ودليل اسميتها دخول حرف الجر عليها والجار خاص بالأسماء، وأجاز وُقُوعَها اسمًا في سعة الكلام كُلٌّ من الفارسي والأخفش ونفر كثير، فإذا قلت: خالدٌ كالأسد» فالكاف عندهم اسم بمعنى مثل خبر المبتدأ والتقدير : خالدٌ مِثْل الأسد، وعندي أنها صالحة للاسمية والحرفيَّة. اللباب ٣٦١/١، ٣٦٢، وأوضح المسالك ٥٣/٣، ٥٤، والمغني ١٨٠/١.

(3) قيل: إنَّها أصل قائم بذاته ، وقال ابن الأنباري الأصل فيها «مُنْذ» بدليل أنَّك لو صغرتها أو كسرتها لرددت النون إليها ، فقلت في تصغيرها «مُنَيْذ» وفي تكسيرها «أمناذ» لأنَّ التصغير والتكسير يُرَدّان الأشياء إلى أصولها ، فدل على أنَّ الأصل، في مُذْ : مُنْذ» أسرار العربية ص ٢٧٠ وهو رأي الرماني، حروف المعاني ص ١١٣، وقال المالقي:إن كان اسمًا فأصلها «مُنْذ» وإن كان حرفًا فأصل ، فلا يُطلب له اشتقاق ، ولا وزن ، ولا أصل. رصف المباني ص ٣٢٢ وقال أبو البقاء» لعكبري« .وعلّة ذلك أنّ أصل (مُذْ)(مُنْذ) فَحُذِفَت نونها ، والحذف تصرف.. ويدل على الحذف أنّك لو سميت بـ«مُذْ» ثُمّ صغرته أو كسرته أعدتها فقلت« مُنَيْذ و» أمناذ) اللباب٣٦٩/١.

(4) قال ابن هشام«إنهما(مُذْ ومُنْذ) حرفا جَرّ بمعنى «من » إن كان الزمان ماضيًا ، وبمعنى«في» إن كان حاضرًا ، وبمعنى(مِنْ) و«إلى جميعًا» إن كان معدودًا=

بمعنى الأمد[1]، ومثلها مُنذُ.

= نحو: ماراْيته مُذْ يوم الخميس، أو مُذْ يَوْمِنا ، أو عامنا، أو مُذْ ثلاثة أيّام» المغني ١/٢٣٥.

(١) وذلك في موضعين:

أحدهما: أن تدخل مُذْ ، ومُنْذ، على اسم مَرْفُوع نحو: ماراْيتُهُ مُذْ يومان أو « مُنْذُ يَوْمُ الجمعة، وهما حينئذٍ مبتدآن ، وما بَعْدَهما خبر، أي أمد انقطاع رؤيتي إيّاه يَوْمَان ، ومَبْدأ انقطاع رؤيتي إيّاه يوم الجمعة ، وقيل إنهما متعلقان بمحذوف خبر مقدم، وما بَعْدَهما مبتدأ مُؤخر، ومعناهما بَيْنَ وبَيْنَ مُضافين فهما ظرفان والتقدير فيما سبق: بيني وبين لِقَائه يومان، وفيه تكلف ظاهر، وقيل هما ظرفان ، والمرفوع بَعْدَهما فاعل لكان تامة محذوفة ، والتقدير: « ماراْيته مُذْ كان يَوْمان، ومُذْ كان يوم الجمعة».

الثاني: أن يدخلا على الجملة ، فعليه كانت ، وهو الغالب، كقوله:

❖ مــازال مُذْ عقدت يَدَاه إزاره ❖

أو اسمية ، كقوله:

❖ وما زلت أبغي المال مُذْ أنا يَافع ❖

وهما حينئذٍ ظرفان مضافان : فقيل إلى الجملة ، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل: مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو خبر . المغني ١/٣٣٥، ٣٣٦، شرح الكافية ٢/١١٨، ١١٩.

ومُذْ ، ومُنْذُ ، إذا كان حرفين بُنيَا كسائر الحروف، وإن كان اسمين بُنيَا لتضمنهما معنى الحرف وبنينا مُذْ، على السكون على أصل البناء، وبنيت« مُنْذُ» على الضم، إتباعًا لضمة الميم ، لمّا وجب تحرك الذّال، أسرار العربية ص ٢٧١، ٢٧٢.

حَدّ البدل، إعلام السامع بمجموع الاسم على جهة البيان مِنْ غَيْر أنْ يَنْوِي بالأول الاطراح(١).
حَدّ القسم : جملة خبرية يُذْكَرُ فيهَا ليُؤَكَّدَ بها(٢)، جـواب القسم على

(١) لفظًا وإن كان مَنْوِيٌّ اطِّرَاحه معنىً قال ابن عصفور«البدل: إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة تبين الأول أو تأكيده، وعلى أن يَنْوِي بالأول منهما الطّرح مَعْنًى لا لفظًا ، فمثال مجيئه للتبين ، قولك: (قام أخوك زَيْدٌ » ومثال مجيئه للتأكيد (جَدَعْتُ زيدًا أنفه» فمعلوم مِنْ قولك : (جـدعت زَيْدًا» أنهَ المَجْـدُوع أنفــه والدليل على أنَّ الأول يُنْوَى به الطرح أنَّ البدل على نية استئناف عامل، فإذا قُلْتَ : (قامَ زَيْدٌ أخوك) فالتقدير : قام أخوك ، فبتركك الأول، وأخذك في استئناف كلام آخر طرْح منْكَ له واعتماد على الثاني، والدليل على أنّه في نية تكرار العامل إظهاره في بعض المواضع نحو قوله تعالى:﴿ قال الملأ الذين استكبروا من قومه ، للذين استضعفوا لِمَنْ آمن منهم» فأعاد«اللام» ، والدليل على أنَّه لايُنْوَى به الطّرح من جهة اللفظ إعادة الضمير عليه في مثل قولك : ضَرَبْتُ زَيْدًا يَدَه» المقرب ص ٢٦٦ ممّا سبق يتبين لك مافي تعريف المؤلف من قصور، فلو قال: في حَدِّه: إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة البيان أو التأكيد من غير أن يَنْوِي بالأول الاطراح لفظًا لا معنى ، لكان أضبط وأشمل.

(٢) الضمير في« فيها» يعود على المقسم به لأنّه يدخل على الجملة الخبرية ليؤكدها ، ولو قال في حَدِّه : القسم: هو كُلّ جملة يُؤَكّدُ بهَا جملة أُخْرَى كلتاهما خبرية ، لكان أبين، ألا ترى أن قولك« وَالله لأفعلَن» أصله: أقسم بالله لأفعَلَنّ» فالكلام جملتان خبريتان والأولى مُؤَكّدة للأولى، إلاّ أنَّ الفعل حُذِف لدلالة حرف الجر والجواب عليه ، وقَدْ يظهر الفعل مع الباء قال تعالى:﴿ واقسموا بالله جَهْدَ أيمانهم﴾.

ضربين:واجب، ونفي،فالواجب حرفان إنَّ واللام[1]، وللنفي حَرْفَان: «ما» و«لا».[2].

«مَنْ» على أربعة أضْرب: استفهامية[3]، وشَرْطية[4]، وموصولة بمعنى الذي[5]، ونكره مَوْصوفه بمعنى إنسان[6]، وهي سُؤال عمَّن يَعْقل.

---

(١) نحو« والله لزَيْدٌ منطلق، » والله إنَّ زيدًا لمنطلق» والله إنَّ زَيْدًا منطلق، والله لقد قام خالدٌ فـ« إنَّ » و«اللام» حرفان يربطان المقسم به بالمقسم عليه في الإيجاب. المقرب ص ٢٢٥.

(٢) وهما لربط المقسم به بالمقسم عليه إن كان الجواب نفيًا نحو« والله ماقام خالدٌ» « والله لايقوم خالدٌ، ويجوز حذف«لا» في المستقبل لأمن اللبس بالإثبات لأنَّه في الإثبات تلزمه النون. اللباب ١/٣٧٨، ٣٧٩، والمقرب ص ٢٢٦ فجواب القسم إمَّا موجب وإمَّا منفي، فللموجب حرفان إنَّ واللام ، وللمنفى حرفان ما ، ولا ، والغرض من الإتيان بهذه الحروف هو ربط المقسم به بالمقسم عليه .

(٣) كقوله تعالى:﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنا؟﴾ وقوله جَلّ شانه ﴿ فَمَنْ ربكما ياموسى؟﴾ وإذا قيل:« مَنْ يَفْعَلُ هذا إلاّ زَيْدٌ؟» فهي «مَنْ» الاستفهامية أشربت معنى النفي» المغني ١/٣٢٧.

(٤) كقوله تعالى﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءً يُجْزَ به﴾ وكقولك: مَنْ يَزْرَعْ يَحْصُدْ» .

(٥) كقوله تعالى:﴿ألم تَرَ أنَّ الله يَسْجُد له مَنْ في السموات ومن في الأرض﴾.

(٦) قال ابن هشام« ونكرة موصوفة ، ولهذا دخلت عليها « رُبَّ» في قوله:

رُبَّ مَنْ أنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطَعْ

ووصفت بالنكرة في نحو قولهم:«مَرَرْتُ بِمَنْ معجب لك.

وقال حَسَّان رضي الله عنه:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً على مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّـد إيَّانا

ويُرْوى برفع«غير» فيحتمل أنَّ « مَنْ» على حالها،ويَحتمل الموصولية ، وعليهما فالتقدير: على مَنْ هو غَيْرُنا ، والجملة صفة أو صلة...» المغني١/٣٢٨.

«ما» علَى ضَرْبين: اسم وحَرْف، فالاسم على خمسة أضرب: تعجبية[1] واستفهامية بِمَعْنَى :أيّ شيء[2]،وشرطية بمعنى إنْ[3]،وموصولة بمعنى الذي[4]،
ونكرة موصوفة بِمَعْنَى شيء[5]، وهي سُؤَال عَمّا لايَعْقِل، وعن صفات من يعقل[6]، والحَرف على خمسة أضْرُبٍ:

---

(١) كقولك «ماأجمل الإيمان ، وما أقبح الكفر» والدليل على اسميتها عود الضمير من «أفْعَل» عليها والضمير لايعود إلاّ على الأسماء، وهي مبتدأ لأنها صالحة للإسناد إليها أي الإخبار عنها ، المقرب ص ٨١، وأوضح المسالك ٣/٢٥١، وأسرار العربية ص ١١٢.

(٢) كما في قوله تعالى:﴿ وما أدْراك ماهي﴾ ﴿ مَالَوْنُها﴾ و﴿ ماتلك بيمينك ياموسى﴾ ويجب حَذْف ألف «ما» الاستفهامية إذا جُرَّتْ ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها ، نحو: « فيمَ ، وإلامَ : وعَلاَمَ، وبِمَ» المغني ١/٢٩٨.

(٣) كقوله تعالى:﴿وما تفعلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ الله﴾ وقوله﴿ ماننْسَخْ مِنْ آيةٍ أو ننسها نَأْتِ بخير منها .﴾.

(٤) ويطلق عليها المعرفة الناقصة ، لافتقارها - زيدًا - إلى الصلة التي تتم معناها، كقوله تعالى:﴿مَاعِنْدَكُمْ يَنْفَدْ وَمَا عِنْدَ الله بَاقٍ﴾.

(٥) كقولهم: مَرَرْتُ بِمَا مُعْجَبٍ لك، أي: بِشَيءٍ مُعْجَبٍ لك وقوله:
لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللبيبُ ، فلا تكن   لِشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهرَ سَاعِيًا
أي: لشيْءٍ نافع.

(٦) قال سيبويه« ومَنْ ، وهي للمسالة عن الأناسي، ويكون بها الجزاء للأناسي، وتكون بمنزلة الذي للأناسي...وماءمثلها إلاّ أنَّ «ما» مبهمة تقع على كُلّ شيء» ٤/٢٢٨ ومثالها قوله تعالى:﴿ماذا تَفْقِدُون﴾ أيّ «أيُّ شيء تفقدون، ومجيئها اسم استفهام كثير شائع. شرح لمحة الإعراب ص ٢١٦.

نافية(١)، وزائدة(٢)، ومهيئة للشرط(٣) وكافة(٤).

---

(١) وهي تدخل على الجمل اسمية كانت أم فعلية ، فإنْ دخلت على الاسمية أعملها أهل المجاز عمل«ليس» وبلغتهم جاء قوله تعالى:﴿ماهذا بشرًا﴾ و﴿ماهُنّ أمهاتِهِمْ﴾ وأهملها التميميُّون وبلغتهم جاءت قراءة عاصم« ماهُنَّ أمّهَاتُهُم» بالرفع ولغة تميم أقوى قياسًا ولغة الحجاز أكثر استعمالاً، ولا تعمل عندهم حملاً على «لَيْسَ» إلا بشروط. انظر شرح لمحة الإعراب ص٢١٧، ٢١٨، واللباب ١/١٧٥-١٧٨ وإن دخلت على الفعلية لم تعمل نحو« مَاحَضَرَ المُعَلِّمُ، ومَا يُهْمِلُ المُجِدُّ. وتدخل على الماضي فلا تؤثر في معناه - كما مثلنا - وتخلص المضارع للحال، وإنَّما أهملت هنا ، لأنَّها حرف غير مختص فحقه ألاّ يعمل ، ولذلك كانت لغة تميم في إهمالها مع الاسمية أقوى قياسًا . الجنى الدّاني ص ٣٢٩، رصف المباني ص ٢٦٢، والمغني ١/٣٠٣.

(٢) نحو﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُم﴾و﴿ مِمَّا خطِيآتهم﴾ و﴿أيَّما الأجلين﴾ وزيادتها هاهنا لمجرد التوكيد، وتزاد عوضًا في نحو« أمَّا أنت منطلقا انطلقت» والأصل: لأنْ كُنْت منطلقًا انطلقت» فـ« ما» عوض عن «كان».

(٣) وهي«ما» المتصلة بـ«حيث» و«إذ» قال سيبويه. ولا يكون الجزاء في «حَيْثُ، ولا في « إذْ» حَتّى يُضَمّ إلى كُلٍّ واحدٍ منهما«ما» فتصير« إذْ» مع.«ما» بمنزلة إنَّما وكأنما، وليست«ما» فيهما بلغوٍ ، ولكن كُل واحدٍ منهما مع «ما» بمنزلة حرف واحد». الكتاب ٣/٥٦، ٥٧، ويُفْهَمُ من كلام سيبويه أن«حيث»و«إذْ» لايجازى بهما إلاّ إذا ضُمّ إليهما«ما» ومن ثَمّ صارت«ما» مهيئة لهما لعمل الجزم في الأفعال، قال أبو البقاء« وأمَّا (حيث) فلا تجزم إلاّ إذا كانت معها(ما) لوجهين:
أحدهما: أنَّ «حيث» تلزم إضافتها إلى الجمل، والمضاف يعمل الجر، وهو من خصائص الأسماء، فلا يَعْمَلُ الجزم المختص بالأفعال.
والثاني: أنَّ (حيث) تقع بَعْدَها الأسماء والأفعال: فَلَمْ تختصّ، فأدخلت عليها«ما» لتقطعها عن الإضافة ، فتهيء لها العمل في الفعل..» اللباب ٢/٥٤، ٥٥. وقال:« أصل(إذْما) عند سيبويه (إذْ) الزمانية ركبت معها(ما) فنقلتها عن الاسمية فهما حَرْف، ولَمّا نقلت عن ذلك جُعِلَتْ شرطية ، لأنَّها في الأصل ظرف زمان ماضٍ ، فَلَمّا نقلت استعملت فيما مقتضاه الزمان» اللباب ٢/٥٥.

(٤) وهي إمَّا كافة عن عمل الرفع ولا تتصل إلاّ بثلاثة أفعالِ هي: قَلّ،وكَثُر، =

الفاعل على ثلاثة أضرب: فاعل في اللفظ والمعنى، كقولك: قَامَ زَيْدٌ، وفاعل في اللفظ دون المعنى، كقولك: مَاتَ زَيْدٌ[١]، وفاعل في المعنى دون اللفظ، كقولك:كَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا، أي: كفى الله[٢].

إنَّ تُكْسَرُ[٣] في أربعة مواضع[٤]: إذا كانت مُبْتَدأة: كقولك: إنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ.

= وطال. وعلة ذلك شبههن بـ رُبَّ، ولا يَدْخلن حينئذ إلاَّ على جملة فعلية صُرِّح بفعلها نحو: قَلَّمَا يَتْرك القائد موقعه، أو كافة عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة بـ«إنّ» وأخواتها نحو: إنَّما محمد قائم، وقوله تعالى:﴿كأنّما يُسَاقون إلى الموت﴾ وحينئذ تُسَمّى بالمهيئة، أو كافة عن عمل الجرّ كالدّاخلة على «رُبّ» وحينئذ تهيئها للدخول على الجمل كقوله:

◆ رُبَّما أوفيت في عَلَم ◆

وكذا الدّاخلة على «الكاف» كقوله:

◆ كَمَا سَيْفُ عمرو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُه ◆

لم يذكر المؤلف من أنواع «ما» الحرفية «المصدرية» نحو﴿عزيز عليه ماعنتم﴾ ﴿مادمت حيا﴾

(١) لأنَّ الفعل لَمْ يَصْدُر منه حقيقة، وإنَّما كان فاعلاً في اللفظ لأنَّه أُسْنِدَ إليه فعْلٌ.

(٢) لأنَّه في اللفظ مجرور بالباء الزائدة، وهو وإن كان مجرورًا في اللفظ إلاَّ أنَّه مرفوع في المحل (المعنى) لأنَّه فاعل بدليل سقوطها في قوله:

◆ كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا ◆

(٣) أي: همزتها.

(٤) وتُكْسَر همزة «إنَّ» في مواضع أخرى زيادة عَمَّا ذكره المؤلف هنا وهاك هي:

أ- أنْ تقع «إنَّ» صَدْرَ صلة، نحو: «جاءني الذي إنَّه قائم، ومنه قوله عَزَّ وجل﴿وآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إنَّ مَفَاتِحَهُ لتنوء﴾، وإنَّما كسرت هاهنا لأنَّها في حكم الابتداء.

ب- أن تقع في جملة في موضع الحال نحو«زرته وإنِّي ذو أمل» ومنه قوله =

وإذا وقعت بَعْد القول، كقولك: قُلْتُ : إنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ، وإذا كانت جوابًا للقسم، كقولك: واللهِ إنَّ زَيْدًا ذاهب ، وإذا وقع في خبرها اللام ، كقولك: إنَّ زيدًا لَذَاهِبٌ.

الإضافة على ضَرْبين: محضة وغير محضه، فالمحضة[1] على ضَرْبين: إضافة بمعنى«اللام»، كقولك: غُلامُ زَيْد، أي: غلام لزيد، وإضافة بمعنى«من»، كقولك: ثَوْبُ خَزٍّ وتكَّةُ قَزٍّ، أيْ: مِنْ خَزٍّ [2].

= تعالى:﴿كَمَا أخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِك بالحق، وإنَّ فريقًا من المؤمنين لكارهون﴾.

جـ- أن تقع بَعْدَ فِعْلٍ من أفعال القلوب، وقد علق عنها باللام نحو« عَلِمْتُ إنَّ خالدًا لقائم» .

د- أن تقع خَبَرًا عن اسم ذات نحو: شوقي إنَّه شاعر، أو خبرًا لكان نحو: كان خالدٌ إنَّه قائم، أوْ مفعولاً ثانيًا لـ علمت» نحو: علمت خالدٌ إنَّه مخلص.

(١) أيْ:خالصة من تَقْدير الإنفصال، وتُسَمّى معنوية لإفادتها أمرًا معنويًا وهو إمَّا تَعَرُّف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة نحو« كتاب خالدٍ وقلم عصام ، أو تخصصه إن كان نكرة نحو: كتاب رَجُلٍ وقَلَمُ امرأة، أو تخصص المضاف دون تعرفه إذا كان المضاف متوغلاً في الإبهام كغير ومثل، ولذلك صح وصف النكرة بهما نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلك او غَيْرك. شرح ابن عقيل ٤٤/٣، وأوضح المسالك ٨٦/٣، ٨٧، واللباب ٣٨٩/١.

(٢) فإن قيل: فما الفرق بين الإضافة التي بمعنى اللام ، والتي بمعنى«من»؟ قلنا الفرق من ثلاثة أوجه:

أحدهما : أنَّ التي بمعنى«اللام» يكون الثاني فيها غَيْر الأول في المعنى، والتي بمعنى «مِنْ» يكون الأول فيها بعض الثاني.

الثاني: أنَّ التي بمعنى«اللام» لايصح فيها أن يُوصف الأول بالثاني، والتي بمعنى«من»يَصح فيها ذلك .

الثالث: أنَّ التي بمعنى « اللام» لايصح فيها أن ينتصب الثاني على التمييز =

وغير المحضة[1] على أربعة أضْرُب: إضافة اسم الفاعل إذا كان للحال أو

= للأول. والتي بمعنى «منْ» يَصحّ فيها ذلك كقولك: هذا باب حديدًا ، وهذا خاتم ذَهبًا . اللباب ٣٨٨/١، واقتصار المؤلف على هذين المعنيين ، دليل على أنّه لم يرتض قول من يذكر من معاني الإضافة أن تكون على معنى «في» نحو ﴿ بل مكر الليل﴾ ، و«شهيد» الدّار، ذكره ابن مالك وتبعه شُرّاح الألفية . أوضح المسالك ٨٥/٣، وشرح ابن عقيل ٤٣/٣ .

(١) وهي لاتفيد تخصيصًا ولا تَعْريفًا ، وضابطها :أنْ يَكُونَ المضاف صفةً تشبه المضارع في كونها مرادًا بها الحال أو الاستقبال، وهذه الصفة ثلاثة: اسم الفاعل نحو «ضَاربُ خالدٍ»، واسم مفعول نحو « مَضْرُوب العبدِ» والصفة المشبهة نحو «حَسَنَ الوَجهِ» وهذا الضابط يشمل الضربين الأولين من الأضرب الأربعة التي ذكرها المؤلف، وهما : إضافة اسم الفاعل، والصفة المشبهة .

فإنْ قيل: وما الدليل على أنَّ هذه الإضافة لاتفيد تعريفًا ولا تخصيصًا؟ والجواب من وجوه:

أ- وصف النكرة بها في نَحْو ﴿هَدْيًا بالغ الكَعْبَة﴾ .
ب - وقوعها حالاً في نحو ﴿ ثاني عِطْفِهِ﴾ .
ج - دخول «رُبّ» على المضاف في قوله:
◆ يَارُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كان يَطْلُبُكُمْ ◆

وإنما الغرض منها التخفيف بحذف التنوين في قولك ضَاربُ خالدٍ، ورفع القبح كما في قولك مررت برجل حسن الوجه ، فإنَّ في رفع الوجه، قبح خلو الصفة من الضمير العائد على الموصوف، وفي نصبه ، قُبح إجراء اللازم مجرى المتعدي، وفي الجر بالإضافة رفع القبحين . أوضح المسالك ٩١/٣، ٩٢، واللباب ٣٨٩/١، ٣٩٠، وابن عقيل ٤٥/٣، ٤٦ .

الاستقبال كقولك: هذا رَجُلٌ ضَارِبُ زَيْدٍ غَدًا أَوْ الآن، وإضافة الصفة إلى مابَعْدَها كقولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ وجْهِه، وإضافة الاسم إلى صفته في المعنى، على سبيل الحذف، كقولك: مَسْجَدُ الجامع[1] ، وإضافة «أفعل» إذا كان للمفاضلة، كقولك: هذا رَجُلٌ أَعْلَمُ النّاس[2]

الحال على أَرْبَعةِ أَضْرُبٍ: حال مُنْتَقِلَة[3]، كقولك: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، وحال مُؤكِدَة[4]،

---

(١) قال أبو البقاء« وأمَّا الضرب الثاني فهو إضافة الشيء إلى مايصحّ أنْ يكون صفةً له : كـ«صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وجانب الغربي) فيجعلونه على غَيْرِ مَحْضٍ . لأنَّ الأصل أن تقولَ : الصلاة الأولى، والمسجد الجامع ، ولكن لمَّا أضيف تأوّل على حذف موصوف تقديره: صلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع ، ومن هذا الوجه لم يكن محضًا ، إلاّ أن التعريف يحصل به » اللباب١/٣٩١، وشرح ابن عقيل ٣/٤٩ .

(٢) قال العكبري« والضرب الثاني يَحْصُل فيه التعريف، وذلك في موضعين: أحدهما إضافة(أَفْعَل) كقولك: زَيْدٌ أَفْضَلُ القوم ، فـ« أفضل» معرفة عند الأكثرين» . اللباب ١/٣٩٠، ومن ثَمّ تعلم أنَّ إضافة الاسم إلى صفته في المعنى على سبيل الحذف، وأن إضافة (أفعل) مريدًا به المفاضلة ، إضافة غير محضة إلاّ أنَّ التعريف يَحْصُل بهما .

(٣) قال العكبري« وإنَّما لزم أن تكونَ الحال منتقلة ، لأنَّها خَبَرٌ في المعنى، والأخبار تتجدد، فيجهل المتجدِّد منها ، فتمسّ الحاجة إلى الإعلام به» اللباب ١/٢٨٥ .

(٤) الحال المؤكدة، هي التي يُسْتَفَادُ معناها بدون ذكرها ، وذلك بأَنْ يَدُلُّ عاملها على معناها نحو: قوله« لا تَعْثَ في الأرض مُفْسِدًا» ، أَوْ يَدُلُّ صاحبها على معناها نحو قوله تعالى:﴿إليه مَرْجِعكم جميعًا﴾ أو تدل على معناها جملة سابقة نحو قولك« مَحْمُودٌ أَبُوك عطوفًا، وهي إمَّا مؤكدة لعاملها لفظا ومَعْنًى نحو ﴿ وأرسلناك للناس رسولا﴾ أو مَعْنًى فقط نحو﴿ فتبسَّم ضَاحِكًا =

كقوله: ﴿ وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[1] وحال مُقَدَّرة [2] كقوله تعالى:﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾[3] ، وحال موطأة[4] ، كقوله تعالى:﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾[5].

= و﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾ وإمَّا لصاحبها نحو﴿ لآمَنَ مَنْ في الأَرْض كُلُّهم جميعًا﴾ ، وإما لمضمون جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدتين نحو قولك: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا. وهذه الحال واجبة التأخير، عن الجملة المذكورة ، وهي معموله لمحذوف وجوبًا ، تقديره: أحقه ونحوه والتقدير في المثال السابق: أُحُقُّهُ عَطُوفًا . شرح ابن عقيل ٢/٢٧٦- ٢٧٧، وأوضح المسالك ٢/٣٤٢، ٣٤٦، واللباب ١/٢٨٨، ٢٩٤، والخصائص ٣/٦٠، وشرح الكافية ١/٢١٥.

(١) البقرة آية ٩١ قال العكبري« وإنما كانت هذه الحال مؤكدة لأنّ الحق لايكون إلاّ مصدقًا للحق، وإنما جيء بها لشدة توكيد الحق بالتصريح المغني عن الاستنباط ، والعامل في هذه الحال مافي الجملة من معنى الفعل، تقديره : وهو الثابت مُصَدِّقًا ، وصاحب الحال الضمير في ثابت» اللباب ١/٢٨٨، ٢٩٤.

(٢) قال ابن هشام« وهي المستقبلة كمررت برجل معه صَقْر صائدًا به غدًا» أيّ: مُقَدَّرًا ذلك ، ومنه ﴿ ادخلوها خالدين﴾ المغني ٢/٤٦٥.

(٣) هود آية ١٠٨. أي : مُقَدَّرًا لهم ذلك.

(٤) قال الرضي: « فمن الأحوال التي جاءت غَيْر مشتقة قياسًا الحال الموطئة ، وهي اسم جامد مَوْصُوف بصفة هي الحال في الحقيقة ، فكأنَّ الاسم الجامد وطَّأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفًا بها ، وذلك نحو قوله تعالى:﴿إنَّ أَنْزَلْنَاهُ قرآنًا عَرَبِيًّا﴾ شرح الكافية ١/٢٠٧، ٢٠٨، والمغني ٢/٤٦٥، واللباب ١/٢٩٥.

(٥) الأحقاف ، آية ١٢، ولسانًا عربيًا » حال من الضمير في مصدق. نتائج الفكر للسهيلي ص ٣٩٦، ٣٩٧.

حَدّ المضمر المنفصل: كُلّ مكنى يقوم بنفسه ، ولا يحتاج في الذكر به إلى غيره[1].

حَدّ الشرط: سبب يَظْهَرُ عِنْدَ وجُودِه مُسَبَّبٍ[2] ، حَدّ جواب الشرط: مسبب يظهر عند وجوده سبب[3] .

حَدّ التعجب: ماخفى سببه وخرج عن نظائره[4].

---

(١) أي يقع في أوّل جملته فيبتدىء به الكلام ، فهو يَسْتَقِلُّ بنفسه عن عامله، فيسبق العامل، أو يتأخر عنه مَفْصُولاً بفاصل نحو: أنا مؤمن، وأنت عالم ، ونحن مخلصون ، وإيَّاك أكرمت، وما الحريص إلاّ أنا ، وما الحريصون إلاّ نحن، ومن ثَمّ قال ابن هشام في حَدّه : « وهو مايبتدأ به ، ويقع بَعْدَ «إلاّ» نحو« أنا» تقول « أنا مؤمن» و« ماقام إلا أنا» أوضح المسالك ٨٦/١.

(٢) السبب(فعل الشرط) المُسَبَّب(جواب الشرط) والجواب مُسَبَّبٌ عن الشرط لأنَّ المتكلم يَعْتبر تحقق مَدْلول السبب (فعل الشرط) ووقوع معناه شرط لتحقق مدلول الجواب ووقوع معناه، ولا يمكن- عنده- أن يتحقق معنى الجواب ويَحْصُل إلاّ بَعْدَ تحقق مَعْنَى الشرط وحصوله ، إذ لايتحقق المشروط إلاّ بَعْدَ تحقق شرطه.

(٣) أي يكون مضمونه مسببًا عن مضمون الشرط نحو: إنْ تَجِئْني أُكْرِمْكَ فالأكرام مُسَبَّبٌ عن المجيء، ولولا المجيء (مضمون الشرط) ماكَانَ(الاكرام) مضمون الجواب، وقد يكون الجواب ليس مسبَّبًا عن الشرط كقولك: إن كان النهار موجودًا كانت الشمس طالعة ، فوجود النهار لَيْسَ سببًا في طلوع الشمس، وإنّما هو ملزوم ، والجواب لازم له ، ومن ثَمَّ يقولون : إنَّ الشرط ملزوم دائمًا ، والجزاء لازم؛ سواء أكان الشرط سببًا أم غير سبب.

(٤) وقال العكبري« التعجب: هو الدهش من الشيء الخارج عن نظائره المجهول سببه ، وقد قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب » اللباب ١٩٦/١ وقيل: هو انفعال يَحْدُث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه ولعل ماذكره المؤلف وما أثبته هنا هو معناه اللغوي أمّا اصطلاحًا فقد عرفه ابن عصفور بقوله« استعظام زيادة في وصف الفاعل خَفِيَ سببها ، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره ، أو قلّ نظيره فيها » المقرب ص ٧٦.

الأسماء على ثلاثة أضرُب: منهَا مايُوصف ولا يُؤكَّد[1]، ومنها مايُؤكَّدُ ولا يوصف وهي المضمرات[2]، ومنها مايوصف ويُؤكّد وهو باقــــي

(١) وهو النكرة ، فإنّها توصف باتّفاق ، كقولك: جاءني رَجُلٌ عالم ، وطَالبٌ فاهم، ولا تُؤكّد النكرة عند البصريين سواء أكانت محدودةً كيوم، وليلة ، وشهر واسبوع ، وحَوْل أم غير مَحْدُودة كوقت، وزمن ، وحين، لأنّ التوكيد كالوصف وألفاظه معارف، والنكرة لاتوصف بالمعرفة ، والنكرة لاتَثْبُتُ لها في النفس عين، تَحْتَملُ الحقيقة والمجاز فَيُفَرَّقُ بالتوكيد بينهما ، ألاَ ترى أنَّ قولك : جاءني رَجُلٌ ، لايَحْتَمِلُ تَفْسيره بـ كتاب رَجُل، لأنّ المجاز في هذا الاستعمال لايَقْلَب حتّى يُدْفَع بالتوكيد، وأجاز الكوفيون توكيد النكرة إنْ أفاد تَوْكيدُها – وهو الصحيح – وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد مَحْدُودًا، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة نحو، صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ ، واعْتَكَفْتُ أسبوعًا كُلّه، وقوله :

وَلَكِنَّه شَاقَه أنْ قيل ذا رَجَبُ   يَلَيْتَ عِدّة حَوْلٍ كُلّه رَجَبُ

وقول الآخر: تَحْمِلُني الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أكتعا.

وقول الآخر: قَدْ صَرَّت البكرة يَوْمًا أجمعا

وأمام هذه الشواهد لايسعنا إلا قبول توكيدها إن كان في توكيدها فائدة ، قال ابن مالك مُؤيدًا مذهب الكوفيين : « فَلَو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جَديرًا بانْ يُسْتَعْملُ قياسًا ، فكيف به واستعماله ثابت»، شرح المفصّل ٤٥/٣، وأسرار العربية ص ٢٩٠، الإنصاف ٤٥٢/٢، واللباب ٣٩٥/١، ٣٩٦، والمقرب ص ٢٦٣، وشرح ابن عقيل ٢١١/٣، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣-٣٥، والهمع ٢٤/٢، وما ذكرناه إنما هو حكم توكيد النكرة توكيد معنويًا . أمّا توكيدها توكيدًا لفظيًا نحو، شوقي شاعر شاعر، والعقاد أديب أديب، فجائز باتّفاق.

(٢) فالضمير يؤكّد باتفاق سواء أكان التوكيد معنويًا نحو: قوموا أنتم أنفسكم ، وأكْرَمْتُهُمْ أنْفُسَهُم، ومررت بهم أنْفُسِهِمْ، ، أم لفظيًا نحو، أنت أنت القائد، وقوله : =

المعارف[1].

أسماء التأكيد تِسْعَةٌ[2] ، وهي: نَفْسُه وعَيْنُه، وكُلُّه وأجمع وأجمعون ، وجمعاء وجمع ، وكلا وكلتا، ونفسه وعينه يُؤَكّدُ بهما حقيقة الشيء[2] ،والخمسة التي بَعْدَهَا يُؤَكَّدُ بها مايَجُوز تبعيضه[3] ، وكلا وكلتا لتثنية

=

❖إيّاك إيّاك المراء❖

وإنَّما لم يوصف الضمير لأنَّه لااشتراك فيه لعوده إلى الظاهر، اللباب ٤٠٤/١، والمقرب ص ٢٦١، وأوضح المسالك ٣٣٦/٣، وابن عقيل ٢١٤/٣.

(١) وهي: المشار، والعلم ، والمعرف بالألف واللام، والمعرف بالإضافة .
وأما الموصولات فمن قبيل ماعُرِّف بالألف واللام ، وهذه الأنواع جميعها توصف وتؤكد. وانظر: المقرب ص ٢٤٢-٢٤٤.

(٢) لم يذكر المؤلف من ألفاظ التوكيد(أكتعون، وأبْتَعُون، وأبصعون) فلعلها عنده توابع وهذا ماصَرّح به في كتابه اللباب ٣٩٨/١ حيث قال:« وأمَّا أكتع» و«أبصع» وما تَصَرّف منهما فلا تستعمل في التوكيد إلاّ تَبَعًا لـ «أجمع» فإن جاء شيءٌ على غَيْر ذلك في الشعر فَضَرورة» أو لعله هنا اقتصر على الألفاظ التي اشتهر استعمالها في هذا المعنى، فلا ينافي أنَّ غيرها مستعمل فيه ، وقَد عدّها ابن هشام سبعة اعتمادًا على ماذكرناه. وانظر أوضح المسالك ٣٢٧/٣، وابن عقيل ٢٠٧/٣-٢٠٩.

(٢) قال العكبري«ويُؤكد الواحد بلفظين(نفسه) و(عينه) وهما عبارتان عن حقيقته». اللباب٣٩٥/١ وواضح من كلامه أنَّ التوكيد بهما قاصرٌ على المفرد، وليس كما ادّعى ، فَيُؤكد بهما المفرد والمثنى والجمع، ويجب اتصالهما بضمير مُطَابق لِلْمُؤكَّد، وأن يكونَ لفظهما طبقه في الإفراد والجمع نحو« جاء الأمير نفسه، والأمراء أنفسهم ، وأمَّا في التثنية فالأصح جَمْعُهُمَا على«أفْعُل» ويِترجح إفرادهما على تثنيتهما عند ابن مالك وعند غيره بالعكس نحو« جاء المحمدان أنْفُسُهُمَا، ونَفْسُهُما، ونَفْسَاهما. شرح ابن عقيل ٢٠٧/٣، وأوضح المسالك ٣٢٨/٣.

(٣) وهي كله ، وأجمع ، وأجمعون ، وجمعاء، ويُؤكد بهن ماكان ذا أجزاء يَصِحُّ وقوع بَعْضِها موقعه ، والْمَدَار في كونه ذا أجزاء يَصِحّ وقوع بَعْضِهَا موقعه على العامل نحو« اشتريت العبد كُلَّه» والجارية كُلَّها » و« جاء الركب كُلّه. والقبيلة كلها أو جميعها ، وحَضَر الرجال كُلُّهم أو جميعهم، والهندات كُلّهن=

المذكر والمؤنث[١]، وهما بالألف في الإضافة إلى الظاهر[٢]، ويُعْرَبان إعراب التثنية في الإضافة إلى المضمر[٣].

= أو جميعهن.

وأقوى ألفاظ التوكيد في الجمع« كُلّهم» لأنَّها قَدْ تكون أصلاً يليه العامل، كقولك: جاء كُلُّ القوم، وتكون مبتدأ كقوله تعالى« كُلّ نفس ذائقة الموت....، وأمّا (أجمع) وما تَصَرَّف منها، فلا تكون إلاّ تابعة ، فإذا اجتمعت «كُلّ» و«أجمع» في التوكيد قدمت(كل) لشبهها بالمتبوع، اللباب ٤٠٢/١. وقَدْ يُؤكّد بـ« أجمع» وما تَصَرّف منها، وإن لم يتقدم «كُلّ» نحو قوله تعالى:﴿لأغوينهم أجمعين﴾ و﴿ لموعدهم أجمعين﴾ .

(١) فـ «كلا» للمثنى المذكر ، نحو« جاء الطالبان كلاهما ، و«كلتا» للمثنى المؤنث نحو:جاءت الطالبتان كلتاهما ولابُدَّ من اتصالهما بضمير يُطابق المُؤكَّد.

(٢) نحو« جاء كلا الطالبين ، وكلتا الطالبتين ، وشاهدت كلا الطالبين ، وكلتا الطالبتين ، وأشدت بكلا الطالبين، وكلتا الطالبتين ، وإعرابهما حينئذ، إعراب الاسم المقصور ، بحركات مقدرة رفعًا ، ونصبًا ، وجرًا منع من ظهورها التعذر.

(٣) أي إذا كانا مُؤَكّدين وحينئذ يُعْربان إعراب المثنى، بالألف رفعًا ، وبالياء نَصْبًا وجرا ، نحو«جاء الطالبان كلاهما ، وشاهدت الطالبين كليهما ، وأَشَدْتُ بالطالبين كليهما » وكذلك (كلتا).

حَدّ النداء: هو رفع الصوت بأحد أركان المنادى[١] تنبيهًا على الإقبال[٢].
حَدّ الإعراب: مَعْنىً يطرأ على الكلمة بَعْدَ تمام صيغتها[٣].

---

(١) وهو(حُروف النّداء) واعلم أنَّ النداء أحَدُ معاني الكلام وهو يتألف من حرف واسم، وليس من أنواع الكلام مايتألف من حرف واسم سواه، والعِلة فيه : أنَّ حَرْفَ النداء ناب عن الفعل فتنزل مَنْزلة الكلام المتالف من اسمَ وفعل، ألا ترى أنَّ قَوْلك : ياخالدُ ، هو في الأصل والحقيقة ادعو خالدًا ، فَحُذف الفعل(أدعو) وأنيبت«يا» منابه، وفيه دليل على أنَّ المنادى لايكون إلاّ اسمًا لأنَّه في الأصل مفعول به ، والمفعول به لايكون إلاّ اسمًا ومِن ثَمّ قيل: إنَّ النّداء مُختَصٌ بالأسماء، أمَّا قوله تعالى« ياليت قومي يعلمون» و« ألا ياسجدوا لله» في قراءة الكسائي، فـ«يا» فيه للتنبيه ، أو المنادى محذوف.

(٢) والإقبال قد يكون حَقيقيّا كقولك: ياخالدُ ، وقد يكون مجازيًا يُرَاد به الاستجابة ، نحو قولك: ياألله» وقد يكون الغرض منه تقوية المعنى وتوكيده ، كقولك لمن هو مقبل عليك مصغ إليك: إنَّ الأمْرَ هين وهو كما بينته لك ياخالدُ.

(٣) وقيل في حَدّه: اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظًا كزَيْدٍ أوْ تَقْدِيرًا كَسُعْدَى، فإن قيل: هل الإعراب لفظي أو معنوي؟.
والجواب، قيل وقيل والصحيح أنَّه مَعْنَى لالفظ لأربَعة أوجه:
أحدها: أنَّ الإعراب اختلاف أواخر الكلم لاختلافَ العوامل، والاختلاف مَعْنَى لالفظ.
والثاني: أنَّه فاصل بين المعاني، والفصل والتمييز مَعْنَى لالفظ.
والثالث: أنَّ الحركات تضاف إلى الإعراب، فيقال : حركات الإعراب، وضمة إعراب، والشيء لايضاف إلى نفسه.
والرابع:أنَّ الحركة والحرف يكون في المبني، وقد تزول حركة المعرب بالوقف مع الحكم بإعرابه ،قَدّ يكون السكون إعرابًا ، وهذا كُلّه دليل على أنَّ الإعراب معنى. اللباب١/٥٣، ٥٤، وأسرار العربية ص ٢٠، ٢١، والمقرب ص ٤٧، والهمع ١/١٤، وشرح لمحة الإعراب ص ٩٣، وشرح الأنموذج للأردبيلي ص ١٨، ١٩.

حَدّ المعرب: اختلاف آخره لاختلاف العوامل في (أوّله)[1].

حَدّ البناء: لزوم (أواخر) الكلمة بحركة أوْ سكون.[2].

حَدّ الرفع: اختصاص آخر) الكلمة بالإعراب الذي يُحْدِثُهُ عامل الرفع[3]

---

(١) في الأصل أولها، وما أثبته هو الصواب، لأن الضمير عائد إلى المعرب وهو مفرد مذكر. وانظر أسرار العربية ص ٢٣، وشرح الأنموذج ص ١١.

(٢) في الأصل: االخر، والصواب ماأثبته. وانظر: أسرار العربية ص ١٩، اللباب ص ٦٦، والمرتجل ص ٣٥ وفيه« وأمّا البناء فهو لزوم آخر الكلمة لسكون أو حركة ، وذلك السكون والحركة لايكونان عن عامل كما كانت حركة الإعراب وسكونه عن عامل» وهذا الحدّ أدق وأحكم من حَدّ العكبري ههنا».

(٣) كُلّ حَدّ ممّا ذكره المؤلف مشتمل على فوائد عظيمة ونحن نبينها لك وهي:
أولاً ، أنَّ ثَمَّةَ فرقًا بين حركة الإعراب وحركة البناء، فحركة الإعراب ناشئة عن عامل، فهي حركة مخصوصة ، وحركة المعرب ليست مخصوصة بعامل.
ثانيًا : أنّ العامل هو ماأوجب بواسطة كَوْنَ آخر الكلمة على وجه مخصوص، والمراد بالواسطة : مُقْتَضَى الإعراب، وهو في الأسماء توارد المعاني المختلفة عليها ، فإنّها أمورخفية تَسْتَدْعي عَلاَئِمَ ظاهرة لتُعْرَف، مثلا إذا قُلْنَا : ضَرَب خالدٌ غُلاَمَ زَيْدٍ ، فـ«ضَرَب» أوجب كون آخر«خالد» مضمومًا، وآخر« غلام» مفتوحًا بِوَاسطة ورود الفاعلية على «خالد» والمفعولية على «غُلام» بسبب تَعَلّق « ضَرَب» بهما، وأوجب «غلام» أيْضًا كون آخر «زَيْد» مكسورًا، بواسطة ورود الإضافة عليه ، أيْ كونه مَنْسُوبًا إليه الغلام ، فالعامل يُحَصّل المعاني الخفيّة في الأسماء، وهي تقتضي نصب علائم هي الإعراب، وفي الأفعال المشابهة التّامة للاسم ، وهي في المضارع فقط، فإنّه مشابه لاسم الفاعل لفظًا ومَعْنىً واستعمالاً، أمّا الأول فلموازنته له في الحركات والسكنات نحو: ضارب ويَضْرِب، ومُدَحْرِج، ويُدَحْرِج، وأمّا الثاني فلقبول كُلّ منهما الشيوع والخصوص، فـ «رجل» اسم يدل على شيوع، فإذا قلت« الرجل» فالألف واللام تخصصه ، و«يقوم» فعل يدل على الحال والاستقبال، =

لفظًا كان أوْ تقْديرًا .

حَدّ النصب: اختصاص آخر الكلمة بالإعراب الذي يُحْدِثه عامل النصب لفظًا كان أوْ تقديرًا .

حَدّ الجَرّ: اختصاص آخر الكلمة بالإعراب الذي يُحْدِثه عامل الجرّ لفظًا كان أو تقديرًا .

حَدّ الجزم: اختصاص آخر الكلمة بالإعراب الذي يُحْدِثه عامل الجزم لفظًا كان أو تقديرا.

الحروف التي يُرَدُّ بها الجواب على المتكلم سبعة ، وهي: نَعَمْ(١) ،

= فإذا قلت: سيقوم ، وسوف يقوم ، خلصته السين وسوف للاستقبال، ونقلاه من الشيوع للتخصص، وأمَّا الثالث، فلوقوع كُلّ منهما صفة لنكرة ، نحو« جاءني طالب فاهم أو يفهم، ولدخول لام الابتداء عليهما نحو إنَّ خالدًا لفاهم أو ليفهم ، فالإعراب في الأسماء أصل، وفي الفعل المضارع لمشأبهته الاسم كما بينت لك.

ثالثًا : أنَّ أثر العامل وهي الحركات قد تكون ظاهرة نحو« جاءني خالدٌ، ورأيت خالدًا وأشدت بخالدٍ وقد تكون مُقَدّرة نحو« جاءني الفتى ، ورأيت الفتى، وأشدت بالفتى، على ماهو مفصل في كتب النحو. انظر: إظهار الأسرار للبركوي ص ٣-٦، وأسرار العربية ص ١٨-١٩، مسائل خلافية في النحو للعكبري ص ١٠٩، ١١٠.

(١) حَرْفٌ هامل لايعمل وهي نقيضة «لا» قال ابن مالك« وهي لتصديق مخبر، أو إعلام مستخبر، أوْ وَعْدُ طالب، فالأول بَعْدَ الخبر كقولك: نَعَمْ لمن قال: حَضَر خالدٌ ، والثاني بَعْدَ الاستفهام كقولك: نَعَم لمن قال: هل جاءك خالدٌ ، ونحو:﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ ماوَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾و﴿ ائِنَّ لَنَا لأجرا﴾، والثالث بَعْدَ الأمر والنهي وما في معناهما كقولك: نَعَم لمن قال: احفظ المعروف، أيّ:=

وَبَلَى [١] وإيْ [٢]، ولا [٣]،

= نَعَمْ احفظه» هذا في المثبت، والنفي مثله ، والسؤال عن النفي كالنفي، ففي الموجب والسؤال عنه تَصْدِيق المثبوت ، وفي النفي والسؤال عنه تصديق النفي، ولَمْ يذكر سيبويه لها معنى الإعلام البتة بل هي عنده عدة وتصديق فقط. قال:«أمَّا نَعَمْ فَعِدَة وتصديق، تقول: قد كان كذا وكذا: فيقول : نَعَمْ» . وقال ابن يعيش:« فإذا وقعت نَعَمْ بَعْدَ طلب، كانت عدَة ، وإذا وقعت بَعْدَ خبر كانت تَصْدِيقًا نَفْيًا كان أوْ إيجابًا». التسهيل ص ٢٤٢، والكتاب ٢٣٤/٤ وشرح المفصل ١٢٣/٨، حروف المعاني ص ١٠٤، والمغني ٣٤٥/١، والجنى الدّاني ص ٥٠٦.

(١) حرف جواب، وتختص بالنفي، وتفيد إبطاله ، سواء كان مجردًا تقول: « بلى» ردًا على مَنْ قال: ماقام خالد ومنه قوله تعالى:﴿ زَعَم الذين كفروا أنْ لن يبعثوا قل بَلى وربِّي ﴾ أمْ مقرونًا بالاستفهام حقيقيًا كان نحو«ألَيْسَ خالدٌ بقائم ..»فتقول: بلى، أو توبيخًا كقوله تعالى:﴿ أم يَحْسَبُون أنا لانَسْمَعَ سِرَّهم و نَجْوَاهم بَلَى ﴾ و﴿ أيَحْسَبُ الإنسان أن لن نجمع عظامه بَلى﴾ أو تقريرًا نحو ﴿ ألم ياتكم نذير﴾ و﴿ ألَسْتُ بربكم قالوا بلى﴾ أجروا النفي مع التقرير مُجْرَى النفي المجرد في رَدِّه بـ« بلى» وانظر: المغني ١١٣/١، والجنى الدّاني ص ٤٣٠، وشرح الكافية ٣٨٢/٢، وقد أجاز الرضى استعمالها في الإيجاب. وقد وقع في كتب الحديث مايقتضي أنّه يُجَاب بها الاستفهام المجرد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه أترضون أن تكونوا رُبْعَ أهل الجنة قالوا «بلى، وعَدَّه ابن هشام قليلاً فلا يتخرج عليه التنزيل. المغني ١١٤/١.

(٢) إيْ كـ« نَعَم» حرف جواب وهي بمعناها ، فيكون لتصديق المخبر، ولإعلام المستخبر، ولوعد طالب، فتقع بَعْدَ : « قام خالدٌ» و« هل قام خالدٌ» و« اكرم خالدًا» ونحوهن ، كما تقع نَعَم بَعْدَهُنّ، وقد جَوّز ابن الحاجب وقوعها بَعْدَ الاستفهام كقوله تعالى:﴿ ويَسْتَنبِؤنَكَ أحَقٌّ هو، قُلْ إيْ وَرَبِّي إنّه لحق﴾ ولا تقع عند الجميع إلاّ قبل القسم كالآية . المغني٧٦/١، وشرح الكافية ٣٨٣/٢، وجواهر الأدب ص ١٠٦.

(٣) ترد«لا» حرف جواب مناقضًا لـ«نَعَمْ» وتُحْذَف الجمل بَعْدَها كثيرًا يُقال: أجاءك خالدٌ؟» فتقول« لا» والأصل: لا لم يَجِيء، فإذا قُلْت: قام خالدٌ ، فتصديقه «نعم» وتكذيبه«لا». المغني٢٤٢/١.

وجَيْر(١) وأجَلْ(٢)، وإنَّ (٣) في أحَدِ أقْسَامِها.

حَدّ الكَلام: ماانتظم من هذه الحروف المعقولة انتظامًا يَحْسُن السكوت عليه.

---

(١) جَيْر: بالكسر على أصل التقاء الساكنين، كأمسِ ، وبالفتح للتخفيف، كأين وكَيف. حَرف جَوَاب بِمَعْنَى « نَعَمْ» وهي حينئذ تَصْديق للخبر .. لَيْس غير – مثبتًا نحو: « هل قام خالد؟ فتقول : جَيْرِ أو مَنْفيًا نحو« ماقام خالد» فتقول: جَيْر، وإنَّما اختصت بالخبر فقط حطًا لها عن «نعَمْ» ، وانفرد الرُّماني بأنَّها ترد حرفًا مُقْسَمًا به ، وذهب جماعة إلى أنَّها ترد اسمًا بمعنى حَقًا، فتكون مَصْدَرًا، أو بمعنى أبدًا فتكون ظرفًا ، وليس بشيء إذ لو كانت اسمًا لأعربت، ودخلت عليها «أل» ولم تؤكَّد«أجل» بـ« جَيْر» في قوله:

وقُلْن على الفردوس أوَّل مَشْرَب ... أجَلْ جَيْرِ إنْ كانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

ولا قوبل بها «لا» في قَوْله:

إذا تَقُولُ لا ابْـــنَةَ الْعُجَيْر ... تَصْــدُق، لا إذا تَقُـــول جَيْر

أما التنوين في قوله:

وقائلة: أَسِيتَ ، فَقُلْتُ : جَيْرٍ ... .

فتنوين التَّرنم، وهو غَيْر مُخْتَص بالاسم ، ووصل بنية الوقف. حروف المعاني ص ١٠٦، وشرح لمحة الإعراب ص ٣٣٧، رصف المباني ص ١٧٠، ١٧١، جواهر الأدب ص ١٨٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٤١، والمغني ١/١٢٠.

(٢) بسكون اللام ، حَرْفُ جواب، بمعنى «نَعَمْ» فتكون تَصْديقًا للمخبر، وإعلامًا للمستخبر، وَوَعْدًا للطالب، فتقع بَعْدَ نحو« قام خالدٌ » و« أقام خالدٌ» و«أضربْ خالدًا » المغني ١/٢٠، والجنى الدَّاني ص ٣٦١، الهمع ٢/١٧، ورصف المباني ص ٥٩.

(٣) حَرْفُ جواب بمعنى «نَعَمْ» كقول ابن الزبير– رضي الله عنه – لمن قال له : لَعَن الله ناقةً حملتني إليك» إنَّ وراكبها» أي: نَعَم لعن راكبها ، ولا يُدَّعى أنَّها «إنَّ» المؤكدة التي تَنْصب الاسم وترفع الخبر، إذ لايَجُوز حذف الاسم والخبر جمعيًا . المغني ١/٣٨.

حَدّ المفرد: هو اللفظ الدّال على مَعْنى مُفْرد بالوضع.
النكرة يُبْتَدأ بها في أربعة مَواضع(1) ، إذا تَقَدَّم الجارُّ والمجرورُ ، والظرف عليها تقول: له مالٌ ، وتحته بساط(2) ، وإذا وَصَفْتَ النكرة ، كقولك: رَجُلٌ من بَني تميم مُنْطَلق(3)،وإذا كان في الكلام مَعْنى الدّعاء له أو عليه ، كقولكَ: سَلامٌ عليْكَ ، ووَيْلٌ للكافر، وما إذا كانت بَعْدَ النفي كقولك: ماأحَدٌ مثلك(5).

---

(1) وإنَّما لم يَجُز الابتداء بالنكرة بغير مسوغ، لأنَّ النكرة تدل على غير معين فهي في حكم المجهول والخبر محكوم به على المبتدأ ، ولا يجوز الحكم على مجهول قال العكبري« وإنما كان المبتدأ معرفة في الأمر العام ، لأن الفائدة لاتحصل بالأخبار عمّا لايُعْرَف» اللباب ١/ ١٣٠.

(2) قال ابن يعيش: « والذي سَوّغ ذلك كونك صدرت في الخبر معرفة هي المُحَدَّث عنها في المعنى الا ترى أنَّ السرج في قولك : تَحْتَ رأسي سرج– كأنَّك قُلْتَ: أنا مُتَوَسّدٌ سرجًا ، وكذلك : على أبيه درْع، كأنَّك قُلْتَ: أبوه مُتَدَرِّع ، وكذلك : لك مالٌ، المعنى : أنْتَ ذُومال» شرح المفصل ١/ ٨٦.

(3) وكقوله تعالى:﴿ ولَعَبْدٌ مُؤْمنٌ خَيْرٌ من مُشْرك﴾ وقول الرسول صلى الله عليه وسلم« سوداء ولود خَيْرٌ من حسناء عقيم» والنكرة إذا وُصِفَتْ ، فالإخبار عنها مُفيد لتخصصها .

(4) وكقوله تعالى:﴿سَلامٌ عَلى آل يَس﴾ دعاء لهم و﴿وَيْلٌ للمطففين﴾ دعاء عليهم.

(5) في الأصل: ماالأحد مثلك ، ولعل الصواب ماأثبته وانظر اللباب ١/ ١٣١ وفيه« وأمّا قولهم: ماأحَدٌ في الدّار ، فجاز لما في « أحَد من مَعْنَى الاستغراق» وللنكرة مسوغات أخرى: انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢١٦–٢٢٦، والمغني ٢/ ٤٦٧–٤٧٢.

«أمَّا» حَرْفٌ موضوع لتفصيل الجمل[1] و تلزمه الفاء[2] لأنَّ فيه مَعْنَى الشرط[3]، تقول: أمَّا زَيْدٌ فذَاهِبٌ ، فالمعنى : مهما يكن من شيءٍ فزيْدٌ ذاهب[4].

حَدّ الابتداء : اهتمامك بالشيء قبل ذكره ، وجعلك إيَّاه أوّلاً قبل كُلّ عامل لفظي[5].

---

(١) انظر: المغني ١/٥٧، وشرح الكافية ٢/٣٩٥، رصف المباني ص ٩٨، والجنى الدّاني ص ٥٢٢، وأوضح المسالك ٤/٢٣٢، وشرح لمحة الإعراب ص ٢٦٢، ٢٦٣.

(٢) وتحذف في النثر مع قول أغنى عنه المحكى به كقوله تعالى:﴿ فأمَّا الذين اسودّت وجوههم أكفرتم بَعْدَ إيمانكم﴾ أي: فيقال لهم .. فَحُذِف القول استغناءً عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف. أمَّا حَذْفها في قول الشاعر:

فأمّا القتال لاقتال لديكم　　　ولَكِنَّ سَيْرًا في عِرَاضِ المواكب

فضرورة . المغني ١/٥٦.

(٣) يدل عليه لزوم الفاء بَعْدَها نحو﴿ فأمَّا اليتيم فلا تقهر ، وأمَّا السائل فلا تنهر، وأمَّا بنعمة رَبِّك فحدث﴾

(٤) الجنى الدّاني ص ٥٢٢، وأوضح المسالك ٤/٢٣٣.

(٥) واهتمامك به جَعْلُك إيَّاه أولاً، ومن ثَمّ قال ابن عصفور في حَدِّه : « هو جعلك الاسم أو ماهو في تقديره أو الكلام لفظًا أو تقديرًا ، مُعَرّى من العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه» المقرب ص ٨٨

إنَّما رفع الفاعل لقوته[1] وقلّته[2] وأوليته[3]، وإنَّما نُصبَ المفعول لكثرته وفرعيته ، والضَمُّ قَوي، والفَتح خفيف ، فجعلوا القوي مع القليل، والخفيف مع الكثير ليُعَادلوا بينهما[4].

«لا» على ضُرُوبٍ : تكون للنفي كقولك: لارَجُلَ في الدَّار[5]، وتكون للنهي،

(١) لأنَّ الفاعل أقْوَي من المفعول إذا كان لازمًا لايَسُوغ حذفه ، والضمة أقوى الحركات ، فَجُعِل له مايناسبه . اللباب ١٥٢/١، وأسرار العربية ص ٧٨.

(٢) لأنَّ الفعل لايكون له إلاَّ فاعل واحدٌ ، ويكون له مَفْعُولات كثيرة ، فمنه مايَتَعَدّى لمفعول واحدٍ ، ومنه مايَتَعَدّى لمفعولين ، ومنه مايَتَعَدّ لمفعولين، فإذا ثبت هذا فالفاعل أقل من المفعول، والرفع أثقل، والفتح أخف، فأعطوا الأقل الأثقل، والأكثر الأخف، ليكون ثقل الرفع موازيًا لقلة الفاعل، وخِفَّة الفتح موازية لكثرة المفعول . أسرار العربية ص ٧٧، ٧٨، واللباب ١٥٢/١.

(٣) فالفاعل قبل المفعول لفظًا ومَعْنًى ، لأنَّ الفعل يَصْدُرُ منه قَبْل وصوله إلى المفعول، فجعل له أوّل الحركات ، وهو الضمة علامة الرفع الأصلية .اللباب ١٥٢/١.

(٤) اللباب ١٥٢/١، أسرار العربية ص ٧٧، ٧٨، ٧٩.

(٥) فإن كان المراد منها نفي الجنس عملت عمل«إنَّ» لأنَّها نقيضتها، وأصلُ وَضْعِهَا لنفي الأجناس النكرات متضمنة مَعْنَى«من» ، وإن أريد بها نفي الوَحْدَة عملت عمل«ليس» ولإعمالها عمل«إنَّ أو عمل«لَيْسَ» شروط مذكورة في كتب النحو. انظر: اللباب ٢٢٧/١، والمقرب ٢٠٨، ٢٠٩، وشرح لمحة الإعراب ص ١٩٦ وتدخل«لا» النافية على الفعل المضارع ، فلا تحدث عملاً فيه ، بل يُرْفع على حكم وضعه كقوله تعالى﴿لاتأخذه سنة ولا نوم﴾ .

كقولك: لاتَفْعَلْ[1]. وعتكون للدّعاء، كقولك: لاغَفَرَ اللّه للكافر[2] ، وتكون للعطف ، كقولك: قام زَيْدٌ لاعمر[3] وتكون زائدة كقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾[4] أيْ: لَمْ يُصَدِّق ولَمْ يُصَلِّ.

---

(١) فإذا كانت ناهية اختصت بالدّخول على الفعل المضارع وجزمته كقوله تعالى:﴿ لاتَحْزن إنَّ الله معنا﴾ ، وهي موضوعة أصالة لطلب الترك نَهْيًا ، نحو« لاتشرك بالله » أو دعاءً، نَحْو﴿ ربنا لاتؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ أو التماسًا كقولك لمساويك من غير استعلاء« لاتقصر في أداء الواجب» وقد يُرَاد بها غير الطلب كالتهديد نحو﴿ لاتفتروا على الله كذبا﴾ وانظر في«لا» الكتاب ٨/٣، وجواهر الأدب ص١٢٢، وشرح لمحة الإعراب ص ١٩٣، والمغني ٢٤٦/١.

(٢) وكقول الشاعر:

أَلاَ ياسْلَمِى يادَارَ مَيٍّ عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجرْعَائك الْقَطْرُ

وقولك: لاَفَضَّ الله فاك، ولا شَلَّتْ يَدَاك» و«لا »» الدّعَائية لاتكرر لأنَّ الفعل بَعْدَها مستقبل معنى. المغني ٢٤٣/١، وشرح لمحة الإعراب ص ١٩٣، ١٩٤.

(٣) انظر ص   من الأصل والشرح.

(٤) القيامة آية ٣١. ولا إذا دخلت على الفعل الماضي، لاتُغَيِّرُه عن وَضْعِهِ وأصليّة فتحه إلاَّ أنَّها تحوله إلى مَعْنَى المستقبل، ويجب تكرارها لإفادة النفي. المغني ٢٤٢/١، ٢٤٣، وشرح لمحة الإعراب ص ١٩٤، ١٩٥، وتزاد «لا» لتأكيد الكلام وتقويته كقولك: ماخالدٌ قائمًا ، ولا عصام قَاعدًا ، ونحو قوله تعالى« قال مامنعك ألاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُك»﴾ بدليل الآية الأخرى﴿ مامَنَعَكَ أنْ تَسْجُد﴾ وكقولك : « ماجاءني خالدٌ ولا عصام ، وزيادتها هنا لتأكيد النفي، وقَدْ تأتيٍ «لا» مُعْتَرِضةً بين العامل والمعمول كقولك : ضَرَبته بِلاَ ذنب. وجئت بلا زاد، وغَضِبت مِنْ لاشيء، وهي هاهنا لا النافية معترضة بين الخافض ، والمخفوض، وعن الكوفيين أنّها اسم وأنَّ الجار دَخَل عليها ، وما بَعْدَها خُفِضَ بالإضافة ، وغيرهم يراها حرفًا ويُسَمِّيها زائدة،وبين المبتدأ والخبر =

حَد المفعول : كُلّ اسم وقع بَعْدَ الفعل فضله(1) ، وجاز تقديمه وتأخيره(2)، وهو غير الفاعل(3).

«أنَّى» للاستفهام ، وهي بمعنى :أين، وبِمَعْنَى : كيف، وبِمَعْنَى : مَتَى(4)،

= نحو« خالدٌ لا صَديقٌ ولا عَدوٌّ » وبين الحال وصاحب الحال، كقولك: قَدم الأمير لاضاحكا ولا عابسًا ، وبين الناصب والمنصوب، كقوله تعالى:﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ﴾ وبين الجازم والمجزوم كقوله جَلّ شأنه: « إلاّ تفعلوه». المغني1/245، 248. وشرح لمحة الإعراب ص 194.

(1) قوله (فضله) قيد لإخراج لِمَا يقع بَعْد الفعل عُمْدَة وهو الفاعل، وانظر: أسرار العربية ص 85، وشرح لمحة الإعراب ص 159، والمقرب ص 125.

(2) فمثال جواز تقديمه قوله تعالى:﴿ فَرِيقًا هدى ﴾ وقوله:﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ومثال تأخيره« أكرمت خالدًا ، وكافأت عصاما» واعلم أنَّ الأصل أنّ يتصل الفاعل بفعله ثُمَّ يجيء المفعول نحو﴿ وورث سليمان داود﴾وجائز أن يتقدم المفعول على الفاعل نحو ﴿ ولقد جاء آل فرعون النذر﴾ وجائز أن يتقدم على الفعل والفاعل معًا كما مثلنا .

(3) حقيقة فالفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب، والفاعل عُمْدة لايجوز تقديمه على الفعل، والمفعول فضلة يجوز تقديمه على الفعل. والفاعل من أوجد الفعل أو قام به ، والمفعول من وقع عليه الفعل. إلخ.

(4) قال العكبري« وأنَّى تكون بمعنى«متى، وكيف، ومن أين ، فمن الأول قوله تعالى:﴿أَنَّى يُحْيِي هذِهِ اللَّهُ بَعْدَ موتها﴾ ومن الثاني قوله تعالى:﴿ فَأْتُوا حَرْثكم أَنَّى شِئْتُمْ﴾، ومن الثالث: قوله:﴿ أَنَّى لَكِ هَذا﴾ اللباب 2/130، 131، وقال سيبويه « وأنَّى تكون في مَعْنَى : كيف وأين «الكتاب 4/235، و«أنَّى » ظرف مكان يُسْتَفْهَمُ به كـ«أين» ، وهو مبني لتضمنه همزة الاستفهام وسكن آخره على أصل البناء، ويرى أبو حَيّان إنَّها إذا كانت بمعنى«كيف» كانت اسمًا مبنيًا منصوبًا على الحال، وإن كانت بمعنى(من أين) فهي ظرف مبنى مكاني، فهي مبنية لتضمن حرف الاستفهام أو الشرط .شرح الرضي 2/116، =

وَفَسَّرُوا قَوْله تعالى:﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾[1] بالوجوه الثلاثة . أيْ: أين شِئْتُمْ، ومتى شِئْتُمْ، وكيف شِئْتُم.

«حَبذا»[2] كلمة معناها المدح وتقريب المذكور بَعْدَها مِنَ القلب

«أيّ»[3] سؤال عن بعض من كُلٍّ، وتكون لمن يَعْقِل، ولِمَا لايَعْقِل[4].

= وشرح المفصل ٤/١١٠، والبحر المحيط ٢/١٥٦، وإملاء مامَنّ به الرحمن ١/١٠٩، والبرهان ٤/٢٥٠.

(١) البقرة آية ٢٢٣.

(٢) وأصْلُ « حَبّذا: حَبُبَ ذا » ولاستثقالهم اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد حذفوا حركة الحرف الأول، وأدغموه في الثاني فصار«حَبَّ» وركبوه مع « ذا» فصار بمنزلة كلمة واحدة ، ومعناها المدح، وتقريب الممدوح من القلب، ومذهب سيبويه أنّ «حَبّ» فِعْل، و«ذا» فاعله وقيل : ركّبَا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل، فصار الجميع فِعْلاً، وما بَعْدَه فاعل. وقيل: رُكّبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصارا اسمًا مبتدأ ، وما بَعْدَه خبرًا ، أو العكس. أسرار العربية ص ١٠٧، والمقرب ص ٧٤، وأوضح المسالك ٢٨٤/٣، وشرح المفصل ١٣٨/٧، واللباب ١٨٨/١.

(٣) وأيٌّ الاستفهامية مُعْرَبَةٌ وإن تضمنت معنى حَرْف الاستفهام تنبيهًا على أنّ الأصل في الأسماء الإعراب أو حَمْلاً لها على نظيرها (بعض) ونقيضها «كُلّ» وهما معربان ، فكانت معربة ، أوْ لضعف لشبهها بما عارضه من ملازمتها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء. أسرار العربية ص ٣٨٥، أوضح المسالك : ٣٠/١.

(٤) كقوله تعالى:﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا ﴾ و﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يؤمنون﴾ المغني ٧٧/١.

الصفة[1] على أربعة أضْرُب[2] : صفة مَدْح كقوله سبحانه وتعالى:﴿ بسم الله الرحمن الرحيم﴾[3] وصفة ذم كقولك: «أعُوذُ بالله من الشيطان الرجيم» ، وصفة فرق، كقولك : هذا زَيْدٌ الكاتب[4]، وصفة تأكيد، كقوله

(١) اعلم أنَّ الصفة عند النحويين بمَنزلة الوصف، وأصلها : وِصْفة ، فَحُذِفت واوها بَعْدَ نقل حركتها إلى الصاد لثقل النطق بالواو مكسورة في أوّل الثلاثي المبني على الخفة ووزنها «عِلَة» كوزن«زِنَة وعِدَة» والبصريون يقول: الصفة والموصوف، والكوفيون يقولون : النعت والمنعوت، وقال ابن يعيش:« وقَدْ ذهب بَعْضُهُمْ إلى أنَّ النعت يكون بالحلية نحو: طويل وقصير، والصفة تكون بالأفعال نحو: ضَارِب، وخارج، فعلى هذا يُقال للباري سبحانه موصوف، ولا يُقال له منعوت. شرح المفصل٣/٤٧.

(٢) ماذكره من أضْرُب للصفة هي أغراض لها،وبَعْضُهم يقتصر على غرضين هما التوضيح في المعارف، والتخصيص في النكرات لأنهما هما الأصل فيما يأت له النعت من أغراض، ولأنهما أشهر الأغراض وأعرفها،وبعضهم زاد فيها ، المدح ، والذم ، والترحم ، والتأكيد، والإبهام ، والتعميم، والحق أنَّ التوضيح في المعارف، والتخصيص في النكرات هما الأصل-ولذلك اقتصر عليهما كثير من النحاة-وما عداهما فرع عنهما. المقرب ص ٤٢٠، أسرار العربية ص ٢٩٣،واللباب١/٤٠٤، وشرح ابن عقيل ٣/١٩١، ١٩٢، وأوضح المسالك ٣/٣٠٠.

(٣) البسملة اختلف أهل العلم فيها ، فقيل: هي آية مستقلة في أوّل كُلّ سورة كتبت في أوّلها ، وقيل: هي بعض آية من أوّل كُل سورة ، أو هي كذلك في الفاتحة دون غيرها ، وقيل: لَيْسَتْ بآية في الجميع ، وإنّما كُتِبَتْ للفصل. زُبْدَة التفسير من فتح القدير ص ١.

(٤) أي بين مشتركين في الاسم قال العكبري: «والغرض من الوصف الفرق بين مشتركين في الاسم... فقطع الاشتراك كقولك:مررت بزيد الظريف، أيْ:أنَّ ثَمَّ جماعة كُلّ منْهُم اسمه«زيد»والمختص بـ «الظرف» منهم واحد» اللباب ١/٤٠٤.

تعالى:﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة﴾[1]. التنوين، والألف واللام، لايجتمعان، لأنَّ التنوين دليل التنكير اللفظي، والألف واللام دليل التعريف اللفظي، والاسم الواحدُ لايكُون مُعَرَّفًا منكرًا في حالٍ واحدة[2].
«أنْ» مفتوحة الهمزة خفيفة النون على أربعة أضْرُب : نَاصِبة للفعل المستقبل[3] كقولك أُرِيدُ أنْ تَذْهَب، ومخففة من الثقيلة يَلْزَمها العوض

---

(١) الحاقة ، آية ١٣.

(٢) اللباب١/٧٧ وجاء فيه « وإنَّما لم يجتمع التنوين والألف واللام لوجهين:
أحدهما : أنَّ الاسم ثقل بالألف واللام ، فلم يحتمل زيادة أخرى.
والثاني: أنَّ الألف واللام يُعَرِّف الاسم، فيصير متناولاً لشيءٍ بعينه ، فيثقل بذلك، بخلاف النكرة فإنها أخف الأسماء».

(٣) و«أنْ» المصدرية الناصبة للمضارع أمّ الباب وأصل أخواتها . لأنَّها تَعْمل ظاهرة ومضمرة ، وتقع في موضعين : أحدهما : في الابتداء، فتكون هي وصلتها في موضع رفع كقوله تعالى"﴿ وأنْ تصُومُوا خَيْرٌ لكم﴾ والتقدير: صَوْمُكم خَيْرٌ لكم، فالمصدر المؤول من أنْ والفعل في محل رفع مبتدأ، والثاني: بَعْدَ لَفْظٍ دَالٍّ على غيْر اليقين ، فتكون هي وصلتها في محل رفع على الفاعليه كقوله تعالى:﴿ألَمْ يأنِ للَّذينَ آمنوا أنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهمْ ﴾ ، وفي موضع نَصْب على المفعولية كقوله تعالى ﴿فَأَرَدْتُ أنْ أعيبَها﴾ ، وفي موضع جَرّ كقوله تعالى:﴿مِنْ قَبْلُ أن يأتِيَ يَوْم لابَيْعٌ فيه ولا خلال﴾.
ولا تقع «أنْ» المصدرية الناصبة بَعدمايُفِيد علمًا - ونحوه- باقيًا على حقيقته كَعلم ورأي، لأنَّها للرجاء والطمع ، فلا يناسبها القطع والتحقق، فإنْ أوّل العلم بما لاقطع فيه كالظن ونحوه جاز وقوعها بَعْدَه، ولذلك أجاز سيبويه : « ماعلمت إلاّ أنْ تَقُومَ» بنصب المضارع ، لأنَّه كلام خرج مخرج الإشارة ، أيْ: ماأشير عَلَيْكَ إلاَّ بأنْ تَقُومَ.
ولايجوز تقدم معمول الفعل على«أنْ» المصدرية ، لأنَّها موصول حَرْفِيٌّ صلته الفعل ومعمول الصلة من تمامها ، فكما لايجوز تقدم الصلة على الموصول، لايجوز أنْ يتقدم معمولها خلافًا للفرّاء مُحْتَجًا بقوله: =

كقولك : علِمْتُ أنْ سيَقُوم زيد[1] وزائدة[2] بَعْدَ « لَمَّـا » ، كقولك : لَمَّا أنْ

رَبَّيْتُه حَتّى إذا تَمَعْدَدا ... كان جَزَائي بالعصا أنْ أُجْلَدا

ولا ينهض أن يكون حجة ، لندرته ، أو إمكان تقدير عامل مضمَر والتقدير: كان جزائي أنْ أجلد بالعصا أنْ أُجْلَدَ، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه ، فيكون (بالعصا) معمول«أنْ» المحذوفه لا المذكورة. وَقَدْ اهملت «أنْ» المصدرية الناصبة مع استيفاء شروط إعمالها ، حَمْلاً لها «ما» المصدرية بجامع أنَّ كُلاً منهما حَرْفُ مَصْدَري ثنائي، ومن إهمالها قراءة ابن محيصن ﴿ لِمَنْ أرَادَ أنْ يُتمُّ الرضاعة﴾ . الكتاب ٣/١٦٨، والمغني ١/٢٧-٣٠، وجواهر الأدب ص ٩٦، والجنى الدّاني ص ٢١٦، واللباب٢/٣١، والمقرب ص ٢٨٦ .

(١) و«أنْ» المخففة من «أنَّ» يَبْقى لها اختصاصها بالاسم وعملها النصب والرفع خلافًا للكوفيين ، زَعَمُوا أنَّها لاتعمل شيئًا ، وشرط اسمها أن يكون ضميرًا مَحْذُوفًا ، وَرُبَّما ثبت كقوله:

فَلَوْ أنْكَ في يوم الرخاء سالتني ... فراقَكِ لَمْ أبْخَلْ وأنْتِ صَديق

وهو مختص بالضرورة على الأصح، وشرط خبرها أن يكون جملة كقوله تعالى:﴿ افلا يَرَوْنَ ألاَّ يَرْجِعُ إليهم قَولاً﴾ ونحو« ظننْتُ أنْ لايَنْتَصر الضعيف» . المغني ١/٣٠، ٣١، إعراب الفعل د./إبراهيم حسن ص ٣٣، ٣٤، اللباب ١/٢٢٠، ٢٢١، وإذا ولى «أنْ» المخففة الفعل ، وحُذِف اسمها لزمها العوض والعوض هو « قد، والسين ، وسوف ، ولم، ولا ، وليس» . اللباب ١/٢٢١.

(٢) فلا يكون لها مَعْنَى سوى التوكيد كسائر الزوائد، وتَرِدُ زائدة في أربعة مواضع:

الأول: وهو الأكثر، واقتصر عليه المؤلف هنا – أنْ تقع بَعْد« لَمَّا الحينية كقوله تعالى:﴿ فَلَمَّا أنْ جاء البشير﴾ وقوله عَزَّ وجل:﴿ ولَمَّا انْ جاءَ رُسُلُنَا لوطًا سيءَ بهم﴾ .

الثاني: أنْ تقع بين «لو» وَفِعْلِ القسم: مذكورًا كقوله: =

جاء زَيْدٌ أكْرَمْتُه، ومُفَسِّرَة بِمَعْنَى:أيْ[1] ، ويقع بَعْدَها المبتدأ ، وفِعْل الأمر، كقولك : آخر دعائي أنْ الحمد لله [2]، وأمَرتُكمْ أنْ اقْضُوا

= فَأُقْسِمُ أنْ لَوْ التَقَيْنَا وَأنْتُمُ   لكان لكم يَوْمٌ مِنَ الشَّرِ مُظْلِمِ

أوْ مَترُوكًا كقوله :

أمَا واللهِ أنْ لَوْ كُنْتَ حُـرًا   وما بِالْحُرِّ أنْتَ وَلا الـعَتِيقُ

الثالث: - وهو نادِر- أن تقع بَيْنَ الكاف ومجرورها ، كقوله:

وَيَوْمًا تَوَافِيْنَا بِوَجْهٍ مُقَسَّـمٍ   كأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

في رواية من جرِّ «ظَبيةٍ».

الرابع: بَعْدَ« إذا » كقوله:

فَأمْلَهَهُ حَـتّى إذَا أنْ كَأنَّـهُ   مُعَاطِي يَدٍ مِنْ لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ

والزائدة لاتعمل شَيئًا، خلافًا للأخفش، فهي علىَ زعمه نَاصبَة للمَضارع ، وأنَّها تُزَاد - عنده- في غير ماسبق. المغني١/٣٤، والجنى الداني ص ٢٢٢، وشرح الأشموني ١/٢٨٦، والهمع ٢/٢٣٣.

(١) وهي كما قال الرّضيّ« لاتفسر إلاّ مفعولاً مُقدَّرًا للفظ دَالّ على معنى القول كقوله تعالى:﴿وناديناه أنْ ياإبراهيم﴾ فـ« ياإبراهيم» تَفْسِير لمفعول« نادَيْنَا» المقدر، أيْ ناديناه بلفظ هو قَوْلنا ياإبراهيم، وكذا قولك : « كتبت أليه أنْ قُمْ» أيْ: كتبت إليه شيئًا هو قُمْ، فـ«أنْ» حَرْف دَالٌّ على أنَّ « قُم» تفسير للمفعول المقدر لـ« كتبت» . وقَدْ تفسر مَفْعُولاً ظاهرًا كقوله جَلّ شأنه ﴿ إذ أوحينَا إلى أمِّك مايُوحَى. أنْ اقْذِفيه﴾ فـ«أنْ» حَرْف دالٌّ على أنّ« اقذفيه» تفسير للمفعول الظاهر «ما». شرح الكافية ٢/٣٥٠.

فـ «أنْ» المفسرة : هي التي يَحْسُن في موضعها « أيْ» ولاتقع إلاّ بَعْدَ جُملَة فيها مَعْنى القول دون حروفه» ولا يَقَع قبلها صَرِيح القول إلاّ والقول مؤوّل بغيره كقوله تعالى:﴿وأوحينا إلى النحل أنْ اتخذي من الجبال بيوتًا﴾وقوله عَزّ وجل﴿ ماقُلْت لهم إلاّ ماأمرتني به أنْ اعبدوا الله رَبّي وربكم﴾ أي« ماأمرتهم إلا بما أمرتني به أنْ اعبدوا الله ، فهي مفسرة على تأويل القول بالأمر . قاله ابن هشام . المغني ١/٣٢.

(٢) أنْ في هذا المثال ليست مُفَسّرة لتقدم المفرد عليها (آخرُ دُعائي) وهو المبتدأ ، وخبره «أنْ الحمدُ لله» فانْ مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن =

حاجتي.

حَدّ النَّهْي: كراهية الفِعْل بِصِيغة مَخْصُوصة مع عُلُو المرتبة [(١)].

«أنْ» مكسورة الهمزة خفيفَة النون على أربعة أضرب: شرطية ، كقولك: إنْ تَقُمْ أَقُمْ[(٢)]، ومخففة من الثقيلة تلزمها اللام كقولك :إنْ زيداً لقائم[(٣)]،

= وخبرها « الحمد لله» والجملة خبر« آخر دعائي» لأنَّ شرط المفسرة أنْ تسبق بجملة فيها مَعْنَى القول دون حروفه ، على ماذكرنا.

(١) يُدَلُّ على النهي بـ«لا» النّاهية الدّاخلة على المضارع نحو قوله تعالى:﴿ لاتُشْرِك بالله﴾ وقولك : لاتهمل الواجب، وتختص «لا» الناهية بالدخول على المضارع ، ومِنْ ثَمَّ عملت فيه ، وكان عملها الجزم حَمْلاً على اللام الطلبية، و« لا» الطلبية: هي الموضوعة أصالة لطلب ترك الفعل، وتكون للنهي نحو« لاتشرك بالله» مع عُلُوّ مرتبة الناهي، وللدّعاء نحو﴿ ربنا لاتؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، رَبَّنا ولا تحمل علينا إصرًا كما حملته على الذين من قبلنا ، رَبَّنَا ولا تحملنا مالاطاقة لنا به ﴾ وللالتماس، كقولك لمساويك ونظيرك من غير استعلاء « لاتهمل» وقد تخرج عن الطلب إلى غيره كالتهديد جازمة أيضًا نحو قولك لغلامك« لاتطعني». جواهر الأدب ص ١٢٢، والمغني ٢٤٦/١، والكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٣٤/٢.

(٢) وسميت «إنْ» شرطية لإفادتها الشرط أي التعليق ، فإنّها – وسائر أخواتها– تدل على تعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط في المستقبل عِنْدَ المتكلم ففي قولك:إنْ«تذاكر تنجح» دلت «إنْ» على تعليق حصول النجاح (الجواب) على حصول المذاكرة(الشرط) أي أنَّه يترتب على حصول المذاكرة حصول النجاح في اعتقاد المتكلم. ولا يليَ «إنْ» الشرطية إلاّ الفعل لفظًا أو تقديرًا ، لأنَّ ذلك مُقْتضى وضعها بأن تدخل على الفعل المناسب للتعليق المأخوذ من أداة الشرط، فإن وَلِيَها اسم نحو« وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره ﴾ أعرب فاعلاً لفعل محذوف دَلّ عليه المذكور والتقدير في الآية وإنْ استجارك أحدٌ ... استجارك. انظر: شرح الكافية ٢٥٣/٢، وجواهر الأدب ص ٩٦، والمغني ٢٢/١، والمقرب ص ٣٠٠، واللباب ٥٠/٢.

(٣) «إنْ» المخففة من الثقيلة ، يجوز فيها بَعْدَ تخفيفها الإعمال نحو«إنْ زيدًا قائم ، والإهمال نحو« إنْ خالدٌ لقائم» ويلزمها اللام الفارقة فرقًا بينها وبين«إنْ»=

ونافية بمعنى « ما » ، كقولك: إنْ زَيدٌ إلاّ قائم[1] ،وزائدة بَعْدَ«ما» كقولك : ما إنْ زَيْدٌ قائم[2].

حَدّ الإضافة المحضة : كلُّ اسم كان لفظه على الإضافة المحضة . والمعنى على الاتصال[3].

= النافية ، أمّا إنْ عملت فاللام لَيستْ بلازمه لأنّ العمل كاف في الدلالة على الفرق، فإن دخلت اللام جاز للتوكيد، وحكى سيبويه« إنْ عَمْرًا لمنطلق. بالإعمال مع وجود اللام . الكتاب ١٣٩/٢، ١٤٠.

(١) وهي غَيْر مختصة ومِنْ ثَمَّ منع سيبويه إعمالها فهي عنْدَه حرف نفي دخل على ابتداء وخبره وكذلك عند المبرد ، وأجاز الكسائي وجُلّ الكوفيين ، وابن السّراج والفارسي إعمالها لمشاركتها «ما» في نَفْي الحال ، وللسماع وهو أقوى حجة، فقد حكى إعمالها في لغة أهل العاليه قالوا« إنْ أحَدٌ خَيْرًا من أحَد إلاّ بالعافية . وانظر : الكتاب ١٥٢/٣، والمقتضب ٣٥٩/٢، ورصف المباني ص ١٠٧، والمغني ٢٣/١.

(٢) وأكثر مازيدت بَعْدَ «ما» النافية إذا دخلت على جملة فعليّة كقول الشاعر:

مَا إنْ أتَيْتُ بِشَيْءٍ أنْتَ تكْرَهُــهُ ... إذَنْ فَلاَ رَفَعَتْ سَوْطي إليَّ يَدِي

أو اسمية كقوله :

فمــا إن طـــبّنا جُـــبْنٌ وَلَكِنْ ... مــنَايَانا وَدَوْلـــةُ آخـــرينا

وهي إن دخلت على«ما» الحجازية كفتها عن العمل كما في البيت الثاني، وأمّا قوله :

بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أنْتُم ذَهَبًا ... ولا صَرِيفًا وَلَكِنْ أنْتُم الخَزَف

في رواية من نصب« ذهبًا ، وصريفًا» فخرج على أنها نافية مؤكدة لِمَا. المغني٢٥/١ وقدْ تُزَاد بَعْدَ«ما» الموصولة الاسمية كقوله:

يُرَجّي المرءُ مَا إنْ لا يَــرَاه ... وتعــرض دُونَ أدْنَاه الخُــطُوبُ

وبَعْدَ «ما» المصدَرية كقوله :

وَرَجّ الفَتَى للْخَيْر ماإنْ رأيته ... عَلَى السِّــنِّ خَيْرًا لايزال يَزِيدُ

وبَعْدَ«ألا» الاستفتاحية كقوله:

ألاَ إنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كئيبًا ... أحَاذِرُ أنْ تَنْــأى النّوَى بِغَضُوبا

المغني٢٥/١، ورصف المباني ص ١٠٩، ١١٠.

(٣) وتُسَمّى الإضافة المعنوية لإفادتها أمرًا معنويًا ،وتُسَمّى محضة، أيْ خالصة =

حَدّ غير المحضة: كُلُّ اسم كان لفظه على الإضافة، والمعنى على الانفصال[1].

«مِنْ»[2] تكون لابتداء الغاية كقولك: خَرَجْتُ مِنَ المسجد[3] ، وتكون تبعيضًا ، كقولك: شَرِبْتُ مِنَ الماء ، أيْ:بَعْضَهُ، وتكون زائدة بَعْدَ النفي، كقولك: ماجاءني مِنْ أحد، أيْ : أحَدٌ، وتكون لاستخراج المعنى.

وصف النكرة إذا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا نُصِبَ على الحال، كقولك: هذا رَجُلٌ قائم، فإذا قُلْتَ : هذا قائمًا رَجُلٌ، نصبته على الحال[4] ، وكذلك ماأشْبَهَهُ.

جمع التكسير[5]،على أربعة أضْرُب:ضَرْبٌ حروفه أكثر من حروف واحده،

= مِنْ تقدير الانفصال ، وتقيد، تَعَرّف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة كغلام زَيْد، وتخصصه إن كان نكرة ، كغلام امرأة.

(١) وتُسَمّى الإضافة اللفظية ، لإنَّها أفادت أمرًا لفظيا ، وغير محضة ، لأنَّها في تقدير الانفصال، والغرض منها التخفيف بحذف التنوين نحو« ضَارُِيد» ورفع القبح كما في « مَرَرْتُ برجل حسنِ الوجهِ، وانظر ص   من الأصل والتعليق.

(٢) سبق حديث المؤلف عنها وتعليقنا عليها ص٤٦.

(٣) لأنَّ الحال تَلْتَبس بالصفة في حال النَّصْبِ نَحْو: رَأيْتُ رَجُلاً قائمًا ، فإذا قُدِّم« قائم» على رَجُلٍ» تعين الحال، لأنَّ الصفة لاتتقدم على الموصوف.

(٤) قال العكبري« وحَدّهُ: كُلُّ اسم جمع تَغَيَّر فيه لفظ واحده ، ومن هنا يُسَمّى تكسيرًا لِتَغَيّر هيئة واحده كما تتغير هيئة الإناء بالتكسير» اللباب ١٧٨/٢، وأسرار العربية ص ٦٣.

(٥) المحفوظ في جمع «فَتًى» « فِتْيَة» بزنة فِعْلَة، أمَّا قولهم في جمع « فتىً، فِتيان» فقليل، لأن«فِعْلان» يطرد في جَمْع ماعينه واو: من فُعْل أو فَعَل؛ نحو: عود وعيدان ، وحُوت وحيتان ، ودار ، وديران ، وقاع ، وقيعان ، وتاج ، وتيجان ، أو في اسم على فُعَال كغُرَاب، وغِرْبان، أو على فُعَل ، كصُرَد، وصِرْدان، وهو قليل في غير ماذكر، ومن القليل فَتًى وفِتْيَان. شرح ابن عقيل ١٢٨/٤، ١٢٩، أوضح المسالك ١٣٩/٤.

كقولك: فَتىً وفتيان[1] وضَرْبٌ حروفه أقَلّ من (حروف) واحده، كقولك :

كتابٌ وكتب، وضَرْبُ حروفه مِثْلُ حروفِ واحده في العدد والحركة والسكون، ويختلف في الحكم مثل : فُلْك ، فإنَّه يكون واحدًا وجمعًا[1] كقوله تعالى:﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾[2] فهذا واحدٌ، ﴿ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾[3] فهذا جمع،

العَدَد مِنْ ثلاثة إلى أَحَدَ عَشَر[4] يُضَاف إلى أدْنى العدد، كقولك:ثلاثة أفْلُس، وخمسة أثْوَابٍ، وسبعَة فِتْية، وعَشَرَة أقفرةٍ ، هذا إذا كان الاسم له جمع قِلَّة، فإنْ لم يكن له جَمْعُ قِلّة أضيف إلى جمع الكثرة كقولك:ثلاثةُ رِجَال[5].

---

(١) قال العكبري:« وتارة يكون على لفظ الواحد، وهو في التقدير مختلف نحو: فُلْك» فإنَّ الفاء فيه مضمومة في الواحد والجمع ، ولكنّ يجب أن يُعْتَقَد أنَّ الضمة في الجمع غيرها في الواحد، لأنّا وجدنا الضمة تكون لمَا الواحدُ فيه مفتوح أو مكسور، نحو فَدّان وفُدُن، وحِمَارٌ وحُمُر، فَدَلّ على أن حدوث الضمة في هذا الجمع مُعَلّلٌ بالجمع ، وهذا مثل ضَمّ العين في«عُرَيْب» في التصغير لأنَّها غير الضمة في المكبر، لأنّ أوّلَ المصغر يُضَمّ بكل حال... وعلى هذا تقول في « هجان، ودِلاص» الكسرة والألف في الجمع غيرهما في الواحد» . اللباب ١٧٨/٢، وانظر: الكتاب ٥٧٧/٣، وأسرار العربية ص ٦٣، ٦٤.

(٢) يس آية ٤١، و« فُلْك» مفردًا كـ« قُفْل» . والصافات آية ١٤٠.

(٣) الحج آية ٦٥« وفُلْك» جمعًا كـ «خُضْر».

(٤) الأحد عشر لَيْسَ بداخل في حكم العدد الثلاثة والعشرة وما بينهما ، لأنَّها أعداد مفردة ، وأحد عشر مركب، فاعتمادًا على هذه القرينة قضينا بخروج مابَعْدَ«إلى»كقوله تعالى﴿ وأتموا الصِّيَام إلى الليل﴾ وكقوله ﴿ فنظرة إلى مَيْسَرةٍ﴾ المغني ٧٤/١.

(٥) أي أنَّ الكلمة التي لها جمعان جمع كثرة ، وجمع قِلّة يكون تَمْييز العدد من ٣:٠-١ بجمع قلتها هو الأعم الأغلب، فإن لَم يكنْ للكلمة إلاّ جمع كثرة نحو«رَجُلٌ ورجال» صَحّ التمييز به بغير ضعف، تقول:عَشَرَة رِجالٍ ،وحكم =

«رُبَّ» تُضْمَرُ بَعْدَ ثلاثة أحْرُفٍ ، وهي : الواو ، والفاء، وَبَلْ ، فالواو كقول الشاعر:

❖ وقاتم الأعْمَاقِ خَاوي المُخْتَرَق❖[1]

والفاء كقول الشاعر:

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ[2]

= مميزه الجرّ بإضافة العدد إليه . المقرب ص ٣٣٥، وشرح ابن عقيل ٤/٦٧، واللباب ١/٣٢١، والعدد ثلاثة وعشرة وما بينهما يُذكّر مع المؤنث ويُؤنث مع المذكر. اللباب١/٣٢٠.

(١) قائله رؤبة بن العجاج، والبيت من الرجز: و« القائم» كالأقتم : الذي تعلوه القتمة ، وهو لون فيه غبرة وحُمْرة، و« أعماق» جمع« عَمق» بفتح العين وضمها ، وهو مابَعُدَ من أطراف الصحراء، و«الخاوي» الخالي و«المخترق» مهب الرياح ، وهو اسم مكان من قولهم: خرق المفازة واخترقها ، إذا قطعها ومَرّ فيها.
وانظر: الكتاب ٤/٢١٠، والخصائص ١/٢٦٥، وشرح المفصل ٢/١١٨، والأشموني ١/١٢، والخزانة ١/٧٨، والمزهر١/٢٦٣، وديوان رؤبة ص١٠٤، وابن عقيل ١/٢٠، وسر الصناعة ٢/٦٣٦، والشاهد فيه« وقاتم الأعماق» حيث جُرّ «قاتم» بـ« رُبَّ» المحذوفة بَعْدَ الواو.

(٢) قائله المنتخل الهذلي، وقيل تأبط شرًا، صدر بيت من الوافر وعجزه:
.... نواعم في البرود وفي الرياط
و« الحور العين» واسعات العيون- و« الرياط» جمع ريطة : الثوب من قطعة واحدة ، وانظر: شرح المفصل ٢/١١٨، والأشموني ٢/٢٣٢، والإنصاف ١/٣٨٠، الأمالي الشجرية ١/٣٦٦، والمرتجل ص ٢٢٥، وشرح أشعار الهذليين ٣/١٢٦٧.
الشاهد فيه « فَحُورٍ» حيث جَرّ لفظ (حورٍ) بـ «رُبَّ» المحذوفة بَعْدَ الفاء.

وأمَّا «بل» فكقوله:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفجاج قَتَمُهْ   لايُشْتَرى كتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ[١]

«إذًا»[٢] حرف معناه الجواب والجزاء[٣]، وتَنْصِبُ الفعل المستقبل

---

(١) قائله رؤبةبن العجاج والبيت من الرجز ، و« الفجاج» جَمْ فَجّ ، الطريق الواسع، و« القتم» الغبار، و« الجَهْرَم» البساط،والشاعر يصف نفسه بالصلابة في الأسفار.الإنصاف ٥٢٩/٢، وشرح المفصل ١٠٥/٨، واللباب ٣٦٦/١، والمغني١١٢/١، والأمالي الشجرية ١٤٤/١، والهمع ٢٦/٢، وشرح ابن عقيل ٣٧/٣.

والشاهد فيه« بل بَلَدٍ» حيث جُرّ «بلد» بـ«رُبَّ» المحذوفة بَعْدَ«بل».

(٢) اتفق العلماء على أنّ «إذًا» في القرآن الكريم.. تكتب بالألف ويوقف عليها بالألف، أمَّا في غير القرآن فالنحاة مختلفون في كتابتها والوقف عليها ، والذي عليه الجمهور- وهو الصحيح- أنَّ نونها تبدل في الوقف ألفًا تشبيهًا لها بتنوين المنصوب، ويوقف عليها بالألف، وقيل: يوقف عليها وتكتب بالنون، عُزِي ذلك إلى المازني، والمبرد، ويرى الفرَّاء وابن خروف أنَّها إنْ عملت كتبت بالألف لمنع العمل التباسها بـ«إذا» الظرفية، وإلاّ كتبت بالنون للفرق بينها وبين «إذا» الجنى الدّاني ص ٣٩٦، وشرح الأشموني ٢٩١/٣.

(٣) قال سيبويه«وأمَّا (إذَنْ) فَجَوَاب وجزاء» الكتاب ٢٣٤/٤، وقال ابن عصفور «وإذَنْ» ومعناها الجواب والجزاء» المقرب ص ٢٨٦.

والمراد بكونها للجواب أنْ تقع في جواب كلام آخر ملفوظ أو مُقَدّر، سواء أوقعت في أوّله أم حشوه أم آخره، ولا تقع في كلام مُقْتَضَب ابتداءً لَيْسَ جوابًا عن شَيْءٍ فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت«حرف جواب» والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر، فإذا قال خالدٌ سآتيك. فتقول: إذن أُكْرِمَك ، فهذا كلام قد أجبته به ، وصار إكرامك جزاءً له على إتيانه، وقَدْ تتمحض للجواب.. قاله الفارسي- وهو حق- بدليل أنَّه يُقال: أُحِبُّك ، فتقول: إذن أظُنّك صَادقا. إذْ لامجازاه هنا ، إذ لامدخل للجزاء في الحال، ولأنَّ ظن الصدق لايصلح جزاءً للمحبه.

بشروط منها،أن تكون جوابًا(١)، ومنها أن تكون في ابتداء كلامك(٢)، ومنها ألاّ يَعْتَمِدَ مابَعْدَه على ماقبله، ومنها أن يكون الفعل فِعْلاً مستقبلا(٣)، كقول القائل :أنا أقصدك، فتقول: إذًا أُكْرِمَك، فهذه جامعة للشروط ، فإن بطل واحدٌ من الشروط بطل عملها .

الحروف (المصدرية)(٥) ثلاثة ، وهي: («أنْ» المصدرية) (٦) الموصولة و«ما»

---

(١) اللباب ٢/٣٤.

(٢) أي أن تكون في أوّل الجواب بحيث لايَسْبِقُهَا شَيْءٌ له تعلق بما بَعْدَها . فإذا لم تتصدر أهملت، فيجب إهمالها إن وقعت حَشْوًا في الكلام بأنْ اعتمد مابَعْدَها على ماقبلها ، وذلك في ثلاث مسائل:
إحداها: أن يكون مابَعْدَها خبرًا في الحال عمَّا قَبْلَهَا ، نحو : أنَا إذَنْ أزُورُك، وإنِّي إذَنْ أزورك، وكان خالدٌ إذن يزورك، أو خبرًا في الأصل نحو: ظننت خالدًا إذَنْ يزورك.
الثانية : أن يكون مابَعْدَها جوابًا لشرط قبلها نحو« إنْ تذاكر إذن أساعدك .
الثالثة : أن يكون مابَعْدَها جوابًا لقسم قبلها نحو« واللّهِ إذن لأجْتَهِدَنّ.

(٣) إجراء لها مجرى سائر النواصب، ولأنّ شأن الناصب أنْ يخلص المضارع للاستقبال.

(٤) فلو كان الفعل بَعْدَها حالا لم يَنْتصِبْ نحو« أن يقول لك رَجُلٌ، أُحِبُّك» فتقول: إذنْ تَصْدُقُ» فالمضارع بَعْدَها هنا مرفوع لأنّه حال . الكتاب ٤/١٣-١٦، والجنى الدّاني ص ٤٣، ٤٤ . ويبقى من الشروط: ألاّ يكون معها حَرْفُ عطف، وألاّ يُفْصَل بينها وبين الفعل بغير اليمين و«لا»، اللباب٢/٣٤، ٣٦، الكتاب ٤/١٢، ١٣ ورصف المباني ص ٦٦.

(٥) زيادة يقتضيها السياق. نحو« وأن تصوموا خير لكم : أي صيامكُم.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

المصدرية و«أنَّ» التي تنصب الاسم وترفع الخبر[1]، فهذه مع مابَعْدَها في تأويل مصدر[2].

المؤنث يكون بصيغة ، مِثْلُ: هِنْد[3]، وبالتاء، مِثْل: مسلمة[4]، وبالألف

---

(١) في الأصل: أنَّ التي تنصب الفعل والاسم وترفع الخبر. وما أثبته هو الصواب.

(٢) فمثال «أنْ المصدرية﴿ ألم يأنِ للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم..﴾ أي: خشوع وقوله تعالى:﴿ فأردت أن أعيبها﴾ أي عيبها » وهي موصول حَرْفِيّ تحتاج إلى جملة صلة وليس فيها عائد. وانظر ص ٨٠ من التعليق.
ومثال«ما» بَسُرُّ المرءَ ماذهب الليالي» أيّ : ذهاب الليالي.
ومثال: أنَّ « عَلِمْتُ أنَّ الحَقَّ واضِحٌ، أي: علمت وضوح الحقّ.
ومن الحروف المصدرية «كَي» في نحو قولك« جئت لكي أسلم عليك» فالمضارع منصوب بها وهي والفعل في تأويل مَصْدَرٍ مجرورٍ باللام قبلها.
و«لَوْ» نحو ﴿ ودّوا لو تَدْهن فيدهنون﴾﴿ أي ودّوا إدهانك أي ملاينتك.

(٣) التأنيث في « هِنْدَ» حقيقي، ولابُدَّ في لفظ المؤنث الحقيقي من علامة تانيث ظاهرة ، أو مُقَدَّرة نحو: فاطمة . سُعْدَى - حَسْنَاء، هِنْد- سعاد. ولايُقَدَّر من علامات التأنيث إلاّ التاء، لأنَّ وضعها على العروض والانفكاك، فيجوز أن تُحْذَف لفظًا وتقدر بخلاف الألف فإنّها لازمة.

(٤) والأصل في التاء أن يُؤتى بها فارقة بين المذكر والمؤنث في الصفات وينقاس ذلك في اسم الفاعل نحو« قائم، وقائمة ، واسم المفعول نحو: محمود، ومحمودة ، ومشكور، ومشكورة، والصفة المشبهة نحو« حَسَن وحسنة ، وجميل وجميلة ، النَّسَب بالياء، نحو: قَاهِرِيّ وقَاهِرِيَّة ، أمَّا دخولها فارقة بين المذكر والمؤنث في الأسماء الجامدة فسماعي نحو« رَجُلَة، وامرأة، وإنسانة، وغلامه، والغالب في الأسماء الجامدة أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها ، بِوضْعِ اسم خاص لكل منهما نحو« رجل، وامرأة، وغلام وجارية ، وبعير، وناقة . شرح الكافية ١٦٢/٢.

المقصورة ، مثل: حُبْلَى[1]، وبالألف الممدودة مثل: صَحْرَاء، و حَمْرَاء[2].
«كان» على خمسة أضْرُب: ناقصة ، ترفع الاسم وتنصب الخبر[3]، كقولك: كَانَ زَيْدٌ قائمًا، وتامة ، فلا تحتاج إلى خَبَر، كقولك: كان زَيْدٌ[4] ، وزائدة ، فلا تحتاج إلى اسم ولا خبر، كقولك: زَيْدٌ كَانَ قائم[5].(و) بِمَعْنَى

---

(١) وتُعْرَف بالألف يلحق الاسم الذي هو فيه تنوين ولا تاء، وإنَّما لَم يَلْحَق ماهي فيه التنوين لأنَّها مانعة له مِنَ الصرف، ولا التاء حَتَّى لاتَجْتَمع علامتا تانيث. شرح الكافية ٢/١٦٦.

(٢) وأصلها المقصورة زيدت ألف قبلها فقلبت المقصورة همزة فنحو: صحراء، أصلها صَحْرَى زيدت ألف قبل المقصورة فقلبت الثانية همزة فصارت صحراء. شرح الكافية ٢/١٦٧.

(٣) وهو عند الكوفيين منتصب على القطع « يعنون الحال، ويَرُدّه أنَّ الحال لايكون معرفة ولا مضمرًا ، ويَصِحّ حَذْفه، ولَيْس كذلك خبر«كان» لأنَّه مقصود الجملة ، ألا ترى أنَّه لو قال: كان زَيْدٌ قائمًا ، فقال قائل: لا، كان النفي عائدًا إلى القيام ، لا إلى كان» اللباب١/١٦٧.

(٤) فإن كانت «كان» تامةً أي مُسْتَغْنيَّة بمَرْفوعها فبمعنى«حَضَر نحو كان زيد أي حَضَر، وبمعنى«حدث» نحو« كان أَمْرٌ أي حدث، وبمعنى «كَفَل» نحو« كُنْتُ الصَّبي أي : كفلته. وبمعنى « غَزَل» نحو« كُنْتُ الصُّوفَ، أيْ غزلته، وبمعنى«حَصَل» نحو﴿ وإن كان ذو عسرة ﴾ أي وإنْ حصل، المقرب ص ١٠١، وأوضح المسالك ١/٢٥٤، وأسرار العربية ص ١٣٤.

(٥) وكان الزائدة لاتقع في أوّل الكلام ، لأنَّها فرع ومُؤكدة ، وتقدمها يَخِلّ بهذا المعنى. اللباب١/١٧٣. وقال ابن هشام« تختص« كان» بأمورٍ منها جواز زيادتها بشرطين:

أحدهما : كونها بلفظ الماضي وشَذَّ قول أُمّ عَقِيل

﴿ أنْتَ تكون مَاجِدٌ نبيل﴾

والثاني: كونها بين شيئين متلازمين لَيْسَا جارًا ومجرورًا نحو: «ماكَانَ =

الشأن، فتقع الجمل بَعْدَها ، كقولك: كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، أيْ: كان الشأنُ زَيْدٌ قائم[١]، وبمعنى صار، وهي للانتقال من حال إلى حال، كقولك: كان البسْرُ رَطْبًا، أي: صَار[٢].

«الألف» التي تلحق ضَمِير التأنيث في ضَرَبْتُهَا«و« أكرمتها» إنَّما دخلت لتُظْهِرَ الهاء من الخفاء إلى الإبانة[٣].

إنَّما ضُمَّ أوّل مالم يُسَمَّ فاعله، مثل: ضُرِب، ويُضْرَب، ليَدُلّ من أوّل وهلة على أن الفعل مبني للمفعول دُون الفاعل[٤]، واعلم أنَّ فِعْلُ مالَمْ يُسَمّ

= أحْسَنَ زيدً» ، وقول بَعْضِهِم» لم يُوجَد كان مِثْلُهُمْ» وشذ قوله:

◆ عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ المِرَابِ ◆

ولَيْسَ من زيادتها قوله:

وجيران لنا كانوا كِرام

لرفعها الضمير خلافًا لسيبويه » أوضح المسالك ١/٢٥٥-٢٥٨، وانظر: شرح المفصل ٧/٩٨، ٩٩، وأسرار العربية ص ١٣٦، والمقرب ص ١٠٠ .

(١) فاسمها ضِمير الشأن والحديث وخبرها الجملة بَعْدَها قال الشاعر:

إذا مِتّ كان الناسُ صِنْفَان شَامِتٌ وآخر مُثْنٍ بالّذِي كُنْتُ أصْنَعُ

أي: كان الشأن والحديث الناس صِنفان.

(٢) ومنه قوله تعالى:﴿ فكان من الكافرين﴾ و«كان من المغرقين﴾ أيْ: صار . أسرار العربية ص ١٣٦، ١٣٧.

(٣) قال ابن جنّي« ومن ذلك زيادتها (يَعْنِي الألف) بَعْدَ هاء الضمير علامةً للتأنيث، وذلك نحو« رأيتها» و«مررت بها» فالاسم هو الهاء ، وأمَّا الألف فزيدت علمًا للتأنيث..» سر صناعة الإعراب ٢/٧٢٦.

(٤) فإن قيل: فَلِمَ وجب تغيير الفعل إذا بُنِي للمفعول؟ قيل: لأنَّ المفعول يَصِحُّ أن يكون هو الفاعل، فلو لم يُغَيَّر الفِعْلُ لم يُعْلَم هل هو الفاعل بالحقيقة ، أم قائم مقامه. أسرار العربية ص ٩١.

وقال العكبري: وإنّما غُيِّر لفظ الفعل ليدل تغييره على حذف الفاعل، =

فاعله لايكون إلاّ من الأفعال المتعدية ، ولا يُصَاغ من اللازم[1] ، قال الشيخ أبو الفتح عثمان بن جنّي[2] ، فإن لم يكن الفعل مُتَعَدِّيًا لم يجز إلاّ

= وإنّما ضُمّ أوّله ، وكسر ماقبل آخره في الماضي.. لأنّه خُصّ بصيغة ، لايكون مثلها في الأسماء ولا في الأفعال التي سُمّى فاعلها لئلا يلتبس» اللباب ١٥٧/١.

(١) قال العكبري« وإنّما لَمْ يَجُز بناء الفعل اللازم لِمَا لم يُسَمَّ فاعله ، لأنّه يَبْقَى خبرًا بغير مُخْبَرٍ عنه ، كقولك: جلس، وقَدْ ذهب قوم إلى جوازه على أن يكون المصدر المحذوف مُضْمَرًا فيه . وساغ حَذْفه بدلالة الفعل عليه ، وهذا ضعيف جدًا ، لأنّ المصدر المحذوف لايُفيد إسناد الفعل إليه إذا كان الفعل يُغْنِي عنه ، ولا يصح تقدير مصدر موصوف ولا دالّ على عدد ، إذ لَيْس في الفعل دلالة على الصفة والعدد» اللباب١/١٥٨، ١٥٩.

وقال أبو البركات الأنباري« فإن قيل: فهل يجوز أن يُبْنَى الفعل اللازم للمفعول به؟ قيل: لايجوز ذلك على القول الصحيح ، وقد زعم بَعْضُهُمْ أنّه يجوز ولَيْس بصحيح إلاّ أنّك لو بنيت الفعل اللازم للمفعول به ، لكنت تَحْذف الفاعل، فيبقى الفعل غير مستند إلى شيء ، وذلك محال، فإنْ اتصل به ظرف الزمان ، أو ظرف المكان ، أو المصدر أو الجارّ والمجرور، جاز أنْ تبنيه عليه.» أسرار العربية ص ٩٣.

وقال ابن جنّي« اعلم أنّه قَدْ يجوز أن تَبْنِي . فَعُل» للمفعول، ولكن لايكون المفعول مفعولاً صحيحًا ، وذلك نحو قولك : ظُرِفَ في هذا المكان؟ كما تقول: قَدْ انْقُطِع بالرّجُل» ، وكُلّ فعْل لايَتَعَدّى فَهُوَ مُتَعَدٍّ إلى الظروف، وبحروف الجر ، فإذا كان كذلك جاز أنْ تقيم الظروف، والجار والمجرور مُقَام المفعول به ، وإنّما يريد أبو عثمان أنّ«فَعُل» لايتعدى إلى مفعولٍ به، نحو: زَيْدٍ وعمرو» . المنصف ٢١١/١، ٢١٢.

(٢) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي توفي سنة ٣٩٢هـ كان إمام النحو واللغة والأدب في القرن الرابع ، أبوه رومي يوناني كان مملوكًا لسليمان بن=

أنْ تذكر الفاعل، لئلا يكون الفعل حديثا من غير مُحَدَّث عنه[1].

مسألة: أجمع النحويون على أنَّ أصل « لَمْ أُبَلِهِ » ، لَمْ أُبَالِي، فحيث حُذِفَ حرف الجزم « الياء»[2] بَقِي «لَمْ أُبَالِ» فَلَمَّا جَاء كثيرًا في كلام العرب على فعال« لَمْ يَعْتَدّوا بحذف الياء، ثُمَّ حذفوا الكسرة من اللام، فسكنت اللام[3]، والألف قبلها ساكن، فَحُذِف الألف للالتقاء الساكنين فبقى « لَمْ أُبَلْ» ثُمَّ عُوِّض اللام كسرة ، والحقوه هاء السكت ، لتخرج حركة اللام من الخفاء إلى الإبانة ، فقالوا لَمْ أُبَلِهِ.[4].

= فَهْد بن أحمد الأزدي، مولده بالموصل، ووفاته في بغداد. نزهة الألباء ص ٢٤٤، البغية ٢/١٣٢.

(١) انظر المنصف ١/٢١١-٢١٢، وأسرار العربية ص ٩٣، واللباب ١/١٥٨.

(٢) وإنّما حُذفت «الياء» للجازم، وأصل الفعل» أُبَالي» فَلَمَّا دخلت«لم» حُذفت «الياء» لأنَّ المضارع إذا كان معتل الآخر يُجْزَم بحذف حرف العلّة فَلَمّا دخلت «لم» عليه صار «لَمْ أُبالِ» بحذف الياء.

(٣) فصار سكون اللام كحذف النون من «يكن» لمّا قالوا: لم يَكُ . الكتاب ٤/٤٠٥، ولمّا سكنت اللام حُذفت الألف فرارًا من التقاء الساكنين فصار«لَمْ أُبَلْ» ثُمّ كسروا اللام وأتوا بهاء السكت لبيان حركة اللام.

(٤) قال سيبويه« وسألته عن قولهم:لَمْ أُبَلْ: فقال هي من : ياليت، ولكنهم لمّا أسكنوا اللام حذفوا الألف، لأنّه لايلتقي ساكنان، وإنّما فَعَلُوا ذلك في الجزم ، لأنّه موضع حذف ، فَلَمّا حذفوا « الياء» التي هي من نفس الحرف بَعْدَ اللام صارت عندهم كنون«يكن» حيث اسكنت اللام هنا بمنزلة حذف النون من «يكن» ... وزعم الخليل أنَّ ناسًا من العرب يقولون: لَمْ أُبَلِه: ولا يزيدون على حذف الألف حيث كثر الحذف في كلامهم، كما حَذَفُوا ألف احْمَرَّ وألف عُلَبِط وواو غَدٍ». الكتاب ٤/٤٠٥، وانظر المسائل المشكلة (البغداديات) ص ٤٣٦، ٤٣٨.

مسألة: قد اختلف البصريون والكوفيون في توالي الفعلين[1]، فالكوفيون يَذْهَبون إلى إعمال الأول، وذلك في مثل ضَرَبَني وضَرَبْت زيد، ويَسْتَدلّون على جَوَازِهِ بقول امرئ القيس[2]:

وَلَوْ أنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَة   كَفَاني ولَمْ أَطْلُبْ قَليلٌ مِنَ الْمَال
ولَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَـــجْدٍ مُؤَثَّلٍ   وقد يُدْرِك المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمثالي[3]

(١) إذا تنازع العاملان ، فلا خلاف في إعمال أيهما شئت ، وإنّما الخلاف في أيهما أولى بالعمل، فالكوفيون يُعْمِلُون الأوّل لسبقه ، والبصريون يَعْمِلُون الثاني لقربه، وبتتبعنا لما حملوه على التنازع من آيات القُرآن وجدناها جارية على إعمال العامل الأقرب إلى المعمول، ولَيْسَ ثَمَّة شك في أنّ اتباع أسلوب القرآن الذي هو أفصح كلام وأرقى أسلوب أحرى وأولى. وانظر: الإنصاف ١/٨٣-٩٦، شرح الأشموني ومعه الصبان ٣/٢٣، وشرح الكافية ١/٧٣، اللباب١/١٥٣، والمقتضب ٤/٧٢-٧٩، وابن عقيل٢/١٢٧، وأوضح المسالك ٢/١٩٨، والكتاب ١/٧٣.

(٢) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث تُوفي سنة ٨٠ قبل الهجرة تقريبًا ، أشهر شعراء العصر الجاهلي، قتل بنو أسد أباه ، وأخفق في الثأر له ، وفي استرداد ملكه. الشعر والشعراء ١/١٠٥، وطبقات الشعراء ١/٥١.

(٣) قائلهما امرؤ القيس والبيتان من الطويل، قال سيبويه« فإنما رفع لأنّه لم يجعل القليل مطلوبًا، وإنّما كان المطلوب عنده الملك» الكتاب ١/٧٩ وقال ابن هشام« وليس من التنازع قول امرئ القيس (ولو أنّ ماأسعى...) وذلك لأنّ شرط هذا الباب أنْ يكون العاملان موجهين إلى شيء واحد... ولو وَجّه هنا (كفاني) و(أطلب) إلى قليل فَسَد المعنى» قطر الندى ص ١٩٩
قُصَارى القول: البيت ليس من باب التنازع لأنّ حمله عليه يترتب عليه فساد المعنى، وانظر شرح الكافية ١/٧٣، والإنصاف ١/٩٣، واللباب ١/٧٦، والمقتضب ٤/٧٦.

أمَّا البصريون، فلا يجيزون ذلك أصلاً؛ ويقولون : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زيدًا، ولا يعملون إلاّ الفعل الأقرب[1]، ويَستَدلُّون بقول كثير عَزّة[2]:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا[3]

---

(١) انظر: الكتاب ١/٧٣، ٧٤، واللباب ١/١٥٤، والمقتضب ٤/٧٢، ٧٣.

(٢) هو أبو صخر كثير بن عبد الرحمن ، توفي سنة ١٠٥هـ. صاحب عَزّة بنت جميل كان متعصبًا لآل البيت أشد التعصب. الأغاني ٩/٣، الشعر والشعراء ١/٥٠٣.

(٣) قائله كُثَيِّر عَزّة ، والبيت من الطويل» ممطول» اسم مفعول من مَطَل يَمْطله» إذا لواه بدينه وسوّف في قضائه ، ولم يؤدّه ، و«مُعَنًّى» اسم مفعول من قولك عَنَّى الأمر فلانًا » إذا شق عليه وكان سببا في عنائه وشقوته.

وانظر: الإنصاف ١/٩٠، وشرح الأشموني ٣/٢٤، وأوضح المسالك ٢/١٩٥، الشاهد في قوله«وعَزّه ممطول مُعَنًّى غريمها» فإن ظاهر هذه العبارة أنّها من باب التنازع لتقدم عاملين وهما«ممطول» و«مُعَنًّى»وتأخر عنهما معمول واحد وهو« غَرِيمها»فَكُلّ واحدٍ من العاملين يطلبه نائب فاعل، لأنَّ كُلاً منهما اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول وقد أعمل الشاعر العامل الثاني، لأنّه لو أعمل الأول لوجب عليه أن يقول» وعَزّه مَمْطُولٌ مُعَنًّى هو غريمها » فيكون «هو»نائب فاعل «مُعَنًّى» و«غريمها» نائب فاعل«ممطول» فإن قيل: فلماذا لايكون في«مُعَنًّى»ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل له،على تقدير إعمال ممطول فيّ «غريمها» والجواب: إن قوله « عَزّة» مبتدأ وخبره« ممطول»،وهو وصف لـ «غريمها» لا وصف عَزّة ر على غَيْر مبتدئه ، وإذا جرى ضمير الخبر على غير مبتدئه وجب إبراز ذلك الضمير، وعدم إبرازه دليل على إعماله الثاني، والصواب أنّه لَيْس من باب التنازع بل «غريمها» مبتدأ،و«ممطول» خبر» وكذلك «مُعَنًّى» أو «ممطول» خبر و«معنى» صفة له ، أو حال من ضميره» الإنصاف ١/٩٠، ٩١، أوضح المسالك ٢/١٩٥وما بعدها .

فأعمل الثاني لمّا كان أقرب ، والدليل على ذلك أنّه لم يُبْرِزْ له ضميرا، ولو أنّه أعمل الأول وهو « ممطول» لافتقر إلى إبراز الضمير الراجع إلى اسم المفعول الذي ناب عن الفعل، وكان يكون تقدير الكلام وجوازه: مَمْطول» مُعَنَّى غريمُهَا هو ، فَلَمّا لم يكن كذلك لم يَحْتَجْ ضمير، والنحويون يجمعون على أنَّ الفعل إذا جرى على غَيْر من هوله أُبْرِز له ضمير يعود إليه[1]، وممّا يَسْتَدِلُّ البصريون به قوله سبحانه وتعالى:﴿ قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [2] ولَو لم يكن أعمل الثاني لكان الواجب فيه «قال آتوني قِطرًا أُفْرِغْهُ عليه».

---

(١) ليس إجماعًا فالكوفيون لايُوجبون إبراز الضمير الضمير من الوصف إذا جرى على غير موصوفه. الإنصاف ٥٧/١.

(٢) الكهف ، آية ٩٦.

مسالة في مَنْع مَنْ عَكَسَ الضمير، قولهم . مرتبة الفاعل أنْ تكون مُقَدَّمة، كقولك : ضَرَب زَيْدٌ غُلامَهُ، فـ«زَيْدٌ» هو الفاعل، إذْ له رتبة التقديم و«غلامه» هو المفعول، إذْ هو ثانيه، والضمير المتعلق به يعود إلى«زيد» الفاعل، فقد صحت المسالة في هذا الوجه[1]، فإنْ قال : ضَرَبَ زيدًا غلامُهُ، فـ« زيدًا» مفعول«غلامه» إلاّ أنَّه وإن كان في الرتبة آخرًا فَقَدْ حَصَل هاهنا مُقَدّمًا ، فالضمير عائد إليه في حال اللفظ، فقد جوّزوا ذلك[2]، فامّا قولهم : ضَرَب غُلامُهُ زيدًا، فإنَّه لايجوز أصلاً، لأنَّ الضمير المتعلق بـ« الغلام» عائد إلى «زيد» المفعول، وهو مُؤخّر في اللفظ والمعنى. فلا تجوز هذه المسئلة مِنْ حَيْث انعكاس الضمير[3]، وأمّا قول امرئ القيس فإنَّهُ لا انعكاسٍ فيه وهو:

إذَا هِيَ لَمْ تَستَكْ بِعُودِ أراكةٍ تُنَخّلَ فَاستَاكَتْ بِهِ عُودُ إسْحِلِ[4]

---

(١) وهو أنَّ الضمير عائد على مُتَقَدّم لفظًا ورتبة . لأنَّ الفاعل يتقدم على المفعول في اللفظ والرتبة في الأصل.

(٢) لأنّ«زيدًا» في قوله«ضَرَب زيدًا غُلامه» وإن تَأخَّرَ في اللفظ إلاّ أنّه مُقَدم في البنية والرتبة .

(٣) لأنَّ فيها عَوْدَ الضمير على متاخر لفظًا ورتبة وهو غير جائز.

(٤) اختلف في نسبته . فنسبه سيبويه لعمر بن أبي ربيعة ،وقيل: لطفيل الغنوي. وفي العيني ٣٢/٣،نسب لِعُمَرَ، أو طفيل، أو المقنع الكندي. ولَمْ أجد من نسبه لامرئ القيس سوى المؤلف هنا ،والبيت من بَحْر الطويل، و«تُنُخّل» اختير. الشاهد قوله به عُود إسحل، فالضمير في«به» عائد إلى عُود إسحل» وهو فاعل» تُنُخّل» فهو وإن تاخر في اللفظ إلاّ أنّه مُقَدم مَعْنىً ورتبة. الكتاب ٧٨/١، ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ١٧٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٨٨/١، وديوان طفيل الغنوي ص ٦٥، والإيضاح العضدي ص ١١٠، وشرح المفصل ٧٩/١.

فالضمير من «به» عائد إلى «عود إسحل» وإن كان مؤخرًا في اللفظ، فإنّه مُقَدَّم في المعنى كأنّه يريد تَتَخَلَّ عُودَ إسحل فاستاكت به فلا انعكاس حينئذ في الضمير، ومثله قوله سبحانه:﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾(١).

(١) طه ، آية ٦٨، والضمير في «نفسه» عائد إلى موسى، وهو وإن كان متأخرًا في اللفظ فهو متقدم في المعنى والرتبة إذ هو فاعل «أوجس» وهذا جائز.

مسألة: «كان» فِعْلٌ من أفْعَال العبارة[١]، وهي وأخواتها من الأفعال الناقصة، ووجه النقصان مِنْ حَيْثُ إنَّهُنَّ إنَّما دَلُّوا على الزمان دُون الحدث[٢]، وأمَّا «ضَرَب» فَهِي أصلٌ لها مِنْ حَيْثُ إنَّها تَدُلُّ على الزمان، والحدث، كقولك: «ضَرَب»، فقد دَلّتْ على زمان ماضٍ وضَرْبٍ فيه. ولَيْسَ كذلك: «كان»، وعملت مِنْ حَيْثُ إنَّها فَرْعٌ عَلَيهَا، ومُشابهتَها من حَيْثُ إنَّها على ثلاثة أحْرُف متحركات على الفتح فـ«ضَرَب» في وزن «كَوَن»[٣] إذ هو أصل لـ«كان» فَعَمِلَ، إلاّ أنَّه نقص في عمله مِنْ حَيْثُ فرعيته ونُقْصَانِه[٤] عن «ضَرَبَ» مِنَ حيث إنَّ مَفْعُول «ضَرَب» أجنبي نَحْوَ: «ضَرَبَ

---

(١) قال ابن يعيش: «وأمَّا (كان) وأخواتها فهي من أفْعَالِ العبارة واللفظ، لأنَّه تدخلها علامات الأفعال من نحو: (قَدْ والسين وسوف) ووضع دلالتها على الزمن.. فقولك: كَانَ زَيْدٌ قائمًا، بمنزلة قولك: زَيْدٌ قائم أمس، وقولك: يكون زَيْدٌ قائمًا، بمنزلة: زَيْدٌ قائم غدًا.». شرح المفصل ٩٦/٢، وقال ابن الأنباري: «وأمَّا قولهم: إنَّها لاتَدُلُّ على المصدر، ولو كانت أفعالاً لدلت على المصدر، قُلْنَا: هذا إنَّما يكون في الأفعال الحقيقية، وهذه الأفعال غير حقيقية، ولهذا المعنى، تُسَمى أفعال العبارة». أسرار العربية ص ١٣٣.

(٢) قال العكبري: «وإنَّما لم تدل على حَدَث، ولا أكدت بالمصدر، لأنَّهُم اشتقوها من المصادر، ثُمّ خلعوا عنها دلالتها على الحدث لتدل على زمن خبر المبتدأ حَتّى صارت مع الخبر بمنزلة الفعل الدّال على الحدث والزمان». اللباب ١٦٤/١.

(٣) قُلِبَتِ الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها.

(٤) كذا في الأصل بجر «فرعيته ونقصانه» بإضافة حيث إليه، ولَعلّ المؤلف يُجَوِّز إضافتها إلى المفرد، ولذلك فتحت همزة «إنَّ» بعدها في كُلّ عبارات المؤلف، وهو رأي الكوفيين فيجوز عندهم إضافة «حيث» إلى مفرد كقوله:

◆ أمَا ترى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالعًا ◆

بجر «سهيل» ومن ثَمّ يجوز -عندهم- فتح همزة «إنَّ» بَعْدَها، والبصريون يَخُصّونها بالإضافة إلى الجمل ويكسرون الهمزة بعدها، وهو الكثير الغالب. المغني ١٣٧/١، ١٣٨، واللباب ٧٨/٢.

زَيْدٌ عَمْرًا» ومَفْعُول[1] «كان» ليس بأجنبي، نحو: «كان زَيْدٌ كريمًا» فالكريم» هو «زَيْد» لامحالة [2].

و«إنَّ»[3] فَرْعٌ على «كان» وعملت لشبهها بـ«كان» فـي وَزْنِـها وعَـدَدِها،

---

(١) أي: خبرها ونصب على التشبيه بالمفعول به .

(٢) قـال ابن الخـشـاب: إذا قُلْتَ : ضَـرَبَ زَيْدٌ عَـمْـرًا» دَلَّ «لفظ» ضَـرَبَ» على الحـركـة المسـمـاة «ضَرْبًا» . وهي الحـدث، وعلى زمـانها ، وهو الماضي، وإذا قُلْتَ: كان زَيْدٌ قائمًا «دلت» كان» على أنَّ قيام زَيْدٍ وقع في زمن مـاضٍ، ولهذا لزم كان وأخواتها من الأفعال النواقص منصوبها ، ولم يلزم(ضرب) وأشباهه منصوبه» المرتجل ص ١٢٤.

(٣) اعلَم أنَّ «إنَّ» وخواتها لَمَّا كانت مـخـتـصـة بـالأسـمـاء، ولم تكن كالجـزء منهـا، أشبهت الأفعال فعملت ، ووجه الشَّبَه بينهما من خمسة أوجه:

الأول: أنَّها على ثلاثة أحرف أو أكثر كما أنَّ الفعل كذلك.

الثاني: أنَّها مبنية على الفتح كما أنَّ الفعل الماضي مبني على الفتح.

الثالث: أنَّها تختص بالأسماء كما أنَّ الفعل يَخْتَصّ بالأسماء.

الرابع: أنَّها تدخل عليها نون الوقاية كما تَدْخل على الفعل نحو» إنني وكانني ولكنني» و« أعطاني» و« أكرمني».

الخامس: أنَّ فيها معاني الأفعال ، فمعنى «إنَّ وأنَّ» حققت وأكَّدْت، ومَعْنَى «كأنَّ» شبهت، ومعنَى «لعل» تَرجيت.

فَلَمَّا أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه الخمسة ، عملت عمل الأفعال فنصبت الاسم ورفعت الخبر، وقُدِّم منصوبها على مرفوعها حَطًّا لها عن درجة الفعل، وللزوم الفرع الفرع ، لأنَّها فرع الفعل، وتقديم المنصوب على المرفوع في الفعل الحقيقي فرع ، قال ابن عصفور: ولمَّا كانت معاني هذه الحروف في أخبارها أشبهت أخبارها العمد فَرُفِعَتْ ، وأشبهت الأسماء الفضلات فَنُصِبَتْ» . المقرب ص ١١٧. وانظر: أسرار العربية ص ١٤٨–١٥٠، والإنصاف ١/١٧٧، ١٧٩، واللباب ١/٢٠٨، ٢٠٩.

ونقصت عنها لمكان الفرعية في تَصَرُّفِهَا[1]، فلا يجوز أنْ يتقدم خَبَرها على اسمها كما جاز في « كان» فاعرفه ، فتقول في كان بتقديم الخبر - كان قائمًا زَيْدٌ ، و«قَائمًا كان زَيْدُ- على اسمها ، وعليها نفسها ، ولَيسَ يجوز في«إنّ» تَقْدِيمُ خَبَرٍ ، إلاّ أن يكون جارًا أو مجرورًا أو ظرْفًا[2].

و«لا» فَرْعٌ على «إنَّ» في العمل، فتنصبُ الاسم وتَرْفَعُ الخَبَر، فتقول: لارَجُلَ أفْضَلُ مِنْكَ ، وعلى هذا تجري، وعملها بالفرعية من حَيْثُ إنَّها ضِدّ«إنَّ» في المعنى، لأنَّ الشَّيْءَ يُحْمَلُ على ضِدِّه كما يُحْمَلُ على نظيره[3]

---

(١) ماذكره المؤلف هاهنا تعليل مقبول ولعل هذا ماأراده سيبويه في قوله.« وزعم الخليل أنَّها عملت عَمَلَيْن: الرفع والنَّصْب، كما عملت «كان» الرفع والنصب حينَ قُلْتَ: كان أخاك زَيْدٌ، إلاّ أنَّه لَيْسَ لك انْ تقول: كانَ أخُوكَ عبدَ اللهِ ، تريد: كانَ عَبْدَ الله أخوك، لأنَّها لاتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأفعال، ولا يُضْمَرُ فيها المرفوع كما يُضْمَرُ في«كان». فَمِنْ ثَمَّ فَرَّقوا بَيْنَهُما، كما فَرَّقُوا بين «ليس» و«ما» فَلَم يجروها مجراها، ولكن قيل : هي بمنزلة الأفعال فيما بَعْدَها ولَيْسَتْ بأفعال» الكتاب ٢/١٣١.

(٢) لايجوز تقديم خبر«إنَّ» وأخواتها على أسمائها لضعفها في العمل، إلا أن يكون الخبر ظَرْفًا أو مجرورًا فإنّ العرب اتسعت فيهما قال ابن هشام:†« ولا يتقدم خَبَرَهن مُطْلقا، ولا يتوسط إلاّ إن كان الحرف غير «عسى»و لا والخبر ظرفًا أوْ مَجرورًا ، نحو﴿ إنَّ لدينا أنكالا﴾، ﴿إنَّ في ذلك لعبرة﴾. أوضح المسالك ١/٣٣٢، ٣٣٣، والمقرب ص ١١٨.

(٣) وإنَّما عملت «لا» لمشابهتها «إنَّ» من أوجه:
أحدها : أنَّها تدخل على مبتدأ وخبر ، كما أنَّ (إنَّ) كذلك.
والثاني: أنَّ لها صَدْرُ الجملة كما أنَّ « إنَّ» كذلك.
والثالث: أنَّها لتوكيد النفي ، كما أنَّ «إنَّ» لتوكيد الإثبات.
والرابع: أنَّها نقيضة«إنَّ» وهم يَحْمِلُون الشيء على نقيضه ، كما يَحْمِلُونَه على نظيره. أسرار العربية ص ٢٤٦، واللباب ١/٢٢٦.

ونقصت عن «إنَّ» مِنْ حَيْثُ إنَّ اسم «لا»(١) مبني معها ، ولَيْسَ كذلك «إنَّ» واسمها لمكان أصليَّتَهَا (٢) ، وقَدْ أنشدوا على ذلك:

فلا أبَ وابنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إذَا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدَ وتأزَّرا(٣)

فتنصب بها بغير تنوين، فاعرف ذلك تُصِب إنْ شاء اللهُ تعالى .

والحمدُ للهِ رَبِّ العالمين.

وصلواته على سَيِّدِنا محمدٍ النَّبِيِّ الأُمِّي وآله أجمعين وسلَّم تَسْليمًا .

---

(١) إذا كان مفردًا - أيْ: غَيْر مضاف ، ولا شبيه بالمضاف ، وعِلّة بنائه تَضَمُّنُ مَعْنَى«مِنْ» بدليل ظهورها في قوله :

﴿ وَقَالَ ألاَ لاَ مِنْ سَبِيل إلى هِنْدِ ﴾

وقيل: تركيب الاسم مع الحرف كخمسة عشر، وإنَّما بُنيت النكرة مع «لا» على حركة لأنَّ لها حالة تمكن قبل البناء، وإنَّما كانت الحركة فتحة، لأنَّها أخف الحركات. أسرار العربية ص ٢٤٦، واللباب ١/٢٢٧، ٢٢٨، وأوضح المسالك ٢/١٣، ١٤.

(٢) وإنَّما لم تركب«إنَّ» مع اسمها لقوتها،وركبت «لا» مع اسمها لضعفها. أسرار العربية ص ٢٤٧.

(٣) قائله رَجُلٌ من بني عبد مناه يَمْدَح فيه مُرَوان بن الحكم، وابنه عبد الملك ، والبيت من بحر الطويل« المَجْدُ: العزّ والشرف، » ارْتَدَى» أصل مَعْنَاه: لَبِسَ الرِّداء، والرِّداء:اسم لما يَسْتُرُ النصف الأعلى من الإنسان. «تَأزَّرا» أصل معناه: لَبِسَ الإزار، والإزار: اسم لما يَسْتُرُ النصف الأسفل من الإنسان، وهو كناية عن ثبوت هذه الصفة له. الشاهد قوله « لاأب وابنا» فـ «أب» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب لأنَّه مفرد نكرة ، و«ابنًا» معطوف على محل اسم«لا» وحده لأنَّ محله النصب.انظر: الكتاب ٢/٢٨٥، شرح المفصل ٢/١٠١، ١١٠، وأوضح المسالك٢/٢٢، والمقتضب ٤/٣٧٢، وشرح لمحة الإعراب ص ١٩٧، وشرح الأشموني ٢/١٣، والتصريح ١/٢٤٣، والخزانة ٢/١٠١، والدّرر اللوامع ٢/١٩٧.

الفهارس الفنيـــة

فهرس الشواهد القرآنية .
فهرس الشواهد الشعرية .
فهرس الموضوعات.
فهرس بأهم المصادر والمراجع.

فهرست الآيات

فهرست الشواهد الشعرية

الشاهد	البحر	الصفحة
متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث أيتها الخيام	الوافر	١٢
فهيهات هيهات العقيق وأهله وهيهات خِل بالعقيق نواصله	الطويل	٢٣
وقاتم الأعماق خاوي المخترق	الرجز	٨٨
فحور قد لهوت بهن عيـــــن	الوافر	٨٨
بل بلد ملء الفجاج قتمه لايشترى كتانه وجَهْرَمُهْ	الرجز	٨٩
ولو أنّ ماأسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال ولكنما أسعى لمجد مؤثـــل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي	الطويل	٩٦
قضى كُلّ ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول مُعَنّى غريمها	الطويل	٩٧
إذ هي لم تستك بعود أراكـــة تنجل فاستاكت به عود إسحل	الطويل	٩٩
فلا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا	الطويل	١٠٤

فهرست الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

أهم المصادر والمراجع

-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ت د./مصطفى النماس ، مكتبة الخانجي- القاهرة ١٩٨٩م.
-الأزهية في علم الحروف للهروي ت. عبد المعين الملوحي- مجمع اللغة العربية - دمشق ١٩٨٢م.
- أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ت . محمد بهجة البيطار - مطبعة الترقي- بدمشق ١٩٥٧م.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، ط. حيدر أباد الثانية ١٣٦٠هـ.
- الأصول في النحو لابن السراج ت. عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٥م.
-إعراب الحديث النبوي للعكبري. ت. عبد الإله نبهان - دار الفكر بدمشق ١٩٨٩م.
- الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين - بيروت ١٩٨٦م.
- الاقتضاب شرح أدب الكاتب - ابن السيد البطليوسي- دار الجيل- بيروت ١٩٨٧م.
-أمالي السهيلي ت د./ محمد إبراهيم البنا ط. السعادة - مصر - ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.
- الأمالي الشجرية ، لابن الشجري- حيدر أباد- الدكن ١٣٤٩هـ.
- إملاء مامَنّ به الرحمن - للعكبري- المطبعة الميمنية بمصر ١٣٢١هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ت. محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٥٠م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري . ت. محمد محي الدين عبد الحميد ط. السعادة ١٨٣٠هـ ١٩٦١م.
-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ت. محمد محي الدين عبد الحميد ط .الخامسة ١٣٩٩هـ.- ١٩٧٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب ت د./ موسى بناي العليلي .

- مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي. ت د/ مازن المبارك - دار العروبة - القاهرة ١٩٥٩م.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، بيروت ١٤٠٣هـ
-البداية والنهاية ، لابن كثير - مكتبة المعارف- بيروت ١٩٨٥م.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي ت. محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعرفة - بيروت ١٩٧٢م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ت د عَيّاد الثبيتي - دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٦م.
- البغداديات (المسائل المشكلة) لأبي علي الفارسي ، ت. / صلاح الدين السنكاوي - مطبعة العاني - بغداد.
- بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي. ت. محمد أبو الفضل إبراهيم - البابي الحلبي- القاهرة ١٣٨٤هـ.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، للفيروزأبادي. ت. محمد المصري- وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٢م.
- التبين عن مذاهب النحويين ، للعكبري ت . د/ عبد الرحمن العثيمين - دار الغرب الإسلامي- بيروت ١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة لأبي حيان النحوي الأندلسي ت د./ عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٦م.
- التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري- الطبعة الأزهرية ١٣٤٤هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ت د./ عبد الرحمن سليمان ، القاهرة ١٩٧٩م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي ت. قباوه ومحمد فاضل ط. بيروت الثانية ١٩٨٣م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب. للإربلي ط. الشمائل بدون تاريخ.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني ط. عيسى الحلبي، بدون تاريخ
- حروف المعاني للرماني ت.د.عبد الفتاح شلبي ط. دار نهضة مصر - القاهرة ١٩٧٣م.
- الحجة للقراء السبعة ، لأبي على الفارسي ت. بدر الدين قهوجي وآخر - دار المأمون للتراث -= دمشق ١٩٨٤م.
-خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ت. عبد السلام هارون ط. الهيئة المصرية ١٩٧٩م.
- الخصائص لابن جني . ت. محمد علي النجار ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- درة الغواص للحريري ت . محمد أبو الفضل إبراهيم ، نهضة مصر ١٩٧٥م.
- الذيل على طبقات الحنابلة - لابن رجب الحنبلي، القاهرة ١٩٥٢م.
- رصف المباني، المالقي. ت. أحمد محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت - حلب- ١٣٩٤هـ.
- سر صناعة الإعراب لابن جني ت.د.هنداوي، دار القلم - دمشق - ١٩٨٥م.
- سير أعلام النبلاء ت . جماعة من المحققين - مؤسسة الرسالة - دمشق ١٩٨٨م.
- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- شرح ابن عقيل ت . محمد محي الدين عبد الحميد- مكتبة دار التراث - القاهرة - ١٩٨٠م.
-شرح الأشموني- دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
- شرح الشافية للرضي ت . محمد نور الحسن ، والزفزاف - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٩٨٢م.
- شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي ط. دار الطباعة العامرة ١٢٧٥هـ.

- شرح المفصل- لابن يعيش- دار الطباعة المنيرية - القاهرة .
- القاموس المحيط للفيروزآبادي، دار الجيل - بيروت.
- الكتاب لسيبويه ت. عبد السلام هارون - دار الكتب العلمية - بيروت.
- الكامل للمبرد. ت. محمد أحمد الدّالي - مؤسسة الرسالة - ١٩٨٦م.
- لسان العرب لابن منظور - دار صادر - بيروت.
- اللمع لابن جني ت . حامد المؤمن - عالم الكتاب - بيروت ١٩٨٣م.
- المدارس النحوية د. شوقي ضيف - دار المعارف - مصر ١٩٦٨م.
- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ت . علي حيدر دمشق ١٩٧٢م.
- المزهر للسيوطي. ت. جاد المولى وآخرين . دار إحياء الكتب - القاهرة
- مسائل خلافية في النحو - للعكبري. ت. محمد خير الحلواني - دار الشروق العربي- بيروت ١٩٩٢م.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي- دار المأمون - القاهرة - ١٩٣٦م.
- معجم البلدان ، لياقوت الحموي- دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٧٩م.
- المغني لابن هشام ت. محمد محي الدين عبد الحميد - ط. الحلبي - مصر.
- المقتضب للمبرد. ت. أ. محمد عبد الخالق عضيمه - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة .
- المقرب لابن عصفور. ت. أحمد عبد الستار، والجبوري- مطبعة العاني - بغداد.
- المنصف شرح تصريف المازني لابن جني ت.إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية . إدارة إحياء التراث، إدارة الثقافة العامة ط. أولى ١٣٧٩هـ- ١٩٦٠م.
- نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي، القاهرة ١٩٦٩م.
- همع الهوامع للسيوطي مصر ١٣٢٧هـ.
- الوافي بالوفيات للصفدي. بعناية هلمون ريتر.
- وفيات الأعيان ابن خلكان ت.د.إحسان عباس.دار صادر ، بيروت ١٩٧٧م.

رقم الإيداع
١٠٢٨٨ / ٢٠٠٠

مكتب الإيمان
للطباعة والكمبيوتر
٣ ش طلعت حرب - توريل - المنصورة